



شرح الأجر وصية

تأليف

العبد المذنب لمولاه الغني عن العالمين
عبد الملك بن جمال الدين العصامي

أبو عبد الله الدين بن عصام الدين الأسفيري

الشهيد المصطفى

ت ١٠٣٧ هـ

حفيد العلامة الأئمة

أبي إسحاق الأسفيري

تحقيق وتعليق

وجيب فوزي الهسمامي

مدرس اللغة العربية بوزارة التربية والمعاهد الدينية

وتدقيقه

أ.د. محمد بن أحمد بن علي باجابر

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز

شرح الجرومية

الطبعة الأولى
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+965) 99627333 - (+965) 51155398 - (+966) 559221028

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر
(عمان)
info@arwqa.net
(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

شرح الأجر وصية

تأليف

العبد المُنْقَرِ لَمَوْلَاهُ الْغَنِيِّ عَنِ الْعَالَمِينَ
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ جَمَالِ الدِّينِ الْعِصَامِيِّ

ابن صيدرا الدين بن عصام الدين الأسفيري

الشَّيْخُ بِ « الْمَلَا عِصَام »

ت ١٠٣٧ هـ

حفيد العلامة الأئمة

أبي إسحاق الأسفيري

تحقيق وتعليق

وجيه فوزي الهسمامي

مدرس اللغة العربية بوزارة التربية والمعاهد الدينية

قدّم له

أ. د / محمد بن أحمد بن علي باجابر

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن علم العربية من أهم العلوم وأجلها، فبه يصلح لسان الألكن، وتستقيم به الألسن، ويتخلص به المرء من الخطأ واللعن، وبه ينتفع في كل علم وفن، فهو المعين على فهم كتاب الله تعالى، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، فبه يفهم الكتاب الكريم والسنة المطهرة، وعليه جُل الاعتماد في الاستنباط من هذين الأصلين العظيمين، وفي فهم كلام أهل العلم في كل الفنون والمعارف.

ومن أحسن ما أُلّف في علم النحو العربي لصغار طلاب العلم والمبتدئين فيه، متن «الأجرومية» وهو للعلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد الصنّهاجي، المعروف بابن آجروم (ت ٧٢٣هـ) رحمه الله تعالى، وهو كتاب صغير الحجم، عظيم النفع، كبير الفائدة، اعتنى به العلماء قديماً وحديثاً، حفظاً وشرحاً ونظماً وإعراباً وتهذيباً وتتميماً، وقد كثرت الكتب المؤلفة حوله جداً على صغر حجمه، كما كثرت في هذا العصر طبعاته، وأقبل الكثير على تحقيقه ونشره، واعتمد في كثير من المدراس الشرعية والدورات العلمية مقررًا تعليميًا.

ومن هذه الشروح القيّمة شرح الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل الأسفراييني العصامي الشافعي المعروف بـ«الملا عصام» المولود بمكة المكرمة سنة (٩٧٨هـ) والمتوفى بالمدينة المشرفة سنة (١٠٣٧هـ) رحمه الله تعالى.



وهو من العلماء الذين لهم عناية كبيرة بعلم النحو ، فقد شرح كثيرًا من كتب النحو المشهورة كقطر الندى، وشدور الذهب، وألفية ابن مالك - ولم يتمها-، وقواعد الإعراب، وغيرها.

كما شرح متن الآجرومية، وهو شرح وسط، أرفع من مستوى المبتدئين، ودون المتقدمين، أكثر فيه من ذكر الإيرادات على عدد من المسائل النحوية، ثم تعقبها بذكر الجواب عنها، وحل إشكالاتها، كما أضاف كثيرًا من الفوائد والتنبيهات التي يُورد فيها بعض المسائل والتفريعات النحوية، كما اعتنى بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهو بحق كتاب مائع للمتوسطين من طلاب العربية.

وقد اعتنى الأخ الفاضل الشيخ وجيه فوزي الهمامي بهذا الكتاب، وهو مدرس اللغة العربية بوزارة التربية والمعاهد الدينية بدولة الكويت، فقام مشكورًا بتحقيقه معتمدًا على نسختين خطيتين كُتبتا في زمن المؤلف، أولاهما نُسخَت قبل وفاة المؤلف بنحو عشرين سنة، ونسخت الثانية في السنة التي توفي فيها المؤلف، كما اعتمد أيضًا على نسخة مطبوعة واحدة، فقابل بين النسخ، وأثبت الفروق بينها، وضبط متن الآجرومية، وعلّق على الشرح بما يليق به، من عزو آية، أو ذكر ترجمة، أو حلّ غامض وبيان مُشكل، وقد قرأت هذا الكتاب على عجل، فسرني متنًا وشرحًا وتعليقًا.

وفق الله أخي وجيه الهمامي لما يحب ويرضى، وتقبل منه هذا العمل المبارك، وأعانه على خدمة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية.

كتبه

أ.د. محمد بن أحمد بن علي باجابر

الأستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله، نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد، فقد امتلأت المكتبة العربية بكتب النحو قديمة وحديثة، مطولة ومختصرة، منها ما شاع وانتشر، ومنها ما اختفى واندر، ومنها كتب ما زالت مخطوطةً في المكتبات، تحتاج إلى من يخرجها من ظلام الخزائن إلى نور العلم والدراسة.

وقد صدق من قال: «فقد أثرى علماؤنا الأفذاذ وأسلافنا الجهابذة المكتبة بتراثٍ عظيمٍ يتمثل في هذا الزخم العاطر والكم الهائل من المؤلفات والمصنفات في مختلف فنون المعرفة وضروب العلم، ولكن هذه الأسفار العظام والكتب قابضة في ظلمات الخزائن تهيل عليها السنون مزيداً من النسيان، لذا فإن تحقيق المخطوطات، وبعثها وإخراج كنوزها وفص غبار السنين عنها وإتاحة الفرصة لها لترى النور، من أعظم الخدمات التي تُقدّم للتراث»^(١).

ومن بين الكتب التي كُتب الله لها القبول والانتشار بين المهتمين باللغة العربية، تلك المقدمة في علم النحو، التي وضعها مؤلفها -رحمه الله تعالى-، والتي عُرفت باسم «الآجرومية»، واقتداءً بمن سبقونا في هذا المجال العظيم،

(١) مقدمة كتاب الحدود في علم النحو للأبدي «المحقق».



وخدمةً للغتنا العربية، وتيسيرًا على طلابها، قد كنت أحلم بتقديم مشاركة في هذا العلم، وأن أسهم في نشره بين طلابه.

ولما أُتيحت هذه الفرصة أمامي، وهي تحقيق هذه المخطوطة، وإخراجها من عالم الظلمات إلى النور، لم أتردد، وعقدت النية على ذلك.

وعندما بدأت أعدُّ العُدَّة لهذا العمل، تبين لي أن الكتاب مطبوع طبعة قديمة، لم أتمكن من الحصول عليها، وعَلِمْتُ أن المكتبة الأزهرية بمصر تحتفظ بنسخة من الكتاب، فعزمت على إتمام هذا العمل بعد حصولي على نسخة مصورة منه.

والحمد لله رب العالمين أن وفقني وأعانني على ذلك، ويسر لي وسائل البحث والتحقيق، والله أرجو أن يتقبل مني هذا العمل، خالصًا لوجهه - سبحانه وتعالى -.

وكما قال نبينا - صلى الله عليه وسلم - «من لم يشكر الناس لم يشكر الله» [رواه أحمد والترمذي]، فإن الفضل في هذا الأمر - إرشادًا وتشجيعًا ومتابعة ومراجعة - يرجع إلى شَيْخِي الفاضل الشيخ حايك النبهان - حفظه الله ورعاه - فقد بذل في إخراج هذا العمل بهذه الهيئة الكثير من الوقت والجهد والمتابعة والنصح وتوفير الكتب التي لم تكن متوفرة عندي - وما أكثرها -، بارك الله فيه، ونفع الله به، وجزاه عني وعن كل من انتفع بهذا الكتاب خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

كتبه

وجيه فوزي الهمامي

wagih.f77@gmail.com



أولاً: التعريف بمؤلف الكتاب^(١)

اسمه:

عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل صدر الدين بن عصام الدين إبراهيم بن محمد الأسفراييني العصامي الشافعي.

شهرته:

اشتهر المؤلف بـ «الملا عصام».

مولده:

ولد بمكة في سنة ثمان وسبعين وتسعمائة من الهجرة.

أسرته ونشأته:

نشأ الملا عصام في أسرة تهتم بالعلم، ومن علماء أسرته: والده، وعمه القاضي علي بن صدر الدين الشهير بالحفيد، وجده الإمام العلامة الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الأسفراييني الأصولي الشافعي، الملقب ركن الدين، أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة.

شيوخه:

تتلمذ الشيخ - رحمه الله - على يد الكثيرين من العلماء، منهم:

(١) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي (٢ / ١٦٩)، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة (٦ / ١٨١)، والأعلام للزركلي (٤ / ١٥٧).



- ١- والده جمال الدين بن إسماعيل^(١).
- ٢- عمه القاضي علي بن إسماعيل صدر الدين بن إبراهيم الشهير بالحفيد (١٠٠٧هـ)^(٢).
- ٣- أحمد بن قاسم الصباغ العبادي القاهري الشافعي (ت ٩٩٤)^(٣).
- ٤- عبد الكريم بن محب الدين بن أبي عيسى القطبي (ت ١٠١٤هـ)^(٤).
- ٥- السيد العلامة محمد الشهير بمير بادشاه.
- ٦- الشيخ عبد الرؤوف المكي.

تلاميذه:

- تتلمذ على يد الملا عصام عدد كبير من التلاميذ، ومنهم:
- ١- الإمام محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم الصديقي (ت ١٠٥٧هـ)^(٥).
 - ٢- القاضي تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين المالكي (ت ١٠٦٦هـ)^(٦).

(١) انظر ترجمته في: المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة لعبد الله مرداد أبي الخير (ص ١٥٩-١٦٠).

(٢) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٣/ ١٤٧-١٤٨).

(٣) انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/ ٦٣٦-٦٣٧).

(٤) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٣/ ٨-٩).

(٥) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٤/ ١٨٤-١٨٩).

(٦) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (١/ ٤٥٧-٤٦٤).



٣- علي بن أبي بكر بن علي المعروف بالجمال المصري (١٠٧٢هـ)^(١).

٤- عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير (ت ١٠٧٦هـ)^(٢).

٥- أحمد بن عبد الله بن أبي اللطف البري الحنفي الخطيب المدني (١٠٩٢هـ)^(٣).

من أقوال العلماء فيه:

قال عنه العلامة المحبي: «إمام العلوم العربية وعلاًماً بها، والمنشورة به في الخافقين أعلامها، والسالك أوضح مسالكها، والمالك لأزمته، وابن مالکها، ورد عذب الفضل نهلاً وعلاً، وفاز من سهامه بالقدح المعلى، فجدد مغنى العلم الدريس، ونصب نفسه للإقراء والتدريس، واشتغل بالتصنيف والتأليف، وتخلّى عن كل أنيس وأليف، حتى بلغت مؤلفاته الستين، من شرح مفيد ومتن متين، فلقب بخاتمة المحققين، وعدّ من أرباب الفضل واليقين، إلى زهد وصلاح، وتقوى أشرق نورها في أسرة وجهه ولاح، وإمام بالأدب وافر، طلع في أفق الحسان بدره السافر، إلا أنه قلّ ما أعار ذهنه وفكره، غير مسائل العلم التي خلّدت في صحائف الأيام ذكره»^(٤).

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة، بلغت الستين مؤلفاً، أكتفي بذكر ما وجدت منها في

(١) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٣/ ١٢٨-١٣٠).

(٢) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (٣/ ٤٢-٤٤).

(٣) انظر ترجمته في خلاصة الأثر (١/ ٢٣٠-٢٣٢).

(٤) خلاصة الأثر (٣/ ٨٧).



موضوع الكتاب المُحَقَّق خاصة، وهو علم النحو^(١):

- ١- شرح الأجرومية في علم العربية، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- ٢- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري.
- ٣- حاشية على شرح قطر الندى وبل الصدى للمصنف، مخطوط.
- ٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، وقد سماه: شفاء الصدور، مخطوط.
- ٥- شرح ألفية ابن مالك، لم يتمه.
- ٦- شرح الإرشاد الهادي في النحو للتفتازاني.
- ٧- حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى، مخطوط.
- ٨- رسالة الإعراب عن قواعد الإعراب.
- ٩- شرح رسالة الإعراب عن قواعد الإعراب.
- ١٠- لب الباب من علم الإعراب.
- ١١- منظومة في الألغاز النحوية، مطبوع.
- ١٢- شرح منظومة في الألغاز النحوية، مطبوع.
- ١٣- التحفة السنية في علم العربية، مطبوع.

وفاته:

كانت وفاته بالمدينة المشرفة في سنة سبع وثلاثين وألف، ودفن بالبقيع.

(١) للمؤلف إضافة إلى الكتب المذكورة كتاب: «بلوغ الإرب من كلام العرب» لم أطلع عليه، ويحتمل أن يكون في علم النحو.



ثانيًا: التعريف بالكتاب

اسم الكتاب وموضوعه:

لم يضع المؤلف للكتاب اسمًا محددًا، ولكنه بيّن موضوعه ووصفه في أول شرحه بقوله: «هذه فوائد وَفِيَّةٌ، بِحَلِّ المقدمة المعروفة بالأجرومية»، وهذا ليس نصًا منه في تسمية الكتاب، وعليه فقد اخترت أن أسميه: شرح الأجرومية. والأجرومية: مقدمة مختصرة في النحو جمع فيها مؤلفها ابن آجروم الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ) - رحمه الله - أغلب قواعد النحو.

وتعتبر هذه المقدمة من أشهر متون النحو وأنفعها، قال العلامة المكودي وهو يتحدث عن علم العربية: «وإن من أجل ما وضع فيه من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة مقدمة الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي»، ثم قال: «فهو مفتاح علم اللسان، ومصباح غيب البيان»^(١).

منهج المؤلف في تأليف الكتاب

يتمتع مؤلف الكتاب بعلم واسع، وإطلاع غزير، يتضح ذلك من خلال شرحه، وتعليقاته.

وقد شرح العصامي متن الأجرومية، وبسط القول في شرحه، وذكر أقوال العلماء في مسأله، إلا بعضها اكتفى بإشارة عامة كقوله -مثلاً-: (قال بعض الشراح)، (ذكر بعض الأئمة...).

(١) شرح المكودي على الأجرومية (ص ٢).



واستشهد المؤلف بآيات من القرآن في مواضع كثيرة، وبآيات من الشعر قليلة، ومنها بيت لنفسه مثَّل به.

كما اعتمد في توضيح بعض المسائل طريقة السؤال والإجابة عليه، كأن يقول: (فإن قلت: ...)، (قلتُ: ...).

وقد ذكر - رحمه الله - بعض الفوائد، وضعها تحت قوله: فائدة، أو تنبيه.

عملي في الكتاب:

- ١ - مقابلة النسخ (المخطوطتين والمطبوع).
- ٢ - تمييز المتن عن الشرح بلون غامق.
- ٣ - اعتمدت المخطوطة «ك» أصلاً، وأشرت إلى ما في «ط» و«م» في الهامش، وما لم يتضح لي فيهما وضعتُ بدله (...).
- ٤ - ضبط متن الأجرومية، وكل الأمثلة الواردة في الكتاب.
- ٥ - ضبط بعض الكلمات التي ربما يحدث بها لبس.
- ٦ - التعليق على بعض المواضع، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ٧ - عزو الآيات إلى سورها ورقمها ووضعها بين معقوفين.
- ٨ - بعض الآيات ورد ذكرها في مواضع وسور كثيرة، اكتفيت بذكر أول موضع، مع كتابة كلمة «وغيره»، إشارة إلى المواضع الأخرى، دون ذكرها.
- ٩ - إضافة اسم الباب عند بداية باب جديد.
- ١٠ - وضع عناوين فرعية تسهيلاً على القارئ، ووضع العنوان بين



معقوفين نحو: [علامات الاسم].

- ١١ - ترجمة العلماء الذين ورد ذكرهم في الكتاب، وقد اكتفيت بالترجمة عند أول ذكر لاسم العالم، دون الإشارة إلى ذلك عند وروده مرة ثانية.
- ١٢ - كتابة الكلمات الواردة في المخطوطة باللون الأحمر - وليست من المتن - مثل: «تنبيه، فائدة،...» باللون الأسود الغامق.

وصف النسخ المعتمدة:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مخطوطتين ومطبوع:

- ١ - مخطوطة تحتفظ بها مكتبة مكة المكرمة العامة، تحت رقم: فرعي ٥٥٠١٥/٤، مجاميع: ٢٢/٠٤، وهي «٢٩» ورقة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا، خطها نسخي معتاد، لم يذكر اسم الناسخ، وتم نسخها سنة ١٠١٧هـ، وقد كُتب المتن باللون الأحمر، والشرح باللون الأسود.

جعلتها الأصل ورمزت لها بالرمز «ك».

- ٢ - مخطوطة تحتفظ بها مكتبة الأزهر، تحت رقم: خاص ٢٦٥٢، عام ٣٣٦٧٣، عدد الأوراق: «٥٤» أربع وخمسون ورقة، في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، الناسخ: عبد الرحمن بن عبد السلام البابلي، تم نسخها سنة ١٠٣٧هـ.

ورمزت لها بالرمز «م».

- ٣ - المطبوع: نسخة ضمن مجموعة في مجلد مطبوع بمطبعة الترقى الماجدية بمكة المكرمة سنة ١٣٢٩هـ، وبهامشه: التُّحفَة السَّنية من



علم العربية للمؤلف نفسه، من (ص ١) إلى (ص ٣٩) تحتفظ بها
مكتبة الأزهر، تحت رقم [٣٤٧١] بخيت ٤٥١٠٥، وقد وُضعت
ألفاظ متن الأجرومية في المطبوع بين قوسين^(١).
ورمزت له بالرمز «ط»^(٢).

-
- (١) بعض الاختلافات البسيطة بين النسختين والكتاب المطبوع لم أُشر إليها، لأنها لا تغير في المعنى، أو لأن أغلبها سهو أو نسيان.
- (٢) طبع الكتاب قبل ذلك بتحقيق الشيخ أسامة بن مسلم الحازمي، في دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، وتابعت العمل لوجود كثير من الفوائد في مخطوطة مكتبة الأزهر (م) التي لم يعتمد عليها الحازمي في تحقيق الكتاب، إذ كان اعتماد الحازمي في تحقيقه على مخطوطة واحدة هي الموجودة بمكتبة مكة المكرمة إضافة إلى الطبعة القديمة للكتاب المطبوع بمكة أيضًا، وقد استفدت من كتابه في بعض المواضع.

الصفحة الأولى
من المخطوطة الأصل (ك)

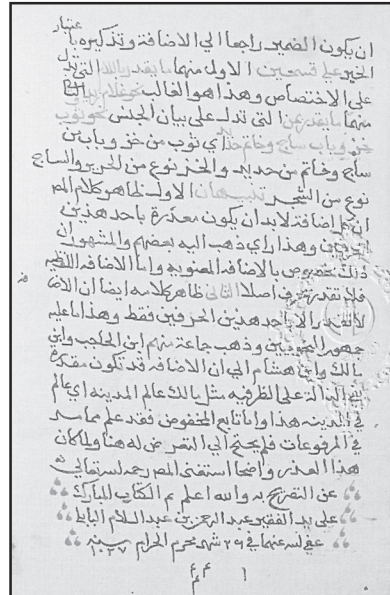
الصفحة قبل الأخيرة
من المخطوطة الأصل (ك)

الصفحة الأخيرة
من المخطوطة الأصل (ك)

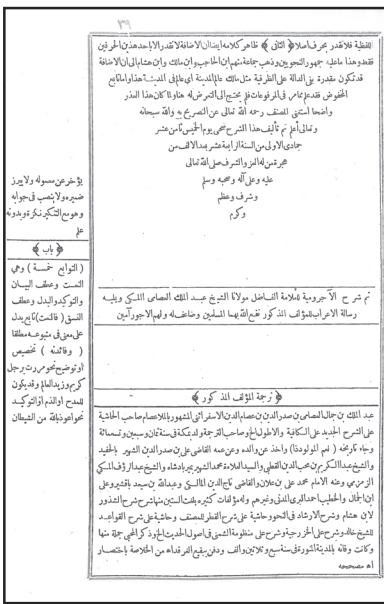
الصفحة الأولى
من المخطوطة (م)



الصفحة الأولى
من المطبوع (ط)



الصفحة الأخيرة
من المخطوطة (م)



الصفحة الأخيرة
من المطبوع (ط)



الصفحة قبل الأخيرة
من المطبوع (ط)



بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الحمد لله على جزيل آلائه، والصلاة والسلام على سيد أنبيائه، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدين.

وبعد، فهذه فوائد وَفِيَّةٌ، بِحَلِّ المقدمة المعروفة بالأجرومية، والله أسأل أن ينفع بها المستفيد، ويشيني عليها أسنى الجزاء؛ إنه حميد مجيد.

لَمَّا كَانَ يُبَحِّثُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنِ الْكَلَامِ وَعَنْ أَجْزَائِهِ، بَدَأَ الْمُصَنِّفُ بِهِمَا مُقَدِّمًا لَهُ^(٢) عَلَيْهَا^(٣)؛ لَشَرْفِهِ بِالْكَلِيَّةِ وَبِالْفَائِدَةِ^(٤)، فَقَالَ:

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ، الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

اللفظ: هو الصوت المعتمد على مقطع الفم حقيقةً، مثل: «زَيْدٌ»، أو حكمًا، مثل: الضمير المستتر في «اضرب» المقدَّر بـ«أَنْتَ».

والمركب: هو الذي يدل جزؤه على جزء معناه، مثل: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«غَلَامٌ زَيْدٌ»^(٥).

والمفيد: هو الذي يدل على معنى يحسن السكوت عليه.

(١) في «ك» زيادة بعد البسمة: وبه ثقتي يا كريم، وفي «م» زيادة: وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

(٢) «له» سقطت من «م».

(٣) أي: مقدمًا للكلام على أجزائه.

(٤) أي: لَشَرْفِ الْكَلَامِ عَلَى أَجْزَائِهِ بِالْكَلِيَّةِ وَبِالْفَائِدَةِ التَّامَةِ.

(٥) «غلام زيد» مركب؛ لأنَّ كَلًّا مِنْ جِزْأَيْهِ، وَهُمَا -غلام وزيد- دال على جزء المعنى الذي دلَّ عليه تركيب «غلام زيد»، وكذلك القول في «قام زيد»، انظر شرح شذور الذهب لابن هشام (ص ٣٤).



والوضع: القصد^(١).

مثل: «قَامَ زَيْدٌ»؛ فهذا كلام؛ لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع.

فخرج بقوله «المركب»: اللفظ المفرد، وهو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه^(٢)، مثل: «زيد»^(٣).

وخرج بقوله «المفيد»: اللفظ^(٤) المركب غير المفيد، مثل: «غُلَامٌ زَيْدٌ».

وخرج بقوله «بالوضع»: اللفظ المركب المفيد من غير قصد، مثل: «قَامَ زَيْدٌ»، إذا نطق به النائم مثلاً^(٥).

تنبيهان:

الأول: قيل: لا حاجة إلى ذكر المركب؛ لأن المفيد لابد أن يكون مركباً، إذ لا تحصل الفائدة بالمفرد^(٦).

وأجيب: بأن دلالة المفيد على التركيب دلالة التزامية، والدلالة الالتزامية

(١) يعني أن يقصد المتكلم إفادة السامع، وقيل: المراد بالوضع العربي، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى. شرح الأجرومية لخالل الأزهري (ص ٣).

(٢) «معناه» سقطت من «م».

(٣) أجزاء زيد - وهي: الزاي والياء والدال - إذا أُفردت لا تدل على شيء مما يدل عليه، فهذا يسمى مفرداً لا مركباً. انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص ٣١).

(٤) «اللفظ» سقطت من «ط».

(٥) في هامش «م» (ق ١٢): «عدلت عن تعبير بعضهم بقوله: «إذا تكلم به النائم» لما يلزم عليه من التدافع بحسب بادئ النظر؛ لأن خروج «قام زيد» إذا نطق به النائم عن تعريف الكلام يقتضي أنه ليس بكلام، والتعبير بقوله: «إذا تكلم به النائم» يقتضي أنه كلام، وإنما قلت بحسب بادئ النظر؛ لأن مراد من عَبَّرَ بتلك العبارة بقوله: تكلم، معنى تلفظ؛ لأن الكلام في اللغة معناه اللفظ مطلقاً وإن لم يكن كلاماً، وإذا كان المراد ذلك لم يلزم التدافع بحسب التحقيق». منه.

(٦) في «م»: كلمة «الإفادة» بدلاً من «الفائدة».



مهجورة في الحدود.

الثاني: قيل: يخرج بقوله «المفيد»: اللفظ المركب غير المفيد، مثل: «بَعْلَبْكَ» ونحوه من المركبات المزجية مثلاً.

وهذا مبني على ما أفهمه كلامه من^(١) أن المراد بالمركب في الحدّ المعنى اللغوي، والمعنى ما تركب من كلمتين فصاعداً، وعلى أن المراد بالكلمتين أعم من الكلمتين حقيقة، والكلمتين مجازاً، فإن كلاً^(٢) من جزئي «بعلبك» مثلاً ليس كلمة حقيقة؛ لأنه الآن^(٣) كـ «الزاي» من زيد، وإنما هو كلمة مجازاً باعتبار أنه كان قبل التركيب كلمة حقيقة، أو باعتبار أنه الآن في صورة الكلمة الحقيقية، وهذا كله خروج عن الظاهر؛ فلا ينبغي المصير إليه.

فائدة:

اختلفوا في أن دلالة المركب مطلقاً بالعقل أم بالوضع؛ أي: تعيين شيء لشيء، بحيث إذا علم الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني^(٤).

قيل: والصحيح هو الأول؛ لأن من علم مُسمًى «زيد»، وعرف مُسمًى «قائم» بإعرابه المخصوص؛ فهم بالضرورة معنى الكلام، انتهى وفيه نظر.

تنبيه:

يجوز أن يكون المراد من الوضع في كلام المصنف التعيين المذكور،

(١) «من» سقطت من «م».

(٢) في «م»: «كلامه» بدلاً من «كلا».

(٣) في هامش «م» (ق ٢ ب): «أي حال تركيبه المزجي وجعله علماً».

(٤) في هامش «م» (ق ٢ ب): «أي كلاً ما كان أولاً». منه.

بناء على القول بأن دلالة المركب بالوضع، وأما تجويز ذلك على القول^(١) بأن دلالة عقلية، وإضافة الوضع إليه باعتبار أن أجزائه موضوعة؛ فتعسف^(٢).

فإن قلت: يلزم على تفسير الوضع في كلامه بالمعنى المذكور؛ أن يكون مثل: «قَامَ زَيْدٌ»، إذا نطق به النائم كلامًا، مع أنه غير كلام كما مرَّ.

قلت: في المسألة قولان:

أحدهما: ما مرَّ من أن ذلك ليس بكلام، واختاره ابن مالك^(٣)،^(٤).

والقول الثاني: أنه كلام، ورجحه أبو حيان^(٥).

فلحمل كلام المصنف على كل منهما مساغ.

وَأَقْسَامُهُ؛ أي: أقسام الكلام، والمراد بالأقسام هنا الأجزاء التي يتركب الكلام منها.

(١) في هامش «م» (ق ٢ب): «أن يكون المراد من الوضع في كلام التعيين المذكور». منه.
 (٢) في هامش «م» (ق ٢ب): «أي نسبة الوضع إلى المركب حيث قيل بالوضع» منه.
 (٣) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة الطائي الجبلي، إمام النحاة وحافظ اللغة، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، صنف تصانيف مشهورة، منها: التسهيل، العمدة، الخلاصة الألفية، الكافية الشافية، شواهد التوضيح، وغير ذلك، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (١٣٧/١٣٠)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي (ص ٢٦٩-٢٧٠).
 (٤) في شرح التسهيل (١/ ٥-٧) بعد أن عرّف ابن مالك الكلام بأنه: «ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»، قال: «واحترز بمقصود، من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام».

(٥) الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النفري، نسبة إلى قبيلة من البربر، نحوي ولغوي ومفسر ومحدث ومقرئ ومؤرخ وأديب، ولد في غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، تقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، مات في سنة خمس وأربعين وسبعمائة بالقاهرة. بغية الوعاة (١/ ٢٨٥-٢٨٠)، والبلغة (ص ٢٥٠-٢٥٢).



ثلاثةٌ بدليل الاستقراء: الأول: اسمٌ، والثاني: فعلٌ، والثالث: حرفٌ جاء في كلام العرب موضوعاً لمعنى.

مثل: «هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟» فهذا كلام مركب من الأقسام الثلاثة؛ لأن «هل» حرف جاء لمعنى وهو الاستفهام، و«قام» فعل، و«زيد» اسم.

وخرج بقوله: جاء لمعنى، مثل الزاي من «زيد»، فهي حرف، لكنها لا تكون قسمًا من الكلام؛ لأنها حرف ما جاء لمعنى، ومثل الزاي سائر حروف الهجاء كما هو ظاهر.

تنبيه:

لا يحتاج إلى تقييد حروف الهجاء بقولنا: إذا كانت جزءًا من كلمة، احترازًا عما إذا لم تكن جزءًا من كلمة؛ فإنها حينئذ تكون جزءًا من الكلام، مثل: «هذه زاي»؛ لأن الذي يسمّى حرف هجاء إنما هو «زه»، وهو مسمّى لفظ «زاي»، وأما لفظ «زاي» فلا يسمّى إلا اسمًا، وهذا ظاهر لا غبار عليه وإنما نبهت عليه لأنه قد يغلط فيه.

تنبيه آخر:

قال بعضهم: لا يصح أن يقال إن أجزاء الكلام اسم وفعل وحرف، كما وقع للمصنف؛ لأنه يقتضي أن الكلام لا يوجد إلا في صورة كون كل واحد منها أجزاء له كما مرّ في المثال^(١).

وذلك باطل؛ لأن النحويين متفقون على أنه كما يتركب من الثلاثة كذلك يتركب من الاسم والفعل فقط، ومن الاسمين، فالأول مثل: «قَامَ زَيْدٌ»، والثاني

(١) في هامش «م» (ق ١٣): «السابق وهو: هل قام زيد؟». منه.



مثل: «زَيْدٌ قَائِمٌ»^(١)، انتهى.

فائدة:

في الاسم عشر لغات:

- اسم: مثلث الهمزة؛ أي: مضموم الهمزة، ومفتوحها، ومكسورها.
- وسم: بحذف الهمزة، مثلث السين أيضًا.
- وسما: بحذف الهمزة، مثلث السين أيضًا.
- وسماء: بفتح السين ممدوداً^(٢).

وقد نظم بعضهم هذه اللغات فقال:

لُغَاتُ الْأَسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ
أَسْمٌ وَحَذَفَ هَمْزَةً وَالْقَصْرُ مَثَلَّثَاتٌ مَعَ سَمَاءٍ عَشْرٌ^(٣)

[علامات الاسم]:

فَالْأَسْمُ يُعْرَفُ: من غيره، بِالْخَفْضِ^(٤): وهو: الكسرة التي تحدث في آخر الكلمة بسبب العامل، مثل كسرة «الـ» في: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، كذا قال بعض الشُّرَّاح.

(١) في «م»: «قام» بدلاً من «قائم».

(٢) وتَلَخَّصَ أن هذه اللغات هي: أَسْم، أَسْم، إِسْم، سُم، سَم، سِم، سَمَا، سَمَا، سِمْ، سَمَاء.

(٣) البيتان للأشْمُونِي في شرحه على الألفية (٢٣/١) لكن جاء عنده: «سَمَا» بدلاً من: «سَمَاء»، وفي حاشية يس العليمي على التصريح بمضمون التوضيح (٥٤/١) أن العلامة الدنوشري أوصل لغات الاسم إلى ثمان عشرة لغة جمعها بقوله:

سَمَاء سَم واسم سَمَا كذا سَمَا وزد سَمَة واثَلث أو اثل كلها

(٤) الخفض اصطلاح كوفي، والبصريون يعبرون عنه بلفظ: الجر. انظر (ص ٤٣).



ومعلوم أن الخفض لا ينحصر في الكسرة، بل قد يكون بالفتحة، مثل: «مَرَرْتُ بِعُمَرَ»، وقد يكون بالياء، مثل: «مَرَرْتُ بِأَيِّكَ»، فكان الاختصار في تفسير الخفض على الكسرة؛ لأن البيان بها بخصوصها أوضح عند المبتدئ المخاطب بهذه المقدمة من البيان بما يشملها^(١).

ويعرف أيضًا بـ: التَّنْوِين: وهو: نون زائدة توجد في اللفظ وتعدم في الخط، ولا تفيد^(٢) التوكيد، وهو أربعة أنواع:

- تنوين التمكن^(٣)، مثل: «رَجُلٍ».
- وتنوين التنكير، مثل: «سَيِّوِيهِ»^(٤).
- وتنوين المقابلة، مثل: «مُسْلِمَاتٍ».
- وتنوين العوض، مثل: «حِينَئِذٍ»^(٥).

(١) في هامش «م» (ق ٣ ب): «كأن يبين الخفض بقولنا: ما يجلبه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء كما عبر به بعضهم». منه.

(٢) في «م»: «ولا يفيد» بدلًا من «ولا تفيد».

(٣) في «م»: «التمكن» بدلًا من «التمكن».

(٤) قال ابن منظور في لسان العرب (٧/ ٣١٥): «السَّيْبُ: التفاح، فارسي؛ قال أبو العلاء: وبه سُمِّي سَيِّوِيهِ: سيب تفاح، وَوَيْهِ رائحته، فكأنه رائحة تفاح»، وقال شيخ المحققين عبد السلام هارون في مقدمة شرحه وتحقيقه لكتاب سيبويه (١/ ٣-٤): «وقد بحثت وسألت كثيرًا من دارسي الفارسية عن صحة الزعم بأن «ويه» كلمة تدل على الرائحة فاهتديت إلى بطلان ذلك، وأن لا أساس له من الصحة، وبعض العلماء الأقدمين، وهو أبو عبد الله بن طاهر العسكري يزعم أن الاسم من «سي» الفارسية، ومعناها ثلاثون، و«بوي» أو «بويه»، أي الرائحة، ومعناه الثلاثون رائحة، أي: ذو الثلاثين رائحة»، وسيأتي الحديث عن سيبويه العالم.

(٥) تنوين التمكن: هو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة كزيد، وتنوين التنكير: هو ما يلحق بعض الأسماء المبنية كاسم الفعل والعلم المختوم بـ«ويه» فرقًا بين المعرفة والنكرة، مثل: «مررت بسبيويه وسبيويه آخر»، وتنوين المقابلة: هو اللاحق لجمع المؤنث السالم، مثل:



تنبيه:

قال بعض الشراح: إن تنوين التنكير هو اللاحق للاسم غير المنصرف في مثل: «مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ آخِرًا»، وهو غلط ظاهر؛ لأن تنوين الاسم المعرب لا يكون إلا للتمكن كما صرّحوا به، ولأن تنوين التنكير لا يكون إلا في الاسم المبني كما صرّحوا به أيضًا، ولأنهم أجمعوا على أن^(١) التنوين في مثل: «سَيِّوِيَه»، تنوين تنكير، فالحصر فيما قاله فاسد.

ويعرف أيضًا بدُخُولِ الألفِ وَاللَّامِ، مثل: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ وَالْمَدِينَةِ اسْمًا لَطِيئَةً^(٢)، وَالْحَسَنَ اسْمًا لِرَجُلٍ.

ويعرف أيضًا بدخول حُرُوفِ الْخَفْضِ، أي: بدخول واحد منها، وَسُمِّيتَ بذلك؛ لأنها تعمل الخفض في الكلمة التي تدخل عليها.

وَهِيَ؛ أي: حروف الخفض اثنا عشر^(٣):

أحدها: مِنْ - بكسر الميم - وقد يقال: مِنْ^(٤).

«مُسْلِمَاتٍ» فإنه مقابل النون في جمع المذكر السالم في «مسلمين»، وتنوين العوض هو ما يكون عوضًا عن جملة، نحو ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ نَنْظُرُونَ﴾ أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، أو عوضًا عن كلمة، نحو: كُلُّ قَائِمٍ؛ أي: كل إنسان قائم، أو عوضًا عن حرف كجوارٍ وغواشٍ في حالتي الرفع والجر تقول: «هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ».

(١) «أن» سقطت من «م».

(٢) طَبِئَةٌ: هو اسم لمدينة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقال لها طيبة وطابة من الطيب وهي الرائحة الحسنة؛ لحسن رائحة تربتها فيما قيل، وتسمّى أيضًا يثرب. معجم البلدان، لياقوت الحموي (٤/ ٥٣).

(٣) في «م»: زيادة كلمة «حرفًا».

(٤) ذكرها ابن مالك في كتابه التسهيل، وفي شرح التسهيل (٣/ ١٣٠) قال: «وحكى الفراء أن بعض العرب يقول في من: منّا، وزعم أنه الأصل، وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون».



وأشهر معانيها: الابتداء ولهذه المناسبة بدأ بها.

والثاني: إلى.

وأشهر معانيها الانتهاء، ومثالهما: «سِرْتُ مِنْ^(١) الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، فـ«البصرة» و«الكوفة» اسمان لدخول حرف الخفض عليهما، وهو «من» في الأول^(٢)، و«إلى» في الثاني، وهكذا تقول في البقية.

وتأتي «من»:

- للتبعض، مثل: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] أي: بعضه.
- وللتبيين، مثل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان.
- وللتعليل، مثل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: لأجلها.
- وللبدل، مثل: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدلها.
- ولانتهاء الغاية، مثل: «قَرُبْتُ مِنْهُ»؛ أي: إليه.
- وللتنصيص على العموم، مثل: «مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ»، فهو بدون «مِنْ» ظاهر في العموم محتمل لنفي الواحد فقط.
- ولمجرد التوكيد، نحو: «مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ»^(٣)، فهو بدون «مِنْ»

(١) «من» بسكون النون، وحركت لالتقاء الساكنين، وستمر معنا في مواضع عدة، فانتبه.

(٢) في «ط»: كلمة «الأولى» بدلاً من «الأول».

(٣) في «م»: زيادة كلمة «رجل».

نص في العموم لا يحتمل نفي الواحد فقط، فتكون «من» للتوكيد لا غير.

- وللفصل؛ بأن تدخل على ثاني المتضادين، مثل: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنْ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].
- وبمعنى الباء، مثل: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] أي: بطرف.
- وبمعنى عن، مثل: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [ق: ٢٢] أي: عن هذا.
- وبمعنى في، مثل: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي: في يوم الجمعة.
- وبمعنى عند، مثل: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠، وغيره] أي: عند الله^(١).
- وبمعنى على، مثل: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: على القوم. وتأتي إلى:
- للمصاحبة، مثل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] أي: مع أموالكم.
- وللتبيين، مثل: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].
- وبمعنى اللام، مثل: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ [النمل: ٣٣] أي: لك.
- وبمعنى في، مثل: «كَأَنَّ زَيْدًا إِلَى النَّاسِ أَسَدٌ»؛ أي: في الناس.

(١) في «م»: زيادة كلمة «شيئًا».



- وبمعنى من، مثل: «رَوَيْتُ إِلَى الْمَاءِ»؛ أي: من الماء.
- والثالث: عَنْ: وهي:
- للمجازاة، مثل: «رَغِبْتُ عَنِ التَّوَانِي».
- وللبدل، مثل: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: بدل نفس.
- وللاستعلاء، مثل: «رَضِيتُ عَنْ زَيْدٍ»؛ أي: على زيد.
- وللاستعانة، مثل: «رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ»؛ أي: بالقوس.
- وللتعليل، مثل: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: لأجل قولك.
- وبمعنى بعد، مثل: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: حالًا بعد حال.
- وبمعنى في، مثل: «وَنَيْتُ^(١) عَنِ الْأَمْرِ»؛ أي: فيه.
- والرابع: عَلَى، وهي:
- للاستعلاء، مثل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦].
- وللمصاحبة، مثل: ﴿وَأَتَى أُلَمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].
- وللمجازاة، مثل: «تَعَذَّرَ الْأَمْرُ عَلَى زَيْدٍ».
- وللتعليل، مثل: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لأجل هدايته إياكم.

(١) «وَنَيْتُ: الْوَنَاءُ: الْفَتْرَةُ فِي الْأَعْمَالِ وَالْأُمُورِ، وَالتَّوَانِي وَالْوَنَاءُ: ضَعْفُ الْبَدَنِ». لسان العرب لابن منظور (٢٨٧/١٥).

- وللظرفية، مثل: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة.
- وللاستدراك، مثل: «فُلَانٌ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صُنْعِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى».
- وبمعنى الباء، مثل: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأن لا أقول.
- وقد تزايد، مثل: «لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ»؛ أي: يمينًا.
- والخامس: في، وهي:
- للظرفية، مثل: ﴿وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].
- وللمصاحبة، مثل: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم.
- وللتعليل، مثل: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأجل ما أفضتم فيه.
- وللاستعلاء، مثل: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: على جذوع النخل.
- وللتعويض، مثل: «زَهَدْتُ فِيمَا رَغِبْتُ»؛ أي: زهدت ما^(١) رغبت فيه.
- وبمعنى الباء، مثل: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]^(٢) أي: يكثركم بسبب هذا الجعل.
- وبمعنى إلى، مثل: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إلى أفواههم.

(١) في «ط»: «مما» بدلًا من «ما».

(٢) الآية مكتوبة في «ك» و«م» و«ط» من غير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾.

- وبمعنى من، مثل: «هَذَا ذِرَاعٌ فِي الثَّوبِ»؛ أي: منه.
- وقد تزايد نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: ٤١] أي: اركبوها.
- والسادس: رُبَّ، -بضم الراء وفتح الباء المشددة على المشهور-، ومعناها التقليل تارة، والتكثير أخرى، مثل: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ».
- وفي «رب» ست عشرة^(١) لغة بيتتها في شرح الشذور^(٢).
- والسابع: البَاءُ، بالموحدة وهي:
- للإلصاق، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».
- وللتعديّة^(٣)، مثل: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهب الله نورهم.
- وللاستعانة، مثل: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».
- وللسببية، مثل: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠] أي: بسبب ذنبه.
- وللمصاحبة، مثل: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠] أي: مصاحباً له.
- وللظرفية، مثل: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] أي: في بدر.

(٢) في هامش «ك» (ق٣ب): «قال الشيخ في شرحه على الشذور: فائدة: قال المصنف [يعني: ابن هشام] في المغني: في «رب» ست عشرة لغة؛ ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو متحركة، ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة لغة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف. انتهى». راجع مغني اللبيب (١/٣٣٧)، وتوضيحًا للغات الواردة في "رب" نقول: رَبٌّ، رَبُّ، رَبِّ، رَبٍّ، رَبَّتْ، رَبَّتِ، رَبَّبَتْ، رَبَبْتِ، رَبَّبْتُ، رَبَّبْتَ، رَبَّبَتِ، رَبَّبْتُ، رَبَّبْتَ.

(٣) التعدية: جعل الفعل اللازم متعديًا إلى مفعول به بالباء، ومثلها في ذلك الهزمة والتضعيف.



- وللبدلية، مثل: «ما يَسُرُّني بَدْرٌ بِالْعَقَبَةِ»؛ أي: بدل العقبة.
- وللمقابلة، مثل: «اِشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِالْفِ».
- وللمجاوزة، مثل: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّ﴾ [الفرقان: ٢٥].
- وللاستعلاء، مثل: ﴿إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على قنطار.
- ولانتهاء الغاية، مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيَ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي: إلي.
- وللتبعية، مثل: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها.
- وقد تزداد، مثل: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، وغيره].

والثامن: الكاف، وهي:

- للتشبيه، مثل: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ».
- وللتعليل، مثل: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لأجل هدايته لكم.
- وللاستعلاء، كقول بعضهم وقد قيل له: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» «كَخَيْرٍ»؛ أي: على خير.
- وقد تزداد، مثل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي: ليس مثله شيء^(١).

والتاسع: اللام، وهي:

- للاختصاص، مثل: «السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ».

(١) قوله: «أي: ليس مثله شيء» سقط من «م».



- وللملك، مثل: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤، وغيره^(١)].
- وللتعديّة، مثل: «ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو».
- وللتعليل، مثل: «ضَرَبْتُهُ لِلتَّأْدِيبِ».
- وللظرفية، مثل: ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] أي: في حياتي.
- وللانتهاه، مثل: ﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢، وغيره] أي: إلى أجل.
- وللبعدية^(٢)، مثل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي: بعده.
- وللاستعلاء، مثل: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧، وغيره] أي: على الأذقان.
- وللتعجب، مثل^(٣): «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا».
- وبمعنى من، مثل: «سَمِعْتُ لَهُ صُرَاخًا»؛ أي: منه.
- وبمعنى عن، مثل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١] أي: عن الذين آمنوا.

(١) من معاني اللام:

- ١- الملك، نحو: المال لمحمد.
 - ٢- الاختصاص، نحو: الباب للدار، والحصير للمسجد.
 - ٣- الاستحقاق، نحو: الحمد لله.
- وضابط لام الملك: أن تقع بين ذاتين وتدخل على من يتصور منه الملك، وضابط لام الاختصاص: أن تقع بين ذاتين وتدخل على ما لا يتصور منه الملك كالمسجد والدار، وضابط لام الاستحقاق: هي التي تقع بين اسم ذات كلفظ الجلالة واسم معنى كالحمد. التحفة السنية، محمد محيي الدين عبد الحميد (ص ٤٥).

(٢) في «ط» التعديّة بدلاً من «البعدية».

(٣) في «م»: كلمة «نحو» بدلاً من «مثل».

• وقد تزداد، مثل: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، وغيره] أي: فعال ما يريد^(٤).

والعاشر والحادي العشر والثاني عشر: حُرُوفُ^(٥) الْقَسَمِ، -بفتح القاف والسين المهملة-.

سُمِّيَتْ بذلك لأنها تدل على القسم بمعنى الحلف، أو لأنها تدخل على القسم بمعنى المحلوف به.

وَهِيَ؛ أي: حروف القسم ثلاثة:

الْوَاوُ: قَدَّمَهَا لأنها أشهر حروف القسم، وتختص بالاسم الظاهر مطلقاً^(٦)، مثل: «وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، «وَحَيَاتِكَ لَأَفْعَلَنَّ»^(٧)،^(٨).

وَالْبَاءُ، -بالموحدة-،: وَثْنَى بها لأنها تلي الواو في الشهرة، وتدخل على كل ظاهر وضمير، مثل: «أَقْسِمُ بِاللَّهِ»، «وَاللَّهِ أَقْسِمُ بِهِ».

وَالتَّاءُ، بالمشناة الفوقية: وتختص بالاسم الظاهر، بل لا تدخل إلا على اسم الله تعالى، مثل: ﴿وَتَأْلَهُ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، والرب مضافاً إلى الكعبة، أو الياء^(٩)، مثل: «تَرَبَّ الكَعْبَةِ»، و«تَرَبَّيْ»، وهذه التاء تلي الباء في الشهرة.

(٤) ذكر المرادي للام الجارة ثلاثين معنى. راجع ذلك في الجنى الداني (ص ٩٥-١٠٩).

(٥) قوله: «وحروف القسم» بالجذر، عطفاً على «حروف الخفض»؛ أي: وتعرف أيضاً بـ«حروف القسم»، وبالرفع عطفاً على «من» في قوله: «وهي: من... إلخ»، فيفيد أنها من حروف الخفض.

(٦) «مطلقاً» سقطت من «م».

(٧) قوله: «وَحَيَاتِكَ لَأَفْعَلَنَّ» سقطت من «م».

(٨) اعلم أن الحلف بغير الله -سبحانه وتعالى- غير جائز.

(٩) في «م»: «التاء» بدلاً من «الياء» والصواب «الياء».



تنبيه:

ليس معنى تاء القسم هو القسم فقط كما قد يُتوهم، بل معناها كلا الأمرين؛
القسم والتعجب معاً، كما صرّح به بعض الأئمة.

ثم رأيت السفاقيسي^(١) قال في إعرابه -وقد حُكي عن الزمخشري^(٢) ما
ذكرنا من دلالتها^(٣) عليهما^(٤) نصوصهم- على أن ذلك^(٥) لازم للام، وأما
«التاء» فقد يكون معها معنى التعجب، وقد لا يكون، انتهى.

وإنما لم يذكر المصنف اللام من^(٦) حروف القسم مع أنها من حروفه كما
علم؛ لأن استعمالها فيه قليل^(٧).

وبقي على المصنف أشياء من حروف الجر، فبعضها ذكره فيما بعد من
هذا الكتاب، وبعضها لم يذكره رأساً لشذوذه^(٨).

(١) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلامة برهان الدين أبو إسحاق
السفاقيسي النحوي صاحب إعراب القرآن، ولد سنة سبع وتسعين وستمائة، حجّ وأخذ عن
أبي حيّان بالقااهرة، مات سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة. بغية الوعاة (١/٤٢٥) والدرر
الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١/٥٥-٥٦).

(٢) الإمام أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ولد في رجب سنة سبع
وتسعين وأربعمائة، تلقب بجاز الله وفخر خوارزم، من أهم تصانيفه: الكشف في التفسير،
الفائق في غريب الحديث، المفصل في النحو، المقامات، وغير ذلك، مات يوم عرفة سنة
ثمان وثلاثين وخمسمائة. إنباه الرواة (٣/٢٦٥-٢٧٢)، وبغية الوعاة (٢/٢٧٩-٢٨٠).

(٣) في هامش «م» (ق١٧): «أي دلالة التاء».

(٤) في هامش «م» (ق١٧): «أي على القسم والتعجب».

(٥) في هامش «م» (ق١٧): «أي المذكور من الدلالة على القسم والتعجب». منه.

(٦) في «م»: «في» بدلاً من «من».

(٧) مثال مجيء اللام حرف قسم قولهم: «لله لا يؤخر الأجل»: أي: تالله.

(٨) لم يذكر المصنف سبعة من حروف الجر، وهي: «حتى» و«خلا» و«عدا» و«حاشا» و«كي» و«لعل»



[علامات الفعل]:

وَالْفِعْلُ، - بكسر الفاء-، يُعْرَفُ من غيره، بـ:

- قَدْ، التي هي حرف، وتدخل على الفعل الماضي، مثل: «قَدْ قَامَ»، وعلى الفعل المضارع، مثل: «قَدْ يَقُومُ»، فـ«قام» و«يقوم» فعلان لدخول «قد» عليهما، وهكذا تقول في البقية.

وأما «قَدْ» التي هي اسم؛ فتختص بالاسم، وهي على وجهين:

- أحدهما: أن تكون اسم فعل بمعنى «كفى»، يقال: «قَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ»، و«قَدْ نِي دِرْهَمٌ»، كما يقال: «كَفَى زَيْدًا دِرْهَمٌ»، و«كَفَانِي دِرْهَمٌ».

والثاني: أن تكون بمعنى «حَسْبَ»، وهذه تستعمل على وجهين:

- مبنية: وهو الغالب، فيقال: «قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ»، بالسكون، و«قَدْ نِي دِرْهَمٌ»، بنون الوقاية، حرصًا على بقاء السكون؛ لأنه الأصل في المبني.

- ومعربة: وهو قليل، فيقال: «قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ»، بالرفع، كما يقال: «حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، بالرفع، و«قَدْ نِي» بغير نون، كما يقال: «حَسْبِي».

فإن قلت: إذا كانت مشتركة بين الحرفية والاسمية، والاسمية مختصة بالاسم، لم يصح ما فعله المصنف من جعله «قَدْ» على الإطلاق علامة يعرف بها الفعل؛ لأن علامة الشيء لا بد أن تكون مختصة به.

ومتى»، فلم يذكر «حتى» لمجيئها في باب العطف، و«خلا وعدا وحاشا» في باب الاستثناء، وأما «كي ولعل ومتى» فقد أسقطها لأن الجر بها قليل.



قلتُ: المتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظ «قد» هو الحرفية خاصة؛ لأنها هي المشهورة، لا سيما بالنسبة إلى المخاطب بهذه المقدمة، فإنه لا يكاد يعرف سواها، وإذا كان كذلك كان إطلاقها بمنزلة تقييدها بالحرفية، فلا يضر في جعلها علامة للفعل^(١) اشتراكها المذكور.

فائدة:

لـ«قد» أربعة معان؛ وذلك أنها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل^(٢)، وتوقع.

فالتي للتحقيق تدخل على الماضي وعلى المضارع، والتي للتقريب تختص بالماضي، والتي للتقليل تختص بالمضارع، والتي للتوقع تختص بالماضي.

- ويعرف أيضًا^(٣)، بالسَّيْنِ، مثل: «سَيَقُومُ».
- ويعرف أيضًا بسَوْفَ: مثل: «سَوْفَ يَقُومُ»، ولا تدخلان إلا على الفعل المضارع كما رأيت^(٤)، وفائدة كل واحدة منهما؛ تخصيص المضارع بزمان الاستقبال بعد أن كان محتملاً له، ولزمان الحال.
- ويعرف أيضًا بتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنةِ: مثل: «قَامَتْ هِنْدٌ»^(٥).

(١) في «م»: «الاسم» بدلاً من «الفعل».

(٢) «تقليل» سقطت من «ط».

(٣) «أيضاً» سقطت من «م».

(٤) في هامش «م» (ق ١٧): «تصوير الأصل الدخول على الفعل المضارع كما هو ظاهر». منه.

(٥) هند، علم لمؤنث ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر فيه وجهان: المنع من الصرف، والصرف، والمنع أولى، لكنها وردت في المخطوطة -في باب النعت- منونة «وَرَأَيْتُ هِنْدًا الْعَاقِلَةَ» فاخترت الرأي القائل بصرفها في بقية الأمثلة.



وخرج بقوله الساكنة، تاء التأنيث المتحركة فتختص بالاسم، مثل:
«قَائِمَةٌ»^(١).

• ويعرف أيضًا بنون التوكيد^(٢)، وهي تدخل على الفعل المضارع، مثل:
«لَا تَقُومَنَّ»، وعلى فعل الأمر، مثل: «قُومَنَّ».

[علامة الحرف]:

وَالْحَرْفُ مَا؛ أَي: لفظ، لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ؛ أَي: علامات الاسم،
وَلَا يَصْلُحُ مَعَهُ، دَلِيلُ الْفِعْلِ؛ أَي: علامات الفعل، وقد عرفت علامات كل
واحد منهما فتذكر.

وهذا الحد بحسب الظاهر غير صحيح؛ لأنه يدخل فيه فعل الأمر،
إذ يصدق عليه أنه لفظ لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ، فلو زاد
المصنف في علامات الفعل نون التوكيد مثلاً^(٣) لسلم مما ذكر.

(١) في هامش «م» (ق١٧): «لا يرد على هذه الدعوى دخول تاء التأنيث المتحركة في الحرف
كما في لات وربت وثمت، لأنه شاذ». منه.

(٢) في هامش «م» (ق١٧): «خفيفة كانت أو ثقيلة». منه.

(٣) في هامش «م» (ق١٧): «إنما قيل مثلاً لأنه لو زاد المصنف غير نون التوكيد مما يدخل على
فعل الأمر كـ (ياء الواحدة المخاطبة)، كان كـ (نون التوكيد) في تحصيل السلامة مما ذكر». منه.



باب الإعراب





بَابُ الإِعْرَابِ

هذا بَابُ الإِعْرَابِ - بكسر الهمزة -.

الإِعْرَابُ: عند من يقول إنه معنوي كالمصنف تبعًا لجماعة^(١)، هو: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، حقيقة، كالدَّال من «زيد»، أو حَكَمًا، كالميم من «فم»^(٢).

والمراد بتغيير الآخر، نقله مثلاً من السكون إلى الضمة، ومن الضمة إلى الفتحة، ومن الفتحة إلى الكسرة.

والمراد من الكلم^(٣) هنا، الاسم^(٤) المتمكن^(٥)، والفعل المضارع السالم من نون الإناث، ومن نون التوكيد المباشرة^(٦).

لَاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ: متعلق بتغيير وعلة له؛ أي: للعوامل المختلفة.

والعوامل جمع عامل، والمراد به هنا: ما أثار في آخر الكلمة أثراً له تعلق

(١) «اختلف: هل الإعراب لفظي، أو معنوي؟ على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب وسائر المتأخرين... وذهب الأعلام وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان». همع الهوامع (١/ ٤٠-٤١).

(٢) في هامش «م» (ق٧ب): «أصله: فوه، حذفت الهاء ثم الواو كذلك، وعوض بالميم». منه.

(٣) في «ط»: «الكلام» بدلاً من «الكلم».

(٤) في هامش «م» (ق٧ب): «أي: أفراد الاسم المتمكن والفعل المضارع إلخ». منه.

(٥) في هامش «م» (ق٧ب): «قوله الاسم المتمكن وهو ما سلم من مشابهة الحرف وضعاً أو معنى أو استعمالاً، أو أشبهه في واحد من ذلك مع قيام المضارع، سمي بذلك لتمكنه في الاسمية». منه.

(٦) في هامش «م» (ق٧ب): «أي: التي لم تنفصل عن الفعل لا لفظاً كما في لتضربان، ولا تقديرًا كما في لتضربن يا هند». منه.



بالمعنى التركيبي.

وتفسيره بما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، سهو بين^(١).

والمراد باختلاف العوامل؛ تغايرها من حيث العمل.

الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا؛ أي: على الكلم، والمراد بدخولها عليها تسلطها عليها، وعملها فيها، لا تقدمها عليها؛ لأن ذلك غير لازم، إذ قد تكون العوامل متأخرة عنها، وقد لا تكون متقدمة ولا متأخرة؛ بأن تكون معنوية.

وأما قول بعضهم^(٢): إن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات، فهو إما جري على الغالب؛ لأن الغالب أن تكون العوامل متقدمة على المعربات كما قيل. أو محمول على أن المراد فيه بالقبلية التقدم الرتبي، فإن رتبة العامل من حيث هو عامل التقدم على المعمول.

لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا: منصوبان على المفعولية المطلقة، والعامل فيهما محذوف؛ أي: يُلْفِظُ؛ أي: الإعراب لفظًا، أو يُقَدَّرُ؛ أي: الإعراب تقديرًا، ولا يجوز أن تعربهما حالين؛ لأن وقوع المصدر حالًا سماعي، لا يقاس عليه^(٣).

وأو للتقسيم؛ يعني أن الإعراب ينقسم إلى قسمين:

• إعراب لفظي، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، و«لَمْ

(١) هذا تفسير الأزهري في شرحه للأجرومية فقد قال (ص ٦): «والعوامل جمع عامل والمراد بالعامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب سواء كان ذلك العامل لفظيًا أو معنويًا».

(٢) ممن قال بذلك المكودي في شرحه على الأجرومية (ص ٤).

(٣) قال ابن عقيل في باب الحال (٢/ ١٩٩-٢٠٠): «... وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: «زيد طلع بغتة» ف«بغتة»: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع باغتًا...».



يَقُمُ^(١).

• وإعراب تقديرِي، مثل: «جَاءَ الْفَتَى»، و«رَأَيْتُ الْفَتَى»، و«مَرَرْتُ بِالْفَتَى»، و«لَمْ يَقُمْ الْعَلَامُ».

وَأَقْسَامُهُ؛ أي: أقسام الإعراب، أَرْبَعَةٌ: الأول: رَفْعٌ، والثاني: نَصْبٌ، والثالث: خَفْضٌ؛ هذا الاسم للكوفيين، والبصريون يعبرون بدله باسم الجر، والرابع: جَزْمٌ.

فِلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ^(٢) المذكور من الأقسام الأربعة، الرَّفْعُ، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ»، وَالنَّصْبُ، مثل: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، وَالْخَفْضُ، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَلَا جَزْمٌ فِيهَا؛ أي: لا جزم في الأسماء.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ المذكور من الأقسام الأربعة: الرَّفْعُ، مثل: «أَقُومُ»، وَالنَّصْبُ، مثل: «لَنْ أَقُومَ»^(٣)، وَالْجَزْمُ، مثل: «لَمْ يَقُمْ»^(٤)، وَلَا خَفْضٌ فِيهَا؛ أي: لا خفض في الأفعال.

ثم لكل واحد من الرفع والنصب والخفض والجزم، علامات لا بد من معرفتها؛ فلذلك عقبها ببيانها فقال:

(١) «يقم» سقطت من «م».

(٢) في هامش «م» (ق١٨أ): «في هذا التعبير إشارة إلى جواب ما قد يقال إن المشار إليه مما صدقات الجمع فكان الواجب أن يقال: فللأسماء من أولئك مثلاً، وتحقيق الجواب أنه لما كان المشار إليه منها في قوة الواحد المذكور من حيث إنه يصح التعبير عنه بلفظ المذكور شاع التعبير عنه في مقام الإشارة إليه بما يشار به إلى الواحد المذكور، فافهم». منه.

(٣) «لن» سقطت من «م».

(٤) في هامش «م» (ق١٨أ): «أصله بعد دخول الجازم: لم يَقُمْ بسكون الواو كالميم، فحذفت الواو فراءاً من التقاء الساكنين».





باب

معرفة علامات الإعراب





بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ؛ أَي: علامات أقسام الإعراب، التي ^(١) هي الأقسام الأربعة المذكورة.

[علامات الرفع]:

لِلرَّفْعِ، من حيث هو أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ، جمع علامة؛ وهي ما يعرف به الشيء. الضَّمَّةُ، وهي الأصل، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

قَدَّمَ الضمة؛ لأصالتها، وثَنَّى بالواو؛ لأنها بنتها؛ لكونها تتولد منها عند إشباعها، وثَلَّث بالالف؛ لأنها أخت الواو في العلة والمد واللين ^(٢).

ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها:

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ، أصالةً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ، والمراد به هنا: ما لم يكن تشية، ولا جمعًا، ولا من الأسماء الخمسة، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ».

والثاني في: جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وهو: الجمع الذي تكسرت؛ أي: تغيرت فيه

(١) في «ط»: «الذي».

(٢) في هامش «م» (ق١٨): «قوله في العلة والمد واللين، حروف العلة: هو الواو والالف والياء مطلقًا، وحرف المد: هو المذكورات إذا كن سواكن وحركات ما قبلهن من جنسهن، وهذا القيد إنما يحتاج إليه في غير الألف، أما هي فلا يكون حركة ما قبلها إلا من جنسها فتحة، وحروف اللين: المذكورات إذا كن سواكن سواء كان حركات ما قبلهن من جنسهن أم لا». منه. والمشهور أن حروف اللين هي حروف العلة إن سكنت وانفتح ما قبلها، كثوب وسيف وباب. شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحمالوي (ص١٨).



صورة مفردة، مثل: «جَاءَ رَجَالٌ».

تنبيه:

تغير صورة جمع التكسير، إما بـ:

- الزيادة على المفرد، مثل: «صِنُو» و«صِنَوَان».
 - أو بالنقص عن المفرد، مثل: «تُخَمَّة» و«تُخَم»^(١).
 - أو بتبديل الشكل، مثل: «أَسَد» و«أُسْد»^(٢).
 - أو بالزيادة وتغيير الشكل، مثل: «رَجُل» و«رِجَال».
 - أو بالنقص وتغيير الشكل، مثل: «رَسُول» و«رُسُل».
 - أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، مثل: «غَلَام» و«غِلْمَان»^(٣).
- فهذه ست^(٤) صور، وجمع التكسير فيها جميعها يرفع بالضممة.

تنبيه آخر:

اعتراض على ما ذكر بأنه لا تحرير فيه؛ لأن «صنواناً» من باب ما تغيرت فيه صورة المفرد بالزيادة وتبديل الشكل، و«تخماً» من باب ما تغيرت فيه صورة

(١) التخمة: داء يصيب الإنسان من أكل الطعام الوخيم، أو من امتلاء المعدة. المعجم الوسيط (١٠١٩/٢).

(٢) الأسد: حيوان معروف، وجمعه: آساد وآسُد وآسُود وآسُود، وأسُد مخفف وأسُدان، لسان العرب لابن منظور (١٠٣/١).

(٣) التغيير في الأمثلة السابقة واضح، وأما في «غلمان» فقد تغيرت الكلمة بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، فقد زاد ألف ونون بعد الميم، ونقص منها الألف بعد اللام، وتغيير الشكل في الكلمة واضح.

(٤) في «ط»: «سته».



المفرد بالنقص وتبديل الشكل؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد.

وأجيب: بأن الكلام مبني على النظر إلى ظاهر اللفظ لا على التحقيق^(١).

والثالث في: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وهو: الجمع الذي جمع مفردة بألف^(٢) وتاء مزيدتين^(٣)،^(٤) مثل: «جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ».

وإنما سُمِّيَ بهذا الاسم؛ لأن الغالب أن يكون مفردة مؤنثاً سَالِمًا كما ذكر؛ لأنه لا يكون مفردة إلا كذلك، لأنه قد يكون^(٦) مذكرًا، مثل: «حَمَامَات» جمع حَمَام، وقد يكون غير سالم، مثل: «حُبْلَيَات» جمع حُبْلَى.

(١) في هامش «م» (ق ٨ ب): «قيل يلزم على هذا التحقيق أن يكون كُلُّ جمعٍ جمعَ تكسير ضرورة؛ لأن الحركات في مثل: «زيدون ومسلمات» غير الحركات في «زيد وهند» فافهم». منه. هكذا في الأصل، ولعل مراده «زيدون وهندات» في أول التمثيل، أو «زيد ومسلمة» في آخره.

(٢) في هامش «م» (ق ٨ ب) «يحتمل أن يكون الباء للمصاحبة وأن يكون للاستعانة، فعلى الأول يكون قوله مزيدتين نعتًا لألف وتاء مخصصًا، وعلى الثاني يكون نعتًا لهما للتوكيد دفعًا لتوهم دخول مثل: قضاة وأبيات». منه.

(٣) في هامش «م» (ق ٨ ب): «احترز بهذا القيد عمَّا جُمع مفردة بألف أصلية وتاء زائدة، مثل: قضاة، وعمَّا جُمع مفردة بألف زائدة وتاء أصلية، مثل: أبيات، وليس لنا ما جُمع بألف وتاء أصليتين كما هو ظاهر، وجعل هذا القيد احترازًا عما ذكر مبني على أن الباء للمصاحبة، وإما على تقدير كونها للاستعانة، فالقيد المذكور إنما هو لدفع توهم دخول ما ذكر كما أشرت لذلك في الحاشية المتقدمة» منه.

(٤) يقول ابن مالك في التسهيل (ص ٨): «والجمع بزيادة ألف وتاء، وإن سُمِّيَ به فكذلك»، وعبارة ابن هشام في القطر والشذور «ما جمع بألف وتاء مزيدتين»، والسيوطي في همع الهوامع (١/ ٦٧) يقول: «وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم... ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات؛ لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك».

(٥) «لا» سقطت من «م».

(٦) في «م»: زيادة كلمة «مفردة».



فائدة:

قال بعضهم: يتعين في «السالم» أن يكون صفة للمؤنث، مراداً به لفظ المفرد.

وقال بعضهم: بل يجوز ذلك، ويجوز أن يكون صفة للجمع، وصفاً له بحال متعلقه وهو المفرد؛ لأنه هو المتصف في الحقيقة بالسلامة^(١).

كذا وجدت بخط الوالد^(٢) - رحمه الله تعالى - وذكر بعض الأئمة: أن^(٣) النحويين اصطلاحوا على جعل^(٤) السالم صفة للجمع لا للمؤنث.

والرابع في: **الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء**، والمراد بهذا الشيء، نون الإناث، ونون التوكيد المباشرة^(٥)، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء الواحدة المخاطبة، مثل: «يَفْعَلُ».

وإنما قيّد بهذا القيد؛ لأنه إذا اتصل به نون الإناث، أو نون التوكيد، يكون مبنياً، وبنائه مع النون الأولى على السكون، مثل: «النِّسَاءُ يَفْعَلْنَ»، ومع النون الثانية على الفتح، مثل: «لَتَفْعَلَنَّ»^(٦) يا زَيْدُ^(٧).

(١) أعربها الشيخ خالد الأزهرى في شرح الأجرومية (ص ٢٨) فقال: «السالم: نعت لجمع، ومتعلقه محذوف والتقدير: من التكسير»، وكذا أعربها الكفراوي (ص ٣٨-٣٩).

(٢) يقصد والده؛ لأنه من شيوخه كما جاء في ترجمة المؤلف.

(٣) «أن» سقطت من «م».

(٤) في «ط»: «على أن السالم» بدلاً من «على جعل السالم».

(٥) في هامش «م» (ق ١٩): «سواء كانت ثقيلة أو خفيفة كما أفهمه الإطلاق». منه.

(٦) في «م»: «لتفعل»، وفيها أيضاً هامش (ق ١٩): «باللام المفتوحة إعلالاً بأنه جواب قسم مقدر؛ ليصح دخول نون التوكيد فيه، إذ توكيد الفعل بدون الشرط والطلب والقسم شاذ لا يقاس عليه». منه.

(٧) في هامش «م» (ق ١٩): «أتى بقوله «يا زيد» تنصيهاً على كون «تفعلن» للواحد المخاطب ودفعاً لتوهم كونه فعل الواحدة المخاطبة أو فعل جماعة الذكور» منه.



وإذا اتصل به واحد من الثلاثة الباقية^(١)، كان رفعه بالنون لا بالضمة، مثل: «يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ».

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ: نيابة عن الضمة، فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأول: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: وهو الجمع الذي جمع مفردة بواو ونون أو بياء ونون، مثل: «جَاءَ الزَّيْدُونَ».

وإنما سُمِّي بهذا الاسم؛ لأنه لا يكون مفردة إلا مذكراً سَالِمًا^(٢).

والثاني: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ - بكسر الكاف - لأن «الحم» قريب المرأة من جهة زوجها، فلا يضاف^(٣) إلا إلى المرأة، ويحتمل أن يكون بفتح الكاف، على أن يكون المراد بـ«الحم» قريب الرجل من جهة زوجته، فإن «الحم» قد يستعمل بهذا المعنى، وَفُوكَ؛ أي: فمك، وَذُو مَالٍ؛ أي: صَاحِبُ مَالٍ.

مثل: «هَذَا أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ»^(٤).

ويشترط لرفع هذه الأسماء الخمسة بالواو أربعة شروط وهي:

- أن تكون مفردة.
- وأن تكون مكبرة.
- وأن تكون مضافة.

(١) يقصد بقوله «الثلاثة الباقية»: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء الواحدة المخاطبة.

(٢) في «م» تكررت جملة: «وإنما سُمِّي بهذا الاسم؛ لأنه لا يكون مفردة إلا مذكراً سَالِمًا».

(٣) في «ط»: فلا يصرف.

(٤) في هامش «م» (ق ٩ب): «عدل إليه عمّا اشتهر من التعبير بنحو لفظ «جاء» ليصح عطف قوله «وفوك» على ما قبله من غير كلفة». منه. أي إنه استعمل لفظ «هذا» بدلاً من لفظ «جاء».



• وأن تكون إضافتها إلى غير «يا» المتكلم.

ولم يتعرض المصنف لبيان هذه الشروط اكتفاءً بنطقه بالأسماء الخمسة المذكورة مشتملة عليها طلباً للاختصار.

ولم يذكر «الهن»^(١)، مع أنه مثل هذه الأسماء الخمسة في الإعراب، مثل: «هَذَا هُنُوهُ»، و«رَأَيْتُ هَنَاهُ»، و«مَرَرْتُ بِهِنِيهِ»؛ لأن إعرابه بالحروف لغة شاذة، واللغة المشهورة إعرابه بالحركات، مثل: «هَذَا هُنْهُ»، و«رَأَيْتُ هَنَّهُ»، و«مَرَرْتُ بِهِنْهِ».

وهذا الذي^(٢) ذكرته من الاعتذار أولى من الاعتذار بأنه جرى على ما ذهب إليه بعض النحويين من وجوب إعرابه بالحركات دائماً؛ لأن هذا مذهب ضعيف لا يُعَوَّل عليه^(٣).

وإنما قال: «وذو مال»، ولم يقل: «وذوك»، كما قال: «أبوك وأخوك» إلى آخره؛ لأن «ذو» لا تضاف إلى الضمير أصلاً، بل لا تضاف إلا إلى اسم

(١) في هامش «م» (ق ٩ب): «والصحيح أن «الهن» اسم يكنى به عما لا يراد التصريح باسمه من الأجناس سواء كان عورة أم لا، وسواء كان مما يستهجن التصريح باسمه أم لا». منه.

(٢) «الذي» سقطت من «م».

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٤٤): «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا «الهن» مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجرأؤه مجرى «يد» في ملازمة النقص إفراداً وإضافة، وفي إعرابه بالحركات» ثم قال: «فمن لم ينه على قِلَّتِهِ فليس بمصيب، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب». وجاء في ابن عقيل (١/ ٤٤): «وأما «هن» فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة» ثم قال: «النقص في «هن» أحسن من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جداً... وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ومن حفظ حُجَّةً على من لم يحفظ».



الجنس^(١) الظاهر، مثل لفظ «المال»، وقد أوضحت هذه المسألة في شرح مختصري المسمى بلب اللباب من علم الإعراب^(٢).

وظرف بعض الأدباء^(٣)، حيث قال مشيراً إلى هذه الأسماء الستة:

إن الغنى لشهاب^(٤) كلما اعتكرت^(٥) دجى الخطوب جلا عنها حنادسها

لا تنفع الخمسة الأسماء محدقة لديك إلا إذا ما كنت سادسها^(٦)

وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ: نيابة عن الضمة، فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً،
والتثنية: هو الاسم الذي لحق آخر مفردة ألف ونون أو ياء ونون للدلالة على

(١) في هامش «م» (ق ٩ب): «المراد باسم الجنس ههنا ما لم يكن من الأسماء صفة، ولما كان بهذا التفسير متناولاً للضمير، وذو لا تضاف للضمير، قيد اسم الجنس بالظاهر احترازاً عنه». منه.

(٢) ما ذكره الشارح فيما يتعلق بـ«ذو» بمعنى صاحب، من أن تكون مضافة إلى اسم ظاهر دال على الجنس، هو شرط خاص بها، وقد وصفها الفيروز آبادي في القاموس المحيط (٥٦٠ / ٢) بقوله: «كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس»، والشرط الخاص بـ«م» حذف الميم من آخرها.

(٣) في هامش «م» (ق ٩ب): «هو الصفي الحلي». منه.

(٤) في «ط» قوله: «إن... كلما اعتكرت إلخ» هكذا بياض في الأصل. وفي «م»: «اعتكرت» بدلاً من «اعتكرت».

(٥) في هامش «ك» (ق ٦ أ) «اعتكر الليل: اشتد سواده». وفي «م» هامش ص (١٠ أ): «اعتكر الليل: اشتد سواده والتبس. والدجى: جمع دجية بالضم وهي: الظلمة. والخطوب: جمع خطب وهو: الشأن والأمر صغر أو عظم. والحنادس: جمع حندس بالكسر: الليل المظلم والظلمة. كل ذلك من القاموس». منه.

(٦) البيتان في كتاب رحلة الشتاء والصيف لـ«كَبْرِيت» (ص ١٦٣)، ولكن بدلاً من كلمة «الخطوب» مكتوب «الكروب»، وفي كتاب رفاعة رافع الطهطاوي، للدكتور أحمد البدوي (ص ٨٦): «والمراد من الأسماء الخمسة أبوك وأخوك وحموك المرتجى نفعمهم عند الشدائد، وهنوك وهو كناية عن الشيء، وفوك وهو الفم والمراد الفصاحة والبلاغة، وسادس الأسماء «ذو مال» وهو سيدها، فذو المال أقرب لاكتساب المعاني لذويه ولوطنه، وأن يقلده قومه ويتبعوه».



اثنين، مثل: «جَاءَ الزَّيْدَانِ»^(١).

وبهذا الذي ذكرته في تعريف التثنية عرفت أنها لا تكون إلا من الأسماء، فلا حاجة إلى إضافتها إلى الأسماء كما فعل المصنف - رحمه الله تعالى -^(٢).

وقد يقال: إنما فعل ذلك احترازًا عن توهم دخول مثل: «يفعلان» و«تفعلان» في كلامه^(٣)، لكونهما على صورة التثنية، وفيه ما فيه^(٤).

وقوله: «خاصة»، مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف؛ أي: خصت -أي: تثنية الأسماء- بأن علامة الرفع فيها الألف خصوصًا.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ:

- ضَمِيرُ تَثْنِيَّةٍ، وهو الألف في مثل: «الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ»، و«أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ».
- أو اتصل به ضَمِيرُ جَمْعٍ مذكر، وهو الواو في مثل: «الرَّجَالُ يَفْعَلُونَ»، و«أَنْتُمْ تَفْعَلُونَ».
- أو اتصل به ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، وهي الياء المشناة من تحت، مثل: «تَفْعَلِينَ».

(١) في هامش «ك» (ق ٦ أ) «هذا مثال الرفع، ومثال النصب والجر: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

(٢) جملة «رحمه الله» سقطت من «م».

(٣) في هامش «م» (ق ١٠ أ): «فيتوهم منه أن علامة الرفع فيهما هو الألف». منه.

(٤) في هامش «م» (ق ١٠ أ): «أي في هذا القول ما فيه من الزيف لما فيه من تقرير ذلك التوهم مع فساده، أي: لا يسمَّى يفعلان وتفعلان في نحو الاصطلاح تثنية» منه.



تنبيه:

لا فرق في رفع الفعل المضارع بالنون، إذا اتصلت به ألف التثنية، أو واو الجمع، بين أن يكونا ضميرين كما في الأمثلة المذكورة، وبين أن يكونا حرفين كما في: «يَفْعَلَانِ الزَّيْدَانِ»، و«يَفْعَلُونَ الزَّيْدُونَ»، إذا أعربت «الزَّيْدَانِ» فاعلاً لقولك: «يَفْعَلَانِ»، و«الزَّيْدُونَ» فاعلاً لقولك: «يَفْعَلُونَ»^(١).

فإن قلت: إذا كان الأمر كذلك، فكيف قيّد المصنف الألف والواو بأن يكونا ضميرين، حيث عبّر عنهما بقوله: ضمير تثنية وضمير جمع.

قلت: يمكن الجواب عن ذلك بأمرين:

الأول: أنه سمّى ألف التثنية مطلقاً ضمير تثنية، وسمّى واو الجمع مطلقاً ضمير جمع على سبيل التغليب.

والثاني: أراد بضمير التثنية: ألف التثنية التي هي ضمير، وبضمير الجمع: واو الجمع التي هي ضمير^(٢).

واقصر عليهما لأنهما هما المشهورتان، وأما ألف التثنية، وواو الجمع اللتان هما حرفان؛ فإنهما إنما يكونان في لغة شاذة، تُسمّى عند النحويين لغة: «أكلوني البراغيث»^(٣).

(١) «يفعلون» سقطت من «م».

(٢) في «م» كتبت الجملة هكذا: «وبضمير الجمع الواو التي هي ضمير أيضاً».

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١١٦/٢-١١٧): «... وقد تكلم بها النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، ثم استشهد لهذه اللغة ببعض أبيات الشعر، وقال ما معناه: إن أئمة العلم متفقون على سماع هذه اللغة عن قوم. وقال السيوطي في همع الهوامع (٢٥٦-٢٥٧): «إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، ومن العرب من يلحقه الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوالّ كناء التأنيث، لا ضمائر،



[علامات النصب]:

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ، وَهِيَ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

قَدَّمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَثَنَّى بِالْأَلِفِ لِأَنَّهَا بِنْتُهَا؛ لِتَوَلُّدِهَا مِنْهَا إِذَا أَشْبَعَتْ، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرِ لِأَنَّهَا أُخْتُ الْفَتْحَةِ، وَأَعْقَبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُهَا.

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ الْخَمْسِ مَوَاضِعٌ تَخْتَصُّ بِهَا:

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ، بِالْأَصَالَةِ، فِي ثَلَاثَةِ^(١) مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ، مِثْلُ: «رَأَيْتُ زَيْدًا».

وَالثَّانِي: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ، مِثْلُ: «رَأَيْتُ رِجَالًا».

وَالثَّلَاثُ: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ بِيَانِهِ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ، مِثْلُ: «لَنْ يَفْعَلَ».

تَنْبِيْهُ:

لَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ»، لَيْسَ ذَكَرَهُ ضَرْوَرِيًّا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا إِلَّا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ لِلتَّوْضِيحِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا فِي نِظَائِرِ هَذَا الْمَوْضِعِ اكْتِفَاءً بِذَكَرِهِ فِيهِ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ.

وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث... ومن النحويين من جعلها ضمائر، ثم اختلفوا: فقليل ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة السابقة خبر، والصحيح الأول؛ لنقل الأئمة أنها لغة، وعزيت لطبيء وأزد شنوءة.

(١) في «ط»: ثلاث مواضع.



لكن كان الأولى ذكره مثل هذا في أول موضع يليق به، وذلك في قوله: «فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد»، فيقول هناك: إذا دخل عليه رافع^(١)، ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظائره.

وَأَمَّا الْأَلْفُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، نيابة عن الفتحة، فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، بشروطها المتقدم بيانها في علامات الرفع، مِثْلُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

ف«رأى»: فعل ماضٍ، و«التاء»: فاعل، و«أبا» مفعول، والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من نحو: «رَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ»، إلى آخره.

ومن نحو^(٢): «رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ وَأَخَا زَيْدٍ»، إلى آخره.

ومن نحو: «أَكْرَمْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، إلى آخره، وغير ذلك.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، نيابة عن الفتحة، فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، مثل: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

وَأَمَّا الْيَاءُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، نيابة عن الفتحة، فِي الثَّنِيَّةِ، مثل: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، وَفِي الْجَمْعِ، والمراد به جمع المذكر السالم، وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى، فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم؛

(١) في هامش «ك» (ق ٦ ب) «لا يخفى أنه لا يلزم في عامل الاسم المفرد الرفع له أن يكون لفظياً؛ بل قد يكون معنوياً، فتعين أن يكون المراد بقوله: إذا دخل عليه رافع؛ إذا عمل فيه رافع، سواء كان داخلاً عليه، أو لا، فافهم، وإنما عبر بلفظ دخل للمشاكلة». منه. وفي «م» هامش (ق ١١ أ) نفسه، ولكن من غير: «وإنما عبر بلفظ دخل للمشاكلة».

(٢) «نحو» سقطت من «م».

لأنه أخوه في الإعراب بالحروف، هكذا اعتذر عن إطلاق المصنف الجمع^(١) بعضُ الشُّراح^(٢)، ومثال ذلك: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، نيابة عن الفتحة، فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُهَا بَثَاتِ النُّونِ، وقد مرَّ أنها الأفعال التي اتصلت بها ألف الاثنين، مثل: «يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ»، أو واو الجماعة، مثل: «يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ»، أو ياء الواحدة المخاطبة، مثل: «تَفْعَلِينَ»، فتقول: «لَنْ يَفْعَلَا، وَلَنْ تَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي».

[علامات الخفض:]

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ وَهِيَ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

بدأ بالكسرة لأنها الأصل، وثني بالياء لأنها بنتها.

ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاث مواضع تختص بها:

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ بِالْأَصَالَةِ فِي ثَلَاثَةِ^(٣) مَوَاضِعَ:

الأول: فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

والثاني: فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، مثل: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ».

والاسم المنصرف مطلقاً^(٤)، هو: الاسم الذي ليس فيه علتان من العلل

التسع، ولا علة واحدة منها قائمة مقام العلتين.

(١) في «م»: «له» بدلاً من «الجمع».

(٢) ومنهم الشيخ خالد الأزهرى في شرح الأجرومية (ص ١١).

(٣) في «ط»: «ثلاث مواضع».

(٤) في هامش «ك» (ق ٧ أ): «أي: سواء كان مفرداً، أو جمع تكسير».



وإنما قيّد الاسم المفرد، وجمع التكسير بقوله المنصرف؛ احترازًا عما إذا كان أحدهما غير منصرف، فإن علامة الخفض فيه حينئذ تكون الفتحة لا الكسرة، كما يُعلّم مما يأتي في كلامه.

والثالث: في جمع المؤنث السالم، ولا يكون إلا منصرفًا مثل: «مررت بمُسلماتٍ».

فائدة:

إذا جعل جمع المؤنث السالم علمًا على شيء، جاز فيه ثلاثة أوجه:
الأول^(١): إبقاؤه على حالته قبل العلمية، فيُنصّب بالكسرة^(٢) مع التنوين^(٣)،
مثل: «سكنتُ في أذرعاتٍ»^(٤)، بكسر التاء والتنوين.

الثاني: إبقاؤه على حالته هذه أيضًا^(٥)، لكن مع حذف التنوين^(٦).

الثالث: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيخفض بالفتحة، ويحذف منه التنوين^(٧) مثل: «سكنتُ في أذرعاتٍ»، بفتح التاء بلا تنوين.

وأما الياء: فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع:

(١) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «قدّمت هذا الوجه لأنه أصح الثلاثة وأشهرها». منه.

(٢) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «استصحابًا لحاله في الأصل» منه.

(٣) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «لأنه للمقابلة لا للصرف فلا ينافي منع صرفه». منه.

(٤) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «هو في الأصل جمع أذرة، وأذرة جمع ذراع، فنقل من ذلك المعنى وجعل علمًا لبلدة». منه.

(٥) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «لما ذكر آنفًا». منه.

(٦) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «تحاشيًا عن دخول ما هو تصويره تنوين التمكن في غير المنصرف والمنافي له». منه.

(٧) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «رعاية لما هو عليه في الحالة الراهنة من كونه غير منصرف». منه.



الأول: في الأسماء الخمسة، بشروطها السابق بيانها، مثل: «نَظَرْتُ إِلَى أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ».

والثاني: في التثنية، مثل: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

والثالث: في جمع المذكر السالم^(١)، مثل: «مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ، نيابة عن الكسرة، في الاسم الذي لَا يَنْصَرِفُ، وهو: الاسم الذي فيه علتان من العلل التسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، مثل: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»^(٢)، و«صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدَ»^(٣).

والعلل التسع هذه: الجمع، والوزن، والعدل، والتأنيث، والمعرفة، والتركيب، والزيادة، والعجمة، والوصف.

ويجمع هذه العلل التسع قول بعض الأئمة^(٤):

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل^{(٥)(٦)}

والمراد بالوزن: وزن الفعل، وبالزيادة: زيادة الألف والنون.

(١) في «م»: الجمع المذكر السالم.

(٢) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «مثال الاسم الذي لا ينصرف بسبب أن فيه علتين من العلل التسع وهما هنا: الوصف ووزن الفعل». منه. وقوله: «الوصف» سبق قلم أو لسان، وصوابه: العلمية ووزن الفعل.

(٣) في هامش «م» (ق ١٢ أ): «مثال للاسم الذي لا ينصرف لأن فيه علة واحدة قائمة مقام العلتين وهي هنا الجمع على مفاعل». منه.

(٤) في هامش «ك» (ق ٧ أ) وفي هامش «م» (ق ١٢ أ): «هو الشيخ الإمام: بهاء الدين محمد بن النحاس النحوي». منه. وقوله «الإمام» زيادة من «م».

(٥) في هامش «م» (ق ١٢ ب): «بضم الميم وفتحها وكسرها». منه.

(٦) قبل هذا البيت قوله:

موانع الصرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأمل



وما يقوم مقام العلتين علتان:

الأولى: الجمع، مثل: «مَسَاجِدَ» و«مَصَابِيحَ»^(١).

والثانية: التأنيث بالألف، مثل: «صَحْرَاءَ» و«بُشْرَى».

والبقية لا يؤثر واحدة منها إلا إذا انضمت إلى علة أخرى، فتؤثر المعرفة^(٢)

مع:

• التركيب، مثل: «مَعْدِ يَكْرِبَ».

• ومع التأنيث بغير^(٣) الألف، مثل: «فَاطِمَةَ».

• ومع العجمة، مثل: «إِبْرَاهِيمَ».

• ومع الوزن، مثل: «أَحْمَدَ».

• ومع الزيادة، مثل: «مَرْوَانَ».

• ومع العدل، مثل: «عُمَرَ».

ويؤثر الوصف مع:

• العدل، مثل: «ثَلَاثَ»^(٤).

(١) وضابطه: كل جمع بعد ألف تكسيه حرفان، سواء كان في أوله ميم أم لا، كـ«مساجد وصوامع»، أو بعد ألف تكسيه ثلاثة أحرف أو سطها ساكن، سواء كان في أوله ميم أم لا، كـ«مصاييح وقناديل». شرح الأزهري لخالد الأزهرى (ص ١٠٠).

(٢) يريد الشارح بالمعرفة ههنا: العلمية.

(٣) في «م»: «بعد»، والصواب «بغير».

(٤) في «ط» «ثلاث»، وفي «ك» ص (٧ أ) وفي «م» ص (١٢ ب): «ثلث»، وقد أثبت ما في «ط» لصحته، فهي الممنوعة من الصرف للوصف والعدل، فهي معدولة عن ثلاثة ثلاثة، وما كان على وزن فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ من أسماء العدد.



• ومع الوزن، مثل: «أَفْضَل».

• ومع الزيادة، مثل: «سَكْرَان».

ولهذه العلل شروط تطلب من المطولات.

تنبيه:

إذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف، أو حُلِّي بـ«أل»^(١)؛ وجب في صورتين أن يكون خفضه بالكسرة، مثل: «مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ»، و«صَلَّيْتُ فِي الْمَسَاجِدِ». ولا يعترض بذلك على المصنف؛ لأن مراده كما هو ظاهر، بيان خفض الاسم الذي لا ينصرف من حيث إنه اسم لا ينصرف، وخفضه في هاتين صورتين بالكسرة ليس من الحيثية المذكورة.

[علامتا الجزم]:

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ، وهما:

السُّكُونُ، وهو: حذف الحركة.

وَالْحَذْفُ؛ أي: حذف الحرف، ولكل واحد منهما موضع يختص به:

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ، بالأصالة، فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، الذي لم يتصل بآخره شيء، كما هو معلوم مما مرَّ.

والصحيح عند النحويين: ما ليس آخره حرف علة، فلا يحتاج إلى قوله

«الآخر».

(١) في هامش «م» (ق ١٢ ب): «هذا التعبير أولى من تعبير بعضهم بقوله: أو عُرِفَ بـ«أل» لأنه لا فرق في وجوب جر الاسم الذي لا ينصرف بالكسرة إذا دخلت عليه «أل» بين أن يكون «أل» فيه حرف تعريف كما في: «صليت في المساجد»، أو اسمًا موصولًا كما في: «سررت بالنواضر»، أو حرفًا زائدًا كما في: «سكنت في المدينة» اسمًا لطيفة. منه.



ويجوز في لفظ «الآخر»: الرفع، والنصب، والخفض.

أما الرفع: فعلى أنه فاعل لقوله: «الصحيح».

وأما النصب: فعلى أنه مشبه بالمفعول به^(١).

وأما خفض: فبالإضافة^(٢).

مثل: «لَمْ يَضْرِبْ».

وَأَمَّا الحذف، أي: حذف الحرف، فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ، نيابة عن السكون،

في مَوْضِعَيْنِ:

الأول: فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، الذي لم يتصل بآخره شيء،

كما هو معلوم مما مرَّ أيضًا.

والمعتل عند النحويين هو: الذي آخره حرف علة، فلا حاجة هنا أيضًا إلى

ذكر «الآخر».

ويجوز في الآخر هنا أيضًا: الرفع، والنصب، والخفض، كما مرَّ.

ولا فرق في جزم الفعل المضارع المعتل، بين أن يكون حرف العلة:

• واوًا، مثل: «لَمْ يَغْزُ»، أصله: «يغزو».

• وأن يكون ألفًا، مثل: «لَمْ يَخْشَ»، وأصله: «يخشى».

• وأن يكون ياءً، مثل: «لَمْ يَرْمِ»، وأصله: «يرمي».

(١) كلمة «الصحيح» هنا صفة مشبهة مأخوذة من فعل لازم فتنصب كلمة «الآخر» على أنها مشبه بالمفعول به.

(٢) أي: إضافة كلمة «الصحيح» إلى كلمة «الآخر» فـ«الصحيح» مضاف، و«الآخر» مضاف إليه.

والثاني: فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ، وقد عرفت أنها الأفعال التي اتصلت بها ألف الاثنين، مثل: «يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ»، أو واو الجماعة، مثل: «يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ»، أو ياء الواحدة المخاطبة، مثل: «تَفْعَلِينَ». فتقول: «لَمْ يَفْعَلَا، وَلَمْ تَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلِي».



فصل في ذكر حاصل ما مرَّ

هذا^(١) فَصْلٌ، في ذكر حاصل ما مرَّ من أول باب علامات الإعراب إلى هنا، تمريناً للطالب كما هو عادة المتقدمين.

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ:

أحدهما: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وأراد بها هنا: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، أيضًا على سبيل التغليب.

والثاني منهما: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ، يعني بها^(٢) الواو، والألف، والياء، والنون، وحذف الحرف، أيضًا على سبيل التغليب.

فالقسم، الَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

الأول: الإِسْمُ الْمُفْرَدُ، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ». والثاني: جَمْعُ التَّكْسِيرِ، مثل: «جَاءَ رِجَالٌ»، و«رَأَيْتُ رِجَالًا»، و«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ».

والثالث: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، مثل: «جَاءَتْ مُسْلِمَاتٌ»^(٣)، و«رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ»، و«مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ».

والرابع: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، مثل: «يَضْرِبُ»، و«لن يَضْرِبَ»، و«لم يَضْرِبْ».

(١) «هذا» سقطت من «م».

(٢) «بها» سقطت من «م».

(٣) في «ط»: «جاء مسلمات».



وَكُلُّهَا؛ أي: كل هذه الأنواع الأربعة:

تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، مثل: «يَضْرِبُ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُسْلِمَاتٌ».

وَتُنْصَبُ^(١) بِالْفَتْحَةِ، مثل: «لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا وَرِجَالًا».

وَتُخَفَضُ بِالْكَسْرِ، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُسْلِمَاتٍ».

وَتَجْزَمُ^(٢) بِالسُّكُونِ، مثل: «لَمْ يَضْرِبْ».

واعلم أن قول المصنف - رحمه الله^(٣) -: «وكلها ترفع بالضمة إلى آخره» يُوهِمُ أن كل واحد من الأنواع الأربعة المذكورة يرفع بالضمة^(٤)، وينصب بالفتحة، ويخفض بالكسرة، ويجزم بالسكون.

ومعلوم مما مرَّ، ومما يأتي الآن في كلامه، أنه ليس لنا كلمة تجري فيها جميع هذه الأحكام الأربعة.

وأجاب بعضهم^(٥) عن هذا الإشكال، فقال: المراد بقوله: «وكلها ترفع بالضمة إلى آخره»، أن مجموع الأنواع الأربعة، توجد فيه هذه الأحكام الأربعة، ولا يلزم من ذلك أن توجد جميع الأحكام الأربعة في كل واحد من الأنواع المذكورة.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ^(٦) المذكور من أنها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة،

(١) في «ط» و«ك»: «وينصب».

(٢) في «ط» و«ك»: «ويجزم».

(٣) «رحمه الله» سقطت من «م».

(٤) في «م» سقط من أول قوله: «إلى آخره» إلى قوله: «بالضمة».

(٥) هو الشيخ خالد الأزهرى في كتابه شرح الأجرومية (ص ١٣).

(٦) في هامش «م» (ق ١٤ أ): «أشير بهذا التعبير إلى دفع ما قد يقال من أنه كان الواجب أن يقول: وخرج عن أولئك مثلاً، لأن المشار إليه طائفة وهي كون الرفع بالضمة وكون النصب بالفتحة



وتخفّض بالكسرة، وتجزم بالسكون، ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ - اسم جمع واحده شيء -:

الأول: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ: يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، مثل: «رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ».

وقوله: «ينصب بالكسرة»، جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: لأي^(١) شيء كان^(٢) هذا الجمع خارجاً عما ذُكر؟ فأجاب بما قاله.

ويُسَمَّى^(٣) مثل^(٤) هذا عند علماء البيان، بالاستئناف البياني^(٥)، وهكذا الكلام في نظيره الآتين^(٦) بالإثر.

والثاني: الإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ: يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، مثل: «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ».

والثالث: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ، الذي لم يتصل بآخره شيء، كما هو معلوم مما مرّ في كلامه، يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، مثل: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمَ».

والقسم: الَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ أَيضًا، وهي:

التَّشْنِئَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ،

وكون الخفض بالكسرة وكون الجزم بالسكون، ووجه الدفع بذلك أن هذه الأشياء شيء مذكور فيصح التعبير عنها بما يشار به إلى الواحد المذكور بهذا الاعتبار فافهم». منه.

(١) في «م»: «أي» بدلاً من «لأي».

(٢) «كان» سقطت من «ط».

(٣) في «م»: «وسمّي» بدلاً من «ويسمّى».

(٤) في هامش «م» (ق ١٤أ): «المراد بكونه مثله، كونه مثله في كونه جواباً لسؤال مقدر مطلقاً، لا في كونه جواباً لسؤال مقدر عن العلة؛ إذ لا يلزم ذلك في الاستئناف البياني، خلافاً لمن زعمه». منه.

(٥) في الاستئناف البياني تنقطع الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التي قبلها، دون الصلة المعنوية بينهما. النحو الوافي لعباس حسن (٤ / ٣٩٠).

(٦) في «م»: «الآتين» بدلاً من «الآتين».



وَتُسَمَّى أَيْضًا: بِالْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، بِالْيَاءِ الْمَثْنَةِ مِنْ تَحْتِ، وَتَفْعَلَانِ، بِالتَّاءِ الْمَثْنَةِ مِنْ فَوْقَ، وَيَفْعَلُونَ بِالْيَاءِ الْمَثْنَةِ مِنْ تَحْتِ، وَتَفْعَلُونَ، بِالتَّاءِ الْمَثْنَةِ مِنْ فَوْقَ، وَتَفْعَلِينَ، بِالتَّاءِ الْمَثْنَةِ مِنْ فَوْقَ لَا غَيْرَ.

فَأَمَّا التَّشْيِئَةُ:

فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، -المفتوح ما قبلها بالضرورة، المكسور ما بعدها- مثل: «جَاءَ الزَّيْدَانِ».

وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ^(١) بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ ما قبلها، المكسور ما بعدها، مثل: «رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ».

وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ:

فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ -المضموم ما قبلها، المفتوح ما بعدها- مثل: «جَاءَ الزَّيْدُونَ». وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ، -المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها- مثل: «رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ»^(٢)، و«مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ».

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ:

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، مثل: «هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُومَالٍ». وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، مثل: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ». وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ، مثل: «نَظَرْتُ إِلَى أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ».

(١) في «م»: «وينصب ويخفض».

(٢) في «م»: سقط من أول قوله: «وينصب ويخفض» إلى قوله: «رأيت الزيدين».



وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ:

فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ^(١)، مثل: «يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ».

وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا؛ أي: بحذف النون، مثل: «لَنْ يَفْعَلَا، وَلَنْ تَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي، وَلَمْ يَفْعَلَا، وَلَمْ تَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلِي».

(١) أي بثبوت النون.





باب الأفعال





بَابُ الْأَفْعَالِ النَّحْوِيَّةِ

هذا بَابُ الْأَفْعَالِ النَّحْوِيَّةِ، كذا قيل، ولا حاجة إليه؛ لأن كل ما يطلق^(١) في هذا العلم، لا يُراد به إلا معناه الاصطلاحي، على أن تخصيص مثل^(٢) هذا الموضع بالتقييد بهذا القيد^(٣) ليس في محله، والخطب يسير.

الْأَفْعَالُ جمع فعل، ثَلَاثَةٌ لا زائد عليها:

الأول: مَاضٍ: وهو ما^(٤) يقبل تاء التأنيث الساكنة، وقَدَّمَهُ لأنه الأصل مطلقاً^(٥).

وَالثَّانِي: مُضَارِعٌ: وهو ما^(٦) يقبل السين أو سوف، وثَنَّى به لأنه أصل الأمر.

وَالثَّالِث: أَمْرٌ: وهو ما^(٧) يدل على الطلب، ويقبل نون التوكيد.

فالأول نَحْوُ: «ضَرَبَ»، والثاني: نحو: «يَضْرِبُ»، والثالث: نحو: «اضْرِبْ».

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا؛ أي: دائماً، إما لفظاً كما في «ضرب».

(١) في هامش «م» (ق ١٤ ب): «المراد بما يطلق في هذا العلم محكوماً عليه بحكم نحوي كما هو ظاهر، فلا يرد ما قد يتوهم». منه.

(٢) «مثل» سقطت من «م».

(٣) في هامش «م» (ق ١٥ أ): «أي بقوله: النحوية».

(٤) في هامش «م» (ق ١٥ أ): «أي فعل». منه.

(٥) «مطلقاً» سقطت من «ط».

(٦) في هامش «م» (ق ١٥ أ): «أي فعل». منه.

(٧) في هامش «م» (ق ١٥ أ): «أي فعل، فعلى هذا لا حاجة لقولنا ويقبل نون التوكيد، لكنه لا يخلو عن فائدة لما فيه من تحقيق الماهية».



أو تقديرًا كما في «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبُوا»^(١).

تنبيه:

القول بأن مثل: «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبُوا»، مبني على الفتح، كـ«ضَرَبَ»، مذهب معروف جرى عليه بعض النحويين.

وزهد بعضهم إلى أن مثل «ضَرَبْتُ»، و«ضَرَبُوا»، ليس مبنيًا على الفتح، كـ«ضَرَبَ»، بل الأول: مبني على السكون^(٢)، والثاني: مبني على الضم.

وحملُ كلام المصنف على هذا المذهب بعيد، فلا ينبغي المصير إليه من غير ضرورة.

ويجوز في قوله: «الآخر»، الرفع، والنصب، والخفض.

أما الرفع، فعلى أنه نائب الفاعل لقوله: «مفتوح»^(٣).

وأما النصب والخفض، فلما مرَّ في^(٤) قوله: «الصحيح الآخر».

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ؛ أي: معرب بالجزم أَبَدًا؛ أي: دائمًا، إما لفظًا كما في: اضْرِبْ، أو تقديرًا كما في: «اضْرِبِ الْعَبْدَ».

ثم إن جزمه تارة يكون بالسكون كما في هذين المثالين، وتارة يكون بحذف الآخر، كما في: «اغْزُ وَاخْشَ وَاَرَمَ»، وتارة يكون بحذف النون، كما

(١) في هامش «م» (ق ١٥١): «فكل منهما مبني على الفتح تقديرًا، أما تقدير الفتح في نحو: ضربت، ففراغًا من توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة في مثل: نضرت طردًا للباب في مثل: دحرجت، وأما تقدير الفتح في نحو: ضربوا، فلاشتغال المحل بالضم لمناسبة الواو». منه.

(٢) في «م»: «بل الأول مبني على الضم»، والصواب ما أثبتته.

(٣) في «ط»: زيادة كلمة «الآخر».

(٤) في «م»: «من» بدلًا من «في».



في: «أَفْعَلًا وَافْعَلُوا وَافْعَلِي»^(١).

وإنما قال: إن الأمر مجزوم؛ لأن الأصل عنده^(٢) في «اضرب» مثلاً: «لَتَضْرِبْ»، بلام الأمر والتاء المثناة الفوقية، فحذفت اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت التاء؛ لئلا يلتبس بالمضارع المرفوع في حالة الوقف مثلاً^(٣)، ثم زيدت الهمزة المكسورة؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالحرف الساكن، ولا تزداد الهمزة في مثل «دحرج» لفقد هذه العلة؛ لأن أصله «لَتُدْحَرْج»، فالحرف الذي بعد التاء متحرك، يمكن الابتداء به، فإذا حذفت التاء بعد حذف اللام، لم يحتج لزيادة الهمزة في أوله^(٤).

وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب الكوفيين والأخفش^(٥) في أحد

(١) في «م»: «كما في: لم يفعلوا ولم تفعلوا ولم يفعلوا ولم تفعلوا». والصواب ما أثبتته، وهو ما ورد في «ك» و«ط»؛ لأنه في سياق الحديث عن فعل الأمر.

(٢) «عنده» سقطت من «ط».

(٣) في هامش «م» (ق ١٥ ب): «إنما قيل مثلاً؛ لأنه يمكن الالتباس في حالة الوصل أيضاً كما في مثل: تضرب بالعصا، بإسكان الباء من تضرب؛ لإدغامها في «باء» الجر، وكما إذا وقع مثل تضرب في الشعر فإنه يجوز حذف الحركة منه حيثئذ للضرورة، هذا إن قلنا بما عليه الجمهور من أنه لا يجوز حذف حركة الإعراب في الوصل إلا في الضرورة، أما إذا قلنا بالجواز مطلقاً كما عليه ابن مالك وغيره فلا فرق». منه.

(٤) في «م» كتبت هذه الجملة هكذا: «لم يحتج زيادة همزة متحركة».

(٥) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، كان معلماً لولد الكسائي، من مصنفاته: الأوسط في النحو، تفسير معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، المسائل الكبير، المسائل الصغير، العرُوض، القوافي، الأصوات، وغير ذلك، مات سنة عشر - وقيل: إحدى عشرة، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين - ومائتين. إنباه الرواة (٢/ ٣٦٤٣)، بغية الوعاة (١/ ٥٩٠-٥٩١).



أقواله^(١) وبعض المتأخرين، واختاره ابن هشام^(٢) في المغني^(٣).

والذي عليه سيبويه^(٤) وجمهور البصريين أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، لا معرب مجزوم، وهذا المذهب هو المنصور عند عامة المتأخرين.

والمضارعُ ما؛ أي فعل كان^(٥) في موضع أوله إحدَى الحروف الزوائد^(٦)

(١) في هامش «م» (ق ١٥ ب): «وآثر في أحد أقواله، القول الثاني له: أنه مبني كما يقوله بقية البصريين، والقول الثالث له: أنه معرب مجزوم، وأن جزمه بمعنى اللام لا باللام». منه.
(٢) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي النحوي الفاضل، العلامة المشهور، قيل: ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة، قال ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصرَ عالم بالعربية، يُقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه»، صنّف: مُغني اللبيب عن كتب الأعراب، التوضيح على الألفية، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل، شرح التسهيل، شذور الذهب، شَرْحُه، قطر الندى، شَرْحُه، وغير ذلك، توفي سنة إحدى وستين وسبعمئة. بغية الوعاة (٢/ ٦٨ - ٧٠)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٢/ ٣٠٨ - ٣١٠).

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام (٣/ ٢٣٦).

(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه، ويقال: أبو الحسن، ولقب سيبويه -ومعناه رائحة التفاح- أصله فارس، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، كان في لسانه حبسة وقلمه أبلغ من لسانه، مات بالبيضاء، وقيل: بشيراز، وقيل: غمًا بالذرب سنة ثمانين ومائة، وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيف على الأربعين، وقيل: مات بالبصرة سنة إحدى وستين، وقيل: سنة ثمان وثمانين، وقيل: مات بساوة سنة أربع وتسعين. إنباه الرواة (٢/ ٣٤٦ - ٣٦٠)، بغية الوعاة (٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٥) «كان» سقطت من «ط».

(٦) في هامش «م» (ق ١٥ ب): «أشار بهذا البيان إلى أن في العبارة اختصارًا بحذف المضاف، والداعي إلى صرف العبارة عن ظاهرها وحملها على هذا التقدير، أنها لو حملت على ظاهرها كان المعنى أن إحدى الزوائد الأربع واقعة في أوله، مع أن أوله هو إحدى الزوائد الأربع، فيلزم عليه كون الشيء ظرفًا لنفسه وهو باطل، وحيث حملت العبارة على تقدير المضاف اندفع هذا المحذور؛ لأن موضع أوله مبين لنفس أوله كما هو ظاهر، وههنا توجيه آخر لا يحتاج فيه إلى دعوى تقدير المضاف، إلا أن في بيانه نوعًا خفيًا على المخاطب بهذا التعليق... على غرة».



جمع زائدة.

والحرف يؤنث^(١)، ولأجل ذلك قال: «الأزْبَعُ» بحذف التاء.
وتُسَمَّى هذه الأحرف، أحرف المضارعة، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَنْتِ» بمعنى:
أدركت.

فالهزمة للمتكلم وحده، مثل: «أَقُومُ».
والنون للمتكلم مع غيره، وللمتكلم وحده إذا كان معظمًا نفسه، مثل:
«نَقُومُ».

والياء المثناة من تحت للغائب المذكر واحدًا^(٢)، مثل: «يَقُومُ».

واثنين مثل: «يَقُومَانِ».

وجماعة، مثل: «يَقُومُونَ».

وللغائب المؤنث جماعة، مثل: «يَقُمْنَ».

والتاء المثناة من فوق للمخاطب المذكر، واحدًا، مثل: «تَقُومُ».

واثنين، مثل: «تَقُومَانِ».

وجماعة، مثل: «تَقُومُونَ».

وللمخاطب المؤنث، واحدًا، مثل: «تَقُومِينَ».

واثنين، مثل: «تَقُومَانِ».

وجماعة، مثل: «تَقُومْنَ».

(١) في «م»: «مؤنث».

(٢) في «ط»: «وحده» بدلاً من «واحدًا».



وللغائب المؤنث واحداً، مثل: «تَقُومُ».

واثنين^(١)، مثل: «تَقُومَانِ».

وَهُوَ؛ أي: المضارع إذا سَلِمَ من نون الإناث، ونون التوكيد^(٢)، مَرْفُوعٌ، وعامل الرفع فيه هو: التجرد عن الناصب والجازم على الأصح^(٣).

ويستمر على هذا الرفع، حَتَّى يَدْخُلَ؛ أي: إلى أن يدخل، عَلَيْهِ نَاصِبٌ فينصبه، أَوْ جَازِمٌ فيجزمه.

[نواصب الفعل المضارع]:

فَالنَّوَاصِبُ للمضارع عَشْرَةٌ، على ما جرى عليه بعض النحويين.

والمذهب المختار أنها أربعة فقط كما سيأتي بيانه.

وَهِيَ؛ أي: العشرة:

أحدها^(٤): أَنْ - بفتح الهمزة، وسكون النون - وهي تنصب المضارع كما مَرَّ، ولا تنصب الماضي محلاً، كما نَصَّ على^(٥) ذلك ابن هشام في المغني، بل نقل إجماع النحويين عليه^(٦).

(١) في «ط»: «واثنان».

(٢) في هامش «م» ص (ق ١٦ أ): «ثقيلة كانت أو خفيفة». منه.

(٣) قال ابن هشام في شرح القطر (ص ٧٩): «إنما اختلفوا في تحقيق الرفع له، ما هو؟ فقال الفراء وأصحابه: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعه للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم... وأصح الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم».

(٤) «أحدها» سقطت من «ط».

(٥) في «م»: «عليه» بدلاً من «على».

(٦) راجع كلام ابن هشام في مغني اللبيب (١/ ١٦٩-١٧٢).



ووقع لبعض الشُّراح هنا ما يخالف هذا فاحذره.

وهي: حرف مصدر ونصب واستقبال.

أما إنها حرف مصدر؛ فلأنها تؤول مع الجملة بعدها بمصدر.

وأما إنها حرف نصب؛ فلما مرَّ.

وأما إنها حرف استقبال؛ فلأنها إذا دخلت على المضارع تخلصه لزمان

الاستقبال بعد أن كان محتملاً له، ولزمان الحال.

ومثلها في هذا الوجه بقية النواصب، مثل: «يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ».

والثانية: لَنْ، وهي: حرف نفي ونصب واستقبال.

أما إنها حرف نفي؛ فللدلالته على النفي.

وأما إنها حرف نصب وحرف استقبال؛ فلما مرَّ، مثل: «لَنْ أَقُومَ».

والثالثة: إِذَنْ^(١)، وهي: حرف جواب وجزاء.

أما إنها حرف جواب؛ فلأنها لا بد أن تكون في كلام هو جواب لكلام

متقدم، ولو كان مقدراً.

وأما إنها حرف جزاء؛ فلأنه لا بد أن يكون مضمون الكلام الذي هي^(٢)

(١) اختلف النحاة في «إذن» فمذهب الجمهور أنها حرف، وبعض الكوفيين أنها اسم، ومن قالوا بأنها حرف اختلفوا هل هي بسيطة أم مركبة؟ واختلف النحاة أيضاً في الوقف عليها فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها بالألف، لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة «أن» و«لن»، واختلفوا في رسمها فالأول: ترسم بالألف، وبه رسم المصحف، والثاني: بالنون، والثالث: التفصيل؛ فإن ألغيت رسمت بالألف، وإن أعملت رسمت بالنون. راجع الجنى الداني (ص ٣٦١-٣٦٦).

(٢) «هي» سقطت من «ط».



فيه، جزاء لمضمون ذلك الكلام المتقدم.

يقول لك إنسان: «أَنَا أَزُورُكَ»، فتقول له: «إِذْنُ أَكْرِمَكَ».

فكلامك جواب لكلامه، وإكرامك^(١) جزاء لزيارته لك.

ولا تنصب «إذن» المضارع إلا بثلاثة شروط وهي:

• أن تكون في صدر الجواب.

• وأن يكون المضارع بعدها مستقبلاً.

• وأن يكون متصلًا بها كما مرَّ^(٢)، أو مفصلاً عنها إما بالقسم، أو بـ«لا» النافية، مثل: «إِذْنُ وَاللَّهِ أَكْرِمَكَ»، و«إِذْنُ لَا أَهْيَنُكَ».

والرابع: كي^(٣)، وهي: حرف مصدر ونصب واستقبال، كما مرَّ في «أن»، ولا بد من دخول لام التعليل عليها، إما لفظاً، مثل: «جِئْتُ لِكَيِّ أَقْرَأَ»، أو تقديرًا، مثل: «جِئْتُ كَيِّ أَقْرَأَ»، إذا قدرت أن الأصل: «لِكَيِّ أَقْرَأَ»، فحذفت اللام تخفيفاً، مع العلم بها.

فإن لم تقدر اللام قبلها؛ كانت حرف جر للتعليل كـ«اللام»، وكان نصب المضارع بعدها بـ«أن» مقدرة وجوباً.

والخامس: لأم كي، وهي: اللام الدالة على التعليل، في مثل: «تَهَيَّأْتُ لِأَزُورَكَ».

(١) في «م»: زيادة كلمة «له».

(٢) في هامش «م» (ق ١٦ ب): «في قوله: إذن أكرمك». منه.

(٣) في «كي» ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الأخفش: أنها حرف جر دائماً، الثاني: مذهب الكوفيين: أنها ناصبة للفعل دائماً، الثالث: أنها تارة تكون حرف جر، وتارة تكون ناصبة للفعل، وهو الصحيح.



والمراد بـ«كي» في قوله -كغيره-: «لام كي»، «كي» التي هي حرف جر للتعليل، وأضيفت اللام إليها لأنها بمعناها، هكذا قالوا.

ولو قيل: إن المراد بـ«كي»، «كي» التي هي حرف مصدر ونصب واستقبال، وأضيفت اللام إليها؛ لأنها لا يدخل عليها شيء من حروف الجر إلا هي ^(١) لكان متجهًا ^(٢).

والسادس: لامُ الجُحود، وهي: اللام في مثل: «مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ كَذَا»، أو «لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ كَذَا».

وسُمِّيت هذه اللام، لام الجحود؛ لأنها لا بد أن تكون واقعة بعد النفي، كما عُلِمَ مما ذكر ^(٣).

والمراد بالجحود: النفي ^(٤).

والسابع: حَتَّى، وتكون بمعنى:

• إلى، مثل: «لَا أَزَالُ أَسِيرُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ».

• وبمعنى كي التعليلية، مثل: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» ^(٥).

والثامن والتاسع: الفاء والواو.

(١) يقصد: لا يدخل على «كي» من حروف الجر إلا حرف «لام».

(٢) في «م»: «لا يدخل عليها من العوامل إلا هي لكان متجهًا».

(٣) قيل هي المسبوق بـ«ما كان» أو «لم يكن». وقال المرادي (ص ١١٨) الجنى الداني: «واعلم أن الخلاف في لام الجحود كالخلاف في «لام كي» ففيها المذاهب الثلاثة، ومذهب البصريين أنه لا يجوز إظهار «أن» بعدها، بل يجب إضمّارها، واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذكر «أن» بعدها، وحكى غيره جواز ذكرها توكيدًا».

(٤) في هامش «م» (ق ١٧أ): «فيه إشارة لدفع ما أورده النحاس على النحاة حيث قال: الصواب التعبير بالنفي؛ لأن الجحود إنكار ما يعرفه لا مطلق الإنكار، فافهم». منه.

(٥) عندما تكون «حتى» بمعنى «إلى» فهي تفيد الغاية، وعندما تكون بمعنى «كي» فهي تعليلية.

كما أشار إليهما بقوله: **الجَوَابُ بِالفَاءِ**؛ أي: الدالة على السببية، **وَبِالْوَاوِ**؛ أي: الدالة على المعية، وذلك بشرط^(١) وقوعهما بعد:

- الأمر، مثل: «تَعَالَ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أو «وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ».
- وبعد النهي، مثل: «لَا تُخَاصِمَ زَيْدًا فَيَغْضَبَ»، أو «وَيَغْضَبَ».
- وبعد العرض، مثل: «أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا»، أو «وَتُصِيبَ خَيْرًا».
- وبعد التحضيض، مثل: «هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ»، أو «وَيَشْكُرَ».
- وبعد التمني، مثل: «لَيْتَ لِي مَالًا فَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، أو «وَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ».
- وبعد الترجي، مثل: «لَعَلَّ زَيْدًا يَقْدُمَ فَأَزُورَهُ»، أو «وَأَزُورَهُ».
- وبعد الدعاء، مثل: «رَبِّ وَفَّقْنِي فَأَتُوبَ»، أو «وَأَتُوبَ».
- وبعد الاستفهام، مثل: «هَلْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَذْهَبَ إِلَيْهِ؟» أو «وَأَذْهَبَ إِلَيْهِ؟».
- وبعد النفي، مثل: «لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ»، أو «وَيَمُوتَ»^(٢).

والجواب في هذه المواضع التسعة، هو الفعل الواقع بعد الفاء والواو، والناصب له على مذهبه هو الفاء والواو، كما مرَّ.

فقوله: «والجواب بالفاء والواو» معناه: والفاء والواو بالجواب؛ أي: في الجواب، وعلى هذا يكون في كلامه الفن المسمى بالقلب، وهو^(٣) حسن

(١) في «م»: «بشروط» بدلًا من «بشرط».

(٢) قد جمع بعض العلماء هذه الأشياء التسعة التي تسبق الفاء والواو في بيت واحد هو:

مُرٌّ، وادْعُ، وانه، وسلِّ، واعرض لحضهم تمنَّ، وارحُ، كذلك النفي، قد كُملاً

(٣) في هامش «م» (ق ١٧ ب): «أي: النوع». منه. ويقصد بالنوع «فن القلب».



مقبول مطلقاً^(١)، على ما ذكره صاحب المفتاح^(٢).

والعاشر: أو، وتكون:

• بمعنى إلى، مثل: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي».

• وبمعنى إلّا، مثل: «لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ».

تنبيه:

المذهب المنصور الذي عليه الجمهور، أن النواصب أربعة لا غير، وهي الأربعة المتقدمة^(٣)، وأما الستة الباقية^(٤):

• فبعضها حروف جر، وهي: لام كي، ولام الجحود، وحتى.

• وبعضها حروف عطف، وهي: الفاء، والواو، وأو.

ونصب المضارع بعد الجميع بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد الأولى^(٥)،

(١) في هامش «م» (ق ١٧ ب): «قيد بذلك لأنه على ما ذكره الجمهور مردود مطلقاً، وعلى ما ذكره صاحب التلخيص مقبول فيما إذا تضمن نكتة، مردود في غير ذلك». منه.

(٢) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي العلامة، نقل عنه أبو حيان في الارتشاف في مواضع، كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً المعاني والبيان، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر، ولد سنة خمس وخمسين وخمسمائة، وتوفي بخوارزم سنة ست وعشرين وستمائة. بغية الوعاة (٢/ ٣٦٤)، تاريخ علوم البلاغة للمراغي (ص ١١٠-١١١). ويقصد بالمفتاح كتاب: «مفتاح العلوم» وقد جاء فيه (ص ٢١٠-٢١١): «... وإن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب وهي شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب وهي مما يورث الكلام ملاحاة ولا يشجع عليها إلا كمال البلاغة تأتي في الكلام وفي الأشعار، وفي التنزيل، يقولون: «عرضت الناقة على الحوض»؛ يريدون «عرضت الحوض على الناقة».

(٣) يقصد بقوله: «الأربعة المتقدمة»: أن، لن، إذن، كي.

(٤) يقصد بقوله: «الستة الباقية»: لام كي، لام الجحود، حتى، الفاء، الواو، أو.

(٥) في هامش «م» (ق ١٧ ب): «أي: لام كي». منه.



ووجوبًا بعد البقية^(١).

[جواز المفعول المضارع]:

وَالْجَوَازُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ لَفْظًا بِدَلِيلِ الاسْتِقْرَاءِ، وَهِيَ قِسْمَانِ:

أحدهما: ما يجزم بالأصالة فعلاً واحداً، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ:

أحدها: لَمْ، وَهِيَ: حرف نفى وجزم وقلب، أما إنها حرف نفى؛ فلأنها تدل عليه، وأما إنها حرف جزم؛ فلأنها تعمل الجزم، وأما إنها حرف قلب؛ فلأنها تقلب معنى المضارع الذي هو الزمان ماضياً بعد أن كان حالاً أو مستقبلاً، مثل: «لَمْ أَضْرِبْ».

والثاني: لَمَّا، وَهِيَ: كـ «لَمْ» في جميع ما ذكر، مثل: «لَمَّا يَضْرِبُ».

والثالث: أَلَمْ، وَهِيَ: حرف استفهام ونفى وجزم وقلب، مثل: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَهُ آيَاتٌ أَنْ يَقُولَ﴾ [الشرح: ١].

والرابع: أَلَمَّا، وَهِيَ: مثل «أَلَمْ» فيما ذكر، مثل: «أَلَمَّا أَحْسِنَ إِلَيْكَ؟».

تنبيه:

في عَدِّ المصنف «أَلَمْ» و«أَلَمَّا» من الجواز مسموحة، فإن «أَلَمْ» مركبة من همزة الاستفهام و«لَمْ»، و«أَلَمَّا» مركبة من همزة الاستفهام و«لَمَّا»، والجازم هو «لَمْ» و«لَمَّا» فقط، ولا دخل للهمزة الداخلة عليهما في عمل الجزم أصلاً.

(١) ينصب المضارع بعد الستة الباقية بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد الأولى «لام كي»، وبـ «أن» مضمرة وجوباً بعد البقية: لام الجحود، حتى، الفاء، الواو، أو. وفيها تفصيل وبسط لا يتسع المقام للحديث عنه.



والخامس: لَامُ الْأَمْرِ وَالْدُّعَاءِ، أي: اللام الدالة عليهما.

فالدالة على الأمر، وهو: طلب الأعلى الفعل من الأدنى، مثل: «لِيُقَمَّ غَلَامِي».

والدالة على الدعاء، وهو هنا: طلب الأدنى الفعل من الأعلى غير مستعملٍ عليه، مثل: «لِيُقَمَّ سَيِّدِي».

تنبيه:

لام الأمر هي: اللام الموضوعية لطلب الفعل، سواء استعملت في الأمر، أم في الالتماس - وهو الطلب من المساوي -، أم في الدعاء، أم لم تستعمل في الطلب أصلاً، كقولك: «مَنْ زَارَنِي فَلْيُقَزَّ بِالْكَرَامَةِ»؛ أي: «يفوز بالكرامة»^(١).

فعلى هذا لا حاجة إلى ذكر قوله: «والدعاء»؛ أي: ولام الدعاء.

وقد يعتذر^(٢) له في ذكره بأنه إنما فعل ذلك؛ لأنه رأى أنه ربما^(٣) يتوهم أن المراد بـ«لام الأمر» اللام المستعملة في الأمر، فصرح به^(٤) لئلا يتوهم خروجها^(٥) عن^(٦) كلامه بناء على ذلك التوهم^(٧).

(١) «يفوز بالكرامة»: سقطت من «ط».

(٢) في «م»: «يتعذر» بدلاً من «يعتذر».

(٣) «ربما» سقطت من «م».

(٤) في هامش «م» (ق ١٨ ب): «أي: بالدعاء». منه.

(٥) في هامش «م» (ق ١٨ ب): «أي: لام الدعاء». منه.

(٦) في «م»: «من».

(٧) في هامش «م» (ق ١٨ ب): «أي: يتوهم أن المراد بلام الأمر اللام المستعملة في الأمر». منه.



وإنما اقتصر المصنف على لام الأمر والدعاء، ولم يذكر غيرهما مما ذكرته؛ لأن استعمالها فيهما هو الغالب واستعمالها في غيرهما^(١) قليل^(٢).

والسادس^(٣): لا، المستعملة^(٤) في النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ:

• فالمستعملة في النهي: وهو طلب الأعلى ترك الفعل من الأدنى، مثل قول السيد لغلامه: «لا تَفْعَلْ».

• والمستعملة في الدعاء، وهو هنا: طلب الأدنى ترك الفعل من الأعلى غير مستعمل^(٥) عليه، مثل قول الغلام لسيدة: «لا تَفْعَلْ».

تنبيه:

لا يلزم في «لا» الجازمة أن تكون مستعملة في النهي والدعاء، بل كما تستعمل فيهما، تستعمل أيضًا في الالتماس: وهو طلبك ترك الفعل ممن يساويك غير مستعمل عليه، كقولك لصاحبك المساوي لك غير مستعمل عليه: «لا تَفْعَلْ صَاحِبِي كَذَا»^(٦).

وقد تستعمل «لا» الجازمة فيما لا طلب فيه أصلاً، كقولك لعبدك الذي لم يمثل أمرك: «لا تَمَثِّلْ أَمْرِي»، فإنه ليس المقصود من ذلك إلا التهديد.

وإنما اقتصر المصنف على «لا» المستعملة في النهي والدعاء؛ لأن استعمالها في هذين هو الغالب، واستعمالها في غيرهما قليل.

(١) في «ط»: «غيرها» بدلاً من «غيرهما».

(٢) في «م»: كتبت الجملة هكذا: «مما ذكرته فيهما هو الغالب، واستعمالها في غيرهما».

(٣) في «م»: «والسادسة» بدلاً من «السادس».

(٤) «المستعملة» سقطت من «م».

(٥) في «م»: «مستعمل».

(٦) في «م» و«ك» و«ط»: «لا يفعل»، والصواب «لا تفعل».



وثانيهما: ما يَجْزَم بالأصالة فعلين، ويسمَّى أولهما: شرطاً، وثانيهما: جزاءً وجواباً، وهو اثنتا عشرة أداة:

الأولى: **إِنْ**، بكسر الهمزة وسكون النون، وهي حرف شرط وجزم واستقبال.

أما إنها حرف شرط؛ فللدلالاتها على معنى الشرط، وهو السببية والمسببية. وأما إنها ^(١) حرف جزم؛ فلأنها ^(٢) تعمل الجزم في المضارع لفظاً أو محلاً، وفي الماضي محلاً.

وأما إنها حرف استقبال؛ فلأنها إذا ^(٣) دخلت على المضارع؛ خلصته لزمان الاستقبال، بعد أن كان محتملاً له ولزمان الحال.

وإذا ^(٤) دخلت على الماضي؛ قلبت زمانه مستقبلاً بعد أن كان ماضياً، مثل: «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ»، و«إِنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ ^(٥) يَقُمْنَ الزَّيْنَبَاتُ»، و«إِنْ قُتِمَتْ قُتِمْتُ». ومثل «إِنْ» المذكورة في الدلالة على معنى الشرط وإفادة ^(٦) الاستقبال جميع أخواتها الآتية.

والثانية: **مَا**، وهي اسم ما ^(٧) لا يعقل، مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(١) في «م»: «وإنما هي» بدلاً من «وأما إنها».

(٢) في «ط»: «فلأنه» بدلاً من «فلأنها».

(٣) في «ط»: «إِنْ» بدلاً من «إذا».

(٤) في «ط»: «إِنْ» بدلاً من «إذا».

(٥) في «م»: «وإن تقمن الهندات».

(٦) في «م»: زيادة جملة: «غيرها مما ذكرته» بعد قوله «إفادة».

(٧) في «ط» و«م»: «لما» بدلاً من «ما».

وَالثَّالِثَةُ: مَنْ، وهي اسم لما يعقل، مثل: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

وَالرَّابِعَةُ: مَهْمَا، وهي اسم لما لا يعقل^(١)، مثل: «مَهْمَا تَفْعَلْ يُذَكَّرْ».
وَالْخَامِسَةُ: إِذْمَا، وهي حرف شرط - على الأصح -^(٢)، مثل: «إِذْمَا تَزُرْنِي أَكْرِمُكَ».

وَالسَّادِسَةُ: أَيُّ، وهي اسم بحسب ما تضاف إليه، مثل: «أَيُّ رَجُلٍ يَزُرْنِي أَكْرِمُهُ»، و«أَيُّ دَابَّةٍ تُرَدِّهَا أُعْطِيكَهَا»، و«أَيُّ وَقْتٍ تَزُرْنِي أَشْكُرُكَ»، و«أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَكُنْ مَعَكَ»^(٣).

وَالسَّابِعَةُ: مَتَى، وهي اسم للزمان، مثل: «مَتَى تُسَافِرُ تَغْنَمُ».

وَالثَّامِنَةُ: أَيَّانَ - بفتح الهمزة والنون على المشهور -^(٤).

وهي اسم للزمان، مثل: «أَيَّانَ تَذْهَبُ أَصْحَبُكَ».

وَالتَّاسِعَةُ: أَيْنَ، وهي اسم للمكان، مثل: «أَيْنَ تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا».

(١) قال المرادي في الجنى الداني (ص ٦٠٩): «مهما المشهور أنها اسم من أسماء الشرط، مجرد عن الظرفية... وذكر ابن مالك أنها قد ترد ظرفاً» وابن هشام في مغني اللبيب «ت: محيي الدين عبد الحميد» (١ / ٣٢٤) ذكر أنها اسم، وذكر قول السهيلي أنها تأتي حرفاً بمنزلة إن.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب «ت: محيي الدين عبد الحميد» (١ / ١٠٨): «هي حرف عند سيبويه بمنزلة «إن» الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي».

(٣) في هامش «م» (ق ١٩أ): «فتكون للعاقل وغير العاقل وللزمان وللمكان كما في الأمثلة المذكورة». منه.

(٤) في هامش «ك» (ق ١٠ب): «إنما قيدت بقولي: على المشهور؛ لأنه قد تكسر الهمزة، وقد تكسر النون». منه. وفي هامش «م» (ق ١٩أ): «إنما قيل على المشهور؛ لأنها قد تكسر الهمزة، وقد تكسر النون». منه.



والعاشرة: أَنَّى - بفتح الهمزة والنون المشددة -.

وهي اسم كذلك، مثل: «أَنَّى تَقْصِدُنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ».

والحادية عشرة: حَيْثُمَا، وهي اسم كذلك، مثل: «حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا».

والثانية عشرة: كَيْفَمَا، وهي اسم لعموم الأحوال، ولا بد في فعلها الواقعين شرطاً وجواباً، من أن يكونا متوافقين في اللفظ والمعنى، مثل: «كَيْفَمَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ».

وَعَدُّ «كيفما» في ^(١) الجوازم مذهب لبعض النحويين، والذي عليه جمهور البصريين أنها لا تجزم أصلاً وهو الصحيح.

تنبيه:

قضية تعبيره بـ «حيثما» وبـ «كيفما» أن «حيث» و «كيف» بدون «ما» الزائدة لا تجزمان، وهو كذلك، خلافاً للفراء ^(٢) وغيره في الأول، وللكوفيين وقطرب ^(٣)

(١) في «م»: «من» بدلاً من «في».

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن الدليمي، إمام العربية المعروف بالفراء، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام، روى عن الكسائي، وأخذ عن يونس، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، من مصنفاته: معاني القرآن، اللغات، المصادر في القرآن، الجمع والتثنية في القرآن، وغير ذلك، توفي بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة. إنباه الرواة (٧/٤ - ٢٣)، بغية الوعاة (٢/٣٣٣).

(٣) أبو علي محمد بن المستنير النحوي اللغوي المعروف بـ (قطرب)، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه على باب، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، من تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق، القوافي، العلل في النحو، وغير ذلك، توفي سنة ست ومائتين. إنباه الرواة (٣/٢١٩ - ٢٢٠)، بغية الوعاة (١/٢٤٢ - ٢٤٣).



في الثاني، زعموا أن «كيف» تجزم مطلقاً^(١).

ويوجد في بعض النسخ زيادة على الثمانية عشرة.

وَإِذَا فِي الشُّعْرِ؛ أي: وإذا التي هي اسم زمان مضمنة^(٢) معنى الشرط حال كونها واقعة في الشعر؛ وهو كلام موزون قصداً بوزن عربي، وقد أوضحت الكلام على هذا الحد في شرح الخزرجية، فتجزم فعلين كقولي:

إِذَا تَعَمَّلَ بِمَا عَلَّمْتَ تَظْفَرُ مِنَ الْمَوْلَى - تَبَارَكَ - بِالنَّوَالِ^(٣)

وخرج بقوله في الشعر، ما إذا كانت في النثر فلا تجزم أصلاً، مثل: «إِذَا تَزُورُنِي أَجُودُ عَلَيْكَ».

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٤ / ٧١): «وأجاز الكوفيون الجزم بها قياساً، وأباه البصريون، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع»، قال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها: «على أي حال تكن أكن».

(٢) في «ط»: «متضمنة» بدلاً من «مضمنة».

(٣) في «ك» هامش (ص ١٠ ب): «اعترض بعض الأغبياء على قولي: فتجزم فعلين، كقولي: إذا تعمل إلخ، قال: كيف يستشهد بكلام نفسه؟ وهذا الاعتراض ساقط جداً؛ لأن الممتنع استشهاد الإنسان بكلام نفسه، أما التمثيل بكلام نفسه فلا مانع منه، بل هو جائز بإجماع النحويين، بل واقع، بل بإجماع العقلاء، ولكن إذا لم يكن للمرء عين صحيحة، فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر» منه.



باب

مرفوعات الأسماء



بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

هذا بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ خاصة، أما مرفوعات الأفعال، وهي الأفعال المضارعة المجردة عن ناصب وجازم، فقد عُرِفَتْ من كلامه فيما مرَّ فلا حاجة إلى بيانها هنا.

الْمَرْفُوعَاتُ، جمع مرفوع صفة للاسم؛ لأن المراد بها مرفوعات الأسماء كما تقرر.

سَبْعَةٌ بدليل الاستقراء، وَهِيَ؛ أي: السبعة:

الأول: منها الْفَاعِلُ، وقَدَّمَهُ لأنه أصل المرفوعات^(١)، مثل: «قَامَ زَيْدٌ».

والثاني: الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ أي: لم يذكر اسم فاعله، مثل: «ضَرَبَ عَمْرُو»، بضم الضاد وكسر الراء.

والثالث والرابع: الْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ؛ أي: خبر المبتدأ، ومثالهما: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والخامس: اسْمُ «كَانَ» وَإِحْدَى أَخَوَاتِهَا، مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

والسادس: خَبَرُ «إِنَّ» - بكسر الهمزة وفتح النون المشددة-، وَإِحْدَى أَخَوَاتِهَا، مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

والسابع: التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ؛ أي: التابع للمرفوع، أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ، بدليل الاستقراء:

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (٢/ ٣-٤): «اختلف في أصل المرفوعات، ف قيل: المبتدأ، والفاعل فرع عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه... وقيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، وعُزِيَ للخليل... وقيل: كلاهما أصلان، واختاره الرضي ونقله عن الأخفش وابن السراج... قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة».



الأول: النَّعْتُ، مثل: «جَاءَ^(١) زَيْدٌ الْكَاتِبُ».

والثاني: الْعَطْفُ، ومراده به: المعطوف بالحرف، ويقال له: عطف النسق، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو».

والثالث: التَّوَكُّيدُ، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ».

والرابع: البَدَلُ، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ».

وسياتي الكلام على الجميع في أبواب أولاً فأولاً.

تنبيه:

بقي على المصنف من المرفوعات، اسم «ما» و«لا» النافيتين في لغة أهل الحجاز، و«إن» النافية في لغة أهل العالية^(٢)، و«لات» في جميع اللغات، مثل: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، و«لَا رَجُلٌ قَاعِدًا»، و«إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»، و﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، برفع الحين^(٣).

وقد يعتذر عن تركه «لا» و«إن» و«لات»؛ بأنه جرى على مذهب من يرى أنها لا تعمل أصلاً.

وقد يعتذر عن تركه «لا» بوجه آخر، وهو أنها لا تعمل إلا في الضرورة، على ما جزم به بعض النحويين، واقتضى كلام بعضهم أنه مذهب الجمهور، وأما خبر «لا» النافية للجنس فسيأتي في كلامه.

(١) «جاء» سقطت من «م».

(٢) أهل العالية: المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٣) تسمّى هذه الحروف «ما ولا وإن ولات» المشبهات بـ«ليس»؛ فهي تعمل عمل «ليس»، وفيها معنى النفي مثلها.



بَابُ الْفَاعِلِ

هذا بَابُ الْفَاعِلِ.

الْفَاعِلُ: هُوَ الْأِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤُولُ بِهِ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا قَبْلَهُ فِعْلُهُ؛ أَي: فَعَلَ أَسْنَدَ إِلَيْهِ.

فالاسم الصريح، مثل: «قَامَ زَيْدٌ».

والمؤول به، مثل: «أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْتَ»؛ أَي: «قِيَامُكَ».

والمذكور فعله حقيقة، كما في هذين المثالين.

والمذكور فعله^(١) حكمًا، كما في: «إِنْ زَيْدٌ قَامَ قُمْتُ»^(٢).

فخرج بقوله: مرفوع، الاسم المنصوب، والاسم^(٣) المخفوض.

وخرج بقوله: المذكور قبله فعله، بقية المرفوعات.

وَهُوَ؛ أَي: الْفَاعِلُ، عَلَى قِسْمَيْنِ:

فَاعِلٌ ظَاهِرٌ.

وَفَاعِلٌ مُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا لَيْسَ مُضْمَرًا، وَيَرْفَعُهُ الْمَاضِي، وَالْمُضَارِعُ، وَالْأَمْرُ فِي بَعْضِ

الصور.

(١) فِي «م»: «قَبْلَهُ» بَدَلًا مِنْ «فَعْلَهُ».

(٢) التَّقْدِيرُ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ...».

(٣) «الاسم» سَقَطَتْ مِنْ «م».



نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، فـ«قام»: فعل ماضٍ، و«زيد»: فاعل به.
و«يَقُومُ زَيْدٌ»، فـ«يقوم»: فعل مضارع، و«زيد»: فاعل به.
و«قَامَ الزَّيْدَانِ»، فـ«قام»: فعل ماضٍ، و«الزيدان»: فاعل به.
و«يَقُومُ الزَّيْدَانِ»، فـ«يقوم»: فعل مضارع، و«الزيدان»: فاعل به.
و«قَامَ الزَّيْدُونَ»، فـ«قام»: فعل ماضٍ، و«الزيدون»: فاعل به.
و«يَقُومُ الزَّيْدُونَ»، فـ«يقوم»: فعل مضارع، و«الزيدون»: فاعل به.
و«قَامَ أَخُوكَ»، فـ«قام»: فعل ماضٍ، و«أخوك»: فاعل به.
و«يَقُومُ أَخُوكَ»، فـ«يقوم»: فعل مضارع، و«أخوك»: فاعل به.
ونحو: «أَحْسَنَ بَرِيدٌ»^(١)، فـ«أحسن»: فعل أمر، و«زيد»: فاعل به، و«الباء» زائدة، ولم يتعرض له المصنف لقلته.

وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُّ، وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم،
مثل: «ضَرَبْتُ»، فـ«التاء»: ضمير المتكلم وحده، في محل رفع على أنها فاعل
بـ«ضرب».

و«ضَرَبْنَا»، -بسكون الباء-، و«نا»^(٢): ضمير المتكلم مع غيره، أو ضمير
المتكلم وحده معظمًا لنفسه، وموضعها رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، وكذا
حيث سكن آخر الفعل قبلها، فإن انفتح؛ كانت^(٣) مفعولًا به، مثل: «ضَرَبْنَا زَيْدًا».

(١) «أحسن بريد»: هذا مثال الصيغة الثانية من صيغتي التعجب «ما أفعله، وأفعل به» وقيل في
إعرابه: «أحسن»: فعل أمر، ومعناه التعجب لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة،
وقيل: «أحسن»: فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوبًا هو فاعله.

(٢) في «م»: «فنا».

(٣) في «م»: «كان».



و«ضَرَبْتُ»: -بفتح التاء للمخاطب المذكور^(١)، وهي في موضع رفع على الفاعلية بـ«ضرب».

و«ضَرَبْتُ»: -بكسر التاء -للاثنين المخاطبين، وهي في موضع رفع على الفاعلية بـ«ضرب».

و«ضَرَبْتُمَا»: -بضم التاء -للاثنين المخاطبين، والشتين المخاطبتين، وهي في موضع رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، و«الميم» و«الألف» حرفان دالان على التثنية^(٢).

و«ضَرَبْتُمْ»: -بضم التاء -لجماعة الذكور المخاطبين، وهي في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، و«الميم» حرف دال على الجمعية والتذكير.

و«ضَرَبْتُنَّ»: -بضم التاء -لجماعة الإناث المخاطبات، وهي في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، و«النون» المشددة حرف دال على الجمعية والتأنيث.

وما ذكرته من أن «التاء» في الجميع هي الفاعل، وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع، والتذكير والتأنيث هو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعلاً حقيقة أو حكماً.

فهذه أمثلة ضمير المتكلم والمخاطب، وما بقي لللغائب، وهو قولك: «زَيْدٌ ضَرَبَ»، ففي «ضرب» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» عائد على «زيد»، في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب».

(١) «المذكر» سقطت من «ط».

(٢) يقال في الميم: حرف عماد؛ لاعتماد المتكلم عليه في دفع التباس ألف التثنية بغيرها.



و«هِنْدُ ضَرَبَتْ»، ففي «ضرب» ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي» عائد على «هند»، في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، و«التاء» الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل.

و«الزَيْدَانِ ضَرَبَا»، فـ«الألف» ضمير الاثنين الغائبين عائد على «الزيدان»، في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب».

و«الْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فـ«الألف» ضمير الثنتين الغائبتين، عائد على «الهندان» في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب»، و«التاء» حرف دال على تأنيث الفاعل، وأصلها السكون، ولكنها حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وَفُتِحَتْ لمناسبة الألف، وهذا المثال ساقط من ^(١) نسخة المصنف.

و«الزَيْدُونَ ضَرَبُوا» ^(٢)، فـ«الواو» ضمير جماعة الذكور الغائبين، عائد على «الزيدون» في محل رفع على الفاعلية، و«الألف» زائدة ^(٣) في الرسم، لعله ذكرت في كتب علم الخط ^(٤).

و«الْهِنْدَاتُ ضَرَبْنَ» ^(٥)، فـ«النون» ضمير جماعة الإناث الغائبات، عائد على «الهندات» في محل رفع على الفاعلية بـ«ضرب».

(١) في «م»: «في» بدلاً من «من».

(٢) في «م» بعد كلمة «الزيدون» بياض.

(٣) في «ط»: كلمة «زائد» بدلاً من كلمة «زائدة».

(٤) تُسَمَّى الألف الفارقة وتُسَمَّى «الألف الفاصلة»، وهي التي تزداد بعد واو الضمير في آخر الفعل ليفرقوا بين واو الضمير، وواو الأصل، والواو الحرفية التي تكون علامة رفع. موسوعة قواعد الكتابة العربية، د: عبد اللطيف الخطيب (٢/ ٤٣٨).

(٥) في «م» بعد كلمة «الهندات» بياض.



بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

هذا بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ أي: لم يذكر معه اسم فاعله.

ويسميه ابن مالك^(١)، ومن تبعه، نائب الفاعل، وَهُوَ: الاسمُ الصريح أو المؤول به المرفوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فالاسم الصريح، مثل: «ضَرَبَ عَمْرُو».

والمؤول به، مثل: «عَلِمَ أَنْ قُمْتَ»؛ أي: «قِيَامُكَ»^(٢).

وخرج بقوله: المرفوع، الاسم المنصوب، والاسم^(٣) المخفوض.

وبقوله: الذي لم يذكر معه فاعله بقية المرفوعات.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي حُذِفَ فَاعِلُهُ، وأريد إقامة المفعول مقامه مَاضِيًا، ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا؛ أي: الحرف الذي قَبْلَ آخِرِهِ لَفْظًا، مثل: «ضَرَبَ عَمْرُو»، أو تقديرًا، مثل: «قِيلَ كَذَا»، أصله: «قُول» بضم القاف وكسر الواو، فنقلت كسرة الواو إلى القاف، بعد حذف ضمتها، فصار: «قُول»، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

وَإِنْ كَانَ؛ أي: الفعل المذكور مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا؛ أي: الحرف الذي قَبْلَ آخِرِهِ لَفْظًا، مثل: «يُضَرَّبُ عَمْرُو»، أو تقديرًا، مثل: «يُقَالُ كَذَا»، أصله:

(١) في التسهيل والألفية وغيرهما أسماء ابن مالك: نائب الفاعل، وفي الألفية قال:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له، كنيل خير نائل

(٢) المصدر المؤول ما تَكُونُ من حرف مصدري وفعل مضارع، والحروف المصدرية هي: «أن،

أَنْ، كي، ما، لو، همزة التسوية».

(٣) «الاسم» سقطت من «م».



«يَقُولُ» بضم الياء، وفتح الواو، فنقلت فتحة الواو إلى القاف، فصار: «يَقُولُ»، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها.

وسكت عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى للمفعول.

وَهُوَ؛ أي: المفعول الذي لم يسم فاعله عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ كما تقدم في الفاعل.

فَالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله الظَّاهِرُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ المَاضِي، مِثْلُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بضم الضاد وكسر الراء-، ف«ضَرَبَ» مبني للمفعول، و«زَيْدٌ»: نائب الفاعل.

وَالظَّاهِرُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ المضارع، مِثْلُ: «يُضَرَّبُ زَيْدٌ» - بضم الياء وفتح الراء^(١)-، ف«يُضَرَّبُ»: فعل مضارع مبني للمفعول، و«زَيْدٌ»: نائب فاعل^(٢).

ولا فرق في الفعل المبني للمفعول بين أن يكون مجرداً كما مرَّ، وبين أن يكون مزيداً فيه، مثل قولك من الماضي: «أَكْرَمَ عَمْرُو»، بضم الهمزة وكسر الراء، وَمِنَ المضارع «يُكْرَمُ عَمْرُو»، بضم الياء وفتح الراء.

وَالزَّائِدُ فِيهِمَا الهمزة الظاهرة في «أَكْرَمَ»، والمحذوفة في «يُكْرَمُ»، فَإِنْ أَصْلُهُ «يُأَكْرَمُ»، فحذفت الهمزة لعله تذكر في علم التصريف^(٣).

وإعراب هذين المثالين ظاهر من إعراب ما قبلهما.

(١) «الراء» سقطت من «م».

(٢) في «م»: «الفاعل» بدلاً من «فاعل».

(٣) العلة هي: كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحمل غيره عليه. شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحمالوي (ص ١٤٥-١٥٥).



والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله المُضْمَرُ، نَحْوُ: «ضُرِبْتُ» -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء^(١)-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المضمومة ضمير المتكلم وحده في محل رفع على أنها نائب الفاعل.

و«ضُرِبْنَا» -بضم الضاد وكسر الراء-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«نا»: ضمير المتكلم مع غيره، أو المتكلم وحده معظمًا لنفسه في محل رفع على أنه نائب الفاعل.

و«ضُرِبْتَ» -بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المفتوحة ضمير الواحد المخاطب في محل رفع على أنها نائب الفاعل.

و«ضُرِبْتَ» -بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة من فوق-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المكسورة ضمير الواحدة المخاطبة في محل رفع على أنها نائب الفاعل.

و«ضُرِبْتُمَا» -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة من فوق-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المضمومة، ضمير الاثنين المخاطبين، والثنتين المخاطبتين في موضع رفع على أنها نائب الفاعل، و«الميم والألف»: حرفان دالان على التثنية^(٢).

و«ضُرِبْتُمْ» -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المضمومة، ضمير جماعة الذكور المخاطبين في محل رفع على أنها نائب الفاعل، و«الميم»: حرف دال على الجمع والتذكير.

(١) «وضم التاء» سقطت من «م».

(٢) سبق بيان أن الميم حرف عماد في باب الفاعل (ص ٩٧).



و«ضُرِبْتَن» - بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء -، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» المضمومة ضمير جماعة الإناث المخاطبات في محل رفع على أنها نائب الفاعل^(١)، و«النون» المشددة حرف دال على الجمعية والتأنيث.

هذا كله في^(٢) ضمير المتكلم والمخاطب.

وتقول في ضمير الغائب: «زَيْدٌ ضُرِبَ» - بضم الضاد وكسر الراء -، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو»، عائد على «زيد»، في محل رفع على أنه نائب الفاعل.

و«هِنْدٌ ضُرِبَتْ» - بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء المثناة من فوق -، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» الساكنة في آخره حرف دال على تأنيث الفاعل، وفي «ضُرِبَتْ» ضمير مستتر^(٣) تقديره: «هي» عائد على «هند» في محل رفع على أنه نائب الفاعل، وهو ضمير الواحدة الغائبة^(٤).

و«الزَّيْدَانِ ضُرِبَا» - بضم الضاد وكسر الراء -، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«الألف» المتصلة بالفعل، ضمير الاثنين الغائبين: في محل رفع على أنه نائب الفاعل.

و«الهِندَانِ ضُرِبَتَا»، بضم الضاد وكسر الراء، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«التاء» حرف دال على تأنيث الفاعل، و«الألف» ضمير الشتين

(١) جملة: «في محل رفع على أنها نائب الفاعل» سقطت من «م».

(٢) «في» سقطت من «م».

(٣) في «م»: زيادة كلمة «جوازاً».

(٤) يقصد: بقوله: «وهو ضمير الواحدة الغائبة» أي: نائب الفاعل في «ضُرِبَتْ» ضمير الواحدة الغائبة، وتقديره: هي.



الغائبتين: في موضع رفع على أنه نائب الفاعل، وهذا المثال أيضًا ساقط من نسخة المصنف.

و«الزَّيْدُونَ ضُرِبُوا» -بضم الضاد وكسر الراء-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«الواو» ضمير جماعة الذكور الغائبين في محل رفع على أنها نائب الفاعل، و«الألف»: زائدة في الرسم لما مرَّ^(١).

و«الهِنْدَاتُ ضُرِبْنَ» -بضم الضاد وكسر الراء-، ف«ضُرِبَ»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، و«النون» ضمير جماعة الإناث الغائبات في محل رفع على أنها نائب الفاعل.

(١) في هامش «ك» (ق ١٢ ب) «أي: لعل ذكر في كتب الخط» منه. سبق في باب الفاعل (ص ٩٨).



بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

هذا بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وهما الثالث والرابع من المرفوعات.
المُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤُولُ بِهِ، الْمَرْفُوعُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ
مَحَلًّا^(١).

الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ - جمع عامل - وقد مرَّ بيانه في تعريف الإعراب،
الَلَّفْظِيَّةُ؛ أَي^(٢): التي هي من قبيل اللفظ.

فالاسم الصريح، مثل: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

والمؤول به، مثل: «أَنْ تَقُومَ حَسَنٌ»؛ أَي: «قِيَامُكَ».

فخرج بقوله: «المرفوع»، الاسم المنصوب، والاسم المخفوض.

وبقوله: «العاري عن العوامل اللفظية»، بقية المرفوعات.

فإن قلت: من جملة أقسام المبتدأ ما لا^(٣) يكون عاريًا عن العوامل
اللفظية، مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، فـ«حسب»: مبتدأ، وهو مضاف، و«الكاف»
ضمير الواحد المخاطب في محل خفض على أنه مضاف إليه، و«الباء» الداخلة
على المبتدأ الذي هو «حسب»: حرف جر، وهي من العوامل اللفظية.

فعلى هذا لا يكون تعريف المصنف صحيحًا؛ لأنه لا يشمل هذا القسم

(١) في هامش «م» (ق ١٢ ب): «المرفوع لفظًا، كما في: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، والمرفوع تقديرًا، كما في:
«الفتى قَائِمٌ»، والمرفوع محلاً، كما في: «هذا قَائِمٌ». اهـ منه.

(٢) «أَي» سقطت من «م».

(٣) «لا» سقطت من «م».



من المبتدأ.

قلتُ: المراد بقوله: «العاري عن العوامل اللفظية»؛ العاري عنها^(١) حقيقة، أو حكمًا، والمبتدأ الذي هو «حسب» في قولك: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، وإن لم يكن عاريًا عن العوامل اللفظية حقيقةً، لكنه عارٍ عنها حكمًا؛ لأن العامل اللفظي الذي دخل عليه هنا زائد، والزائد في حكم المعدوم؛ لبقاء أصل المعنى بدونهِ مع حذفه.

فإن قلتَ: إذا كان المبتدأ عاريًا عن العوامل اللفظية، فما عامل الرفع فيه؟ قلتُ: عامل الرفع فيه أمر معنوي وهو الابتداء، أعني: كونه عاريًا عن العوامل اللفظية للإسناد^(٢).

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْأِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤَوَّلُ بِهِ، الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ؛ أَيِ: الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ؛ أَيِ: إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

فخرج بقوله: «المرفوع» الاسم المنصوب، والاسم المخفوض، وبقوله: «المسند إليه»، بقية المرفوعات، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

ف«زيد»: مبتدأ، و«قائم»: خبره.

وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، ف«الزيدان»: مبتدأ، و«قائمان»: خبره.

وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ، ف«الزيدون»: مبتدأ، و«قائمون»: خبره.

وَالْمُبْتَدَأُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِسْمَانِ:

(١) في «م»: «عن» بدلًا من «عنها».

(٢) في هامش «ك» (١٣أ): «سواء كان الإسناد في ضمن كونه مسندًا، أو في ضمن كونه مسندًا إليه، فيتناول عامل المبتدأ الذي له خبر، كما في: «زيدٌ قائمٌ»، وعامل المبتدأ الذي له مرفوع يسد مسد الخبر، كما في: «أقائمُ الزيدانِ»». منه.



مبتدأ ظاهرٌ.

ومبتدأ مُضْمَرٌ، كما مرَّ في الفاعل ونائب الفاعل.

فالمبتدأ الظاهرُ: مَا تَقَدَّمَ ذكره، من: «زَيْدَ وَالزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ».

وظاهرٌ أن مراده نحو ما تقدم ذكره؛ لأن المبتدأ لا ينحصر في هذه الأمثلة.

والمبتدأ المضمَرُ اثْنَا عَشَرَ ضميرًا، وَهِيَ:

أَنَا، بـألف^(١) بعد النون في اللفظ وقفًا، وأما في الوصل فيجب تركها^(٢) على المشهور، وأما كتابة الألف دائمًا؛ فلعلة مذكورة في علم^(٣) الخط^(٤)، وهو للمتكلم وحده^(٥).

وَنَحْنُ للمتكلم مع غيره، وللمتكلم وحده معظمًا لنفسه.

وَأَنْتَ بفتح التاء للواحد المخاطب.

وَأَنْتِ بكسر التاء للواحدة المخاطبة.

وَأَنْتُمَا للاثنتين المخاطبتين، وللثنتين المخاطبتين^(٦).

وَأَنْتُمْ لجماعة الذكور المخاطبين.

وَأَنْتُنَّ لجماعة الإناث المخاطبات.

(١) في «م»: كلمة «بالألف» بدلًا من «بألف».

(٢) في «م»: كلمة «تحركها» بدلًا من «تركها».

(٣) في «ط»: كلمة «كتب» بدلًا من «علم».

(٤) قال أصحاب هذا الرأي: نشأت عن إشباع الفتحة على النون في حالة الوقف، وفي المسألة خلاف. راجع موسوعة قواعد الكتابة العربية، د: عبد اللطيف الخطيب (٢/ ٤٤٥-٤٥٠).

(٥) يقصد: الضمير «أنا» فهو للمتكلم وحده.

(٦) «وللثنتين المخاطبتين» سقطت من «م».



وَهُوَ لِلوَاحِدِ الْغَائِبِ.

وَهِيَ لِلوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ.

وَهُمَا لِلثَّانِيَيْنِ الْغَائِبَيْنِ، وَلِلثَّانَتَيْنِ الْغَائِبَتَيْنِ.

وَهُم لْجَمَاعَةِ الذَّكَورِ الْغَائِبِينَ.

وَهُنَّ لْجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

نَحْوُ: «أَنَا قَائِمٌ»، فـ«أنا»: ضمير في محل رفع على أنه مبتدأ، و«قائمٌ»: خبره.

و«نَحْنُ قَائِمُونَ»، فـ«نحن»: ضمير في محل رفع على أنه مبتدأ، و«قائمون»: خبره.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ أَي: ما أشبه نحو: «أَنَا قَائِمٌ»، و«نَحْنُ قَائِمُونَ».

والمراد بما أشبهه نحو: «أَنْتَ قَائِمٌ»، و«أَنْتِ قَائِمَةٌ»، و«أَنْتُمَا قَائِمَانِ» أو «قَائِمَتَانِ»، و«أَنْتُمْ قَائِمُونَ»، و«أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ»، و«هُوَ قَائِمٌ»، و«هِيَ قَائِمَةٌ»، و«هُمَا قَائِمَانِ» أو «قَائِمَتَانِ»، و«هُمْ قَائِمُونَ»، و«هِنَّ قَائِمَاتٌ».

واعلم أن ما ذكره مبني على التسامح.

والصحيح في: أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ؛ أَنَّ الضمير هو: «أَنْ» فقط، واللواحق حروف دالة على المعنى المراد من التكلم والخطاب والغيبة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

وَالْخَبَرُ مِنْ حَيْثُ هُوَ قِسْمَانِ: خَبَرٌ مُفْرَدٌ، وَخَبَرٌ غَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْخَبَرُ الْمُفْرَدُ^(١): والمراد به هنا ما ليس جملة ولا شبهها، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فـ«زيد»: مبتدأ، و«قائم»: خبره.

وَالْخَبَرُ غَيْرُ الْمُفْرَدِ: وهو الجملة وشبهها، أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ بدليل الاستقراء، وهذه الأربعة:

قسمان منهما للجملة.

وقسمان لشبهها.

فالقسمان اللذان لشبه الجملة:

الأول منهما: الْمَجْرُورُ، وفي هذه العبارة مسامحة، والمراد الجار والمجرور.

وَالثَّانِي: الظَّرْفُ، ولا بد في كل من الظرف والجار والمجرور من أن يكون تامًّا؛ بأن يفهم متعلقه منه وحده.

وَالثَّالِثُ: الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وفي هذه العبارة أيضًا مسامحة، والمراد الفعل مع مرفوعه، سواء كان فاعله أو غيره كنائب الفاعل^(٢).

ويسمَّى الفعل مع فاعله^(٣) جملة فعلية^(٤).

وَالرَّابِعُ: الْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ، ويسميان جملة اسمية.

(١) «فالخبر المفرد» سقطت من «ط».

(٢) «كنائب الفاعل» سقطت من «ط» و«م».

(٣) في هامش «ك» (ق ١٣ ب): «مرفوعه فاعلاً كان أو غيره». منه.

(٤) في هامش «ك» (ق ١٣ ب): «المراد بهذه العبارة: الفعل مع مرفوعه، سواء كان مرفوعه فاعلاً أو لا، وإنما عبرت بهذا، والمراد ما ذكر تسامحاً كما فعل المصنف» منه.



فالخبر الجار والمجرور، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، فـ«زيد»: مبتدأ،
و«في الدار»: خبره.

وَالْخَبَرُ الظَّرْفُ نَحْوُ: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، فـ«زيد»: مبتدأ، و«عندك»: خبره.
واعلم أن المذهب الصحيح أن الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور،
وهو لفظ «مستقر» أو لفظ «استقر»، لا الظرف والجار والمجرور، كما يقتضيه
كلام المصنف، فينبغي أن يحمل كلامه على المسامحة.

وَالْخَبَرُ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فـ«زيد»: مبتدأ،
و«قام»: فعل ماضٍ، و«أبوه»: فاعله، والجملة خبر المبتدأ، ورابطها به «الهاء»
من «أبوه».

وَالْخَبَرُ الَّذِي هُوَ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ»، فـ«زيد»: مبتدأ،
و«جاريته»: مبتدأ ثانٍ، و«ذاهبة»: خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ
الأول، ورابطها به «الهاء» من «جاريته».



بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

هذا بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَتُسَمَّى النِّوَاسِخُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ مَا كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مَعَ بَقَائِهِ مُبْتَدَأً، وَلَا عَلَى خَبَرِهِ مَعَ بَقَائِهِ خَبَرًا.

وَهِيَ؛ أَيُ: الْعَوَامِلُ الْمَوْصُوفَةُ بِمَا ذَكَرَ أَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ، بِدَلِيلِ الْاسْتِقْرَاءِ:

الْأَوَّلُ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا.

وَالثَّانِي: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا.

وَالثَّالِثُ: ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا^(١).

وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

فَإِذَا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَتُسَمَّى بِالْأَفْعَالِ النَّاكِصَةِ، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، يَعْنِي: تَرْفَعُ مَا كَانَ مُبْتَدَأً، وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ اسْمَهَا، وَتَنْصِبُ مَا كَانَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ خَبَرَهَا.

وَهِيَ؛ أَيُ: «كَانَ وَأَخَوَاتُهَا» ثَلَاثَةٌ عَشْرَ فِعْلًا بِدَلِيلِ الْاسْتِقْرَاءِ:

الْأَوَّلُ: كَانَ، وَهِيَ لَا تَصَافُ اسْمَهَا بِخَبَرِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، إِمَّا مَعَ^(٢)

(١) لم يذكر ابن آجروم في هذا الباب: «كاد» وأخواتها، والحروف المشبهة بـ«ليس» وهي: «ما، لا، لات، إن»، وعلّق الشيخ العصامي على ذلك في باب المنصوبات، ولم يذكر ابن آجروم «لا» النافية للجنس وذكرها مع المنصوبات.

(٢) «مع» سقطت من «م».



الدوام والاستمرار، مثل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦ وغيره]، وإما مع الانقطاع، مثل^(١): «كَانَ الشَّيْخُ شَابًّا».

وَالثَّانِي: أَمْسَى، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في المساء، مثل: «أَمْسَى زَيْدٌ مُسَافِرًا».

وَالثَّالِث: أَصْبَحَ، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الصباح، مثل: «أَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا».

وَالرَّابِع: أَضْحَى، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الضحى، مثل: «أَضْحَى زَيْدٌ سَائِرًا».

وَالْخَامِس: ظَلَّ، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في النهار، مثل: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا»^(٢).

وَالسَّادِس: بَاتَ، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الليل، مثل: «بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا».

وَالسَّابِع: صَارَ، وهي للتحوّل والانتقال، مثل: «صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا».

وَالثَّامِن: لَيْسَ^(٣)، وهي لنفي اتصاف اسمها بخبرها في زمان الحال، مثل: «لَيْسَ^(٤) زَيْدٌ قَائِمًا»^(٥)؛ أي: الآن.

(١) «مثل» سقطت من «م».

(٢) في «ط»: كلمة «قَائِمًا» بدلاً من «صَائِمًا».

(٣) النحاة على أن «ليس» فعل، أما أبو علي الفارسي قال: إنها حرف نفى بمعنى «ما»، المسائل الحلييات (ص ٢١٠-٢٧٠)، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُقَيْر، ذكره ابن هشام في شرح القطر (ص ٤٨).

(٤) «ليس» سقطت من «م».

(٥) أمس: إذا أردت به معيناً، وهو اليوم الذي قبل يومك، للعرب فيه ثلاث لغات: البناء على



وقد تكون لنفي ذلك في الزمان الماضي، ولنفيه في الزمان المستقبل؛ إذا دل الدليل على ذلك.

فالأول، مثل: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا أَمْسَ».

والثاني: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا».

وهذه الأفعال الثمانية ترفع الاسم وتنصب الخبر بلا شرط.

والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر: مَا زَالَ، وَمَا انْفَكَ، وَمَا فَتَى -بكسر التاء مهموزًا- وَمَا بَرَحَ.

وفي عبارته مسامحة، ومراده: زال في: «ما زال»، وانفك في: «ما انفك»، وفتى في: «ما فتى»، وبرح في: «ما برح»^(١).

وإنما ذكر هذه الأفعال الأربعة بعد «ما» النافية، إشارة إلى أنها لا ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا إذا وقعت بعد النفي، سواء كان النفي بما النافية، أو بغيرها.

وإنما خَصَّ: «ما»^(٢) بالذكر؛ لأنها أم أدوات النفي.

وهذه الأفعال كلها بمعنى واحد^(٣)، ومعناها النفي، فإذا وقعت بعد النفي كان معناها استمرار اتصاف أسمائها بأخبارها على حسب ما يقتضيه الحال،

الكسر مطلقًا، إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناءؤه على الكسر في حالتي النصب والجزم، وإذا أريد بـ«أمس» يوم ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دخلته «أل» أو أضيف، أعرب بإجماع.

(١) في «ك» و«م» وردت هذه العبارة كالتالي: «زال زال فيما وانفك انفك فيما وفتى فتى فيما وبرح فيما برح»، وأثبت ما في «ط» لصحته.

(٢) «ما» سقطت من «م».

(٣) يقصد بالأفعال الأربعة الأخيرة: ما زال، وما انفك، وما فتى، وما برح.



مثل: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، و«مَا انْفَكَ عَمْرُو جَالِسًا»، و«مَا فَتِيَ بَكْرٌ مُحْسِنًا»، و«مَا بَرَحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا».

والثالث عشر: مَا دَامَ، وفي هذه العبارة أيضًا مسامحة، والمراد «دام» في: ما دام، وإنما ذكرها بعد «ما»، إشارة إلى أنها لا تعمل إلا إذا وقعت بعدها، ومراده بـ«ما» هنا: «ما» المصدرية الظرفية.

ومعنى ما دام: توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها، مثل: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا»^(١) إِلَيْكَ.

وسميت «ما» هذه مصدرية؛ لتأولها مع صلتها بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية؛ لنيابتها مع صلتها عن الظرف، وهو المدة، والتقدير هنا: «مدة دوام زيد مترددًا إليك».

وَمَا: مبتدأ؛ أي: والفعل الذي تَصَرَّفَ حال كونه كائنًا مِنْهَا؛ أي: مَنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، والخبر محذوف؛ أي: مثلها، فيرفع الاسم وينصب الخبر^(٢): بلا شرط، إن كان من: كَانَ أَوْ صَارَ أَوْ أَصْبَحَ أَوْ أَضْحَى أَوْ أَمْسَى أَوْ ظَلَّ أَوْ بَاتَ أَوْ لَيْسَ^(٣).

وبشرط كونه بعد النفي، إن كان من: زَالَ أَوْ بَرَحَ أَوْ فَتِيَ أَوْ انْفَكَ^(٤).

نَحْوُ: كَانَ فعل ماضٍ، وَيَكُونُ فعل مضارع، وَكُنْ فعل أمر، وَأَصْبَحَ فعل ماضٍ، وَيُصْبِحُ فعل مضارع، وَأَصْبَحَ - بقطع الهمزة المفتوحة - فعل أمر.

(١) في «م»: «متوددًا» بدلًا من «مترددًا».

(٢) في «م»: «فترفع الاسم وتنصب الخبر».

(٣) «ليس» سقطت من «م».

(٤) في «ط»: «برح» قبل: «زال».

تَقُولُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، مثال لـ «كان» التي هي أم المتصرف من أفعال هذا الباب، بل أم أفعال هذا الباب^(١) مطلقًا، فـ «كان»: فعل ماضٍ ناقص، و «زيدٌ»: مرفوع على أنه اسمها، و «قائمًا»: منصوب على أنه خبرها.

و «لَيْسَ عَمْرُو شَاخِصًا»، مثال لـ «ليس» التي هي أم الجامد من^(٢) أفعال هذا الباب، فـ «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، و «عمرو»: مرفوع على أنه اسمها، و «شاخصًا»: منصوب على أنه خبرها.

وإنما قال المصنف: «وما تصرف منها»، إشارة إلى أن من أفعال هذا الباب ما لا يتصرف، وهو اثنان لا غير:

- ليس، بإجماع النحويين.

- ودام، عند الفراء وأكثر المتأخرين، وجزم بذلك ابن مالك في التسهيل، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ المذكور من الأمثلة^(٣).

(١) «بل أم أفعال هذا الباب» سقطت من «ط».

(٢) في «م»: زيادة «اللام الجازمة» بين كلمتي «من» و «أفعال».

(٣) قال ابن مالك في التسهيل (ص ٥٢): وكلها تتصرف إلا «ليس» و «دام».



إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

وَأَمَّا القسم الثاني من النواسخ: وهو إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وتُسَمَّى الحروف المشبهة بالفعل^(١)، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، يعني: تنصب ما كان مبتدأً، ويسمى اسمها، وترفع ما كان خبراً للمبتدأ، ويسمى خبرها.

وَهِيَ؛ أَي: «إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا»، سِتَّةٌ أَحْرَفٍ، بدليل الاستقراء:

إِنَّ، بكسر الهمزة وتشديد النون وفتحها.

وَأَنَّ، بفتح الهمزة كذلك.

وَلَكِنَّ، بفتح الهمزة وتشديد النون فيهما^(٢).

وَلَيْتَ، بفتح التاء المثناة من فوق.

وَلَعَلَّ، بتشديد اللام الأخيرة وفتحها.

وَتَقُولُ أَنْت: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فـ«إِنَّ»: حرف توكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر، و«زيداً»: منصوب على أنه اسمها، و«قائمٌ»: مرفوع على أنه خبرها.

وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، فـ«لَيْتَ»: حرف تمنٍ، ينصب الاسم ويرفع الخبر، و«عمرًا»: منصوب على أنه اسمها، و«شاخصٌ»: مرفوع على أنه خبرها.

وَمَعْنَى «إِنَّ» المكسورة، وَمَعْنَى «أَنَّ» المفتوحة: لِلتَّوَكُّيدِ؛ أَي: تقرير

(١) تُسَمَّى بالحروف المشبهة بالفعل؛ لفتح أو آخرها كالفعل الماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها.

(٢) في هامش «ك» (ق ١٤ ب): «كذلك فيهما؛ أَي في: «لَكِنَّ، وَكَأَنَّ»؛ أَي: بتشديد النون وفتحها». منه. وفي «ط»: «بتشديد النون كذلك فيهما».



نسبة خبرهما لاسمهما، وتحقيقها، وقد مرَّ مثال «إِنَّ» المكسورة، ومثال «أَنَّ» المفتوحة: «بَلَّغَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ».

تنبيه:

قول المصنف: «ومعنى إِنَّ وَأَنَّ للتوكيد»، غير ظاهر؛ لأنه^(١) يقتضي أن يكون معنى «إِنَّ» و«أَنَّ» شيئاً آخر غير التوكيد، وذلك خلاف ما أجمعوا عليه، فلا بُدَّ من توجيه كلامه.

وتوجيهه بأن يُحْمَلَ^(٢) قوله: «للتوكيد»، متعلقاً بقولنا «مصرف» محذوفاً^(٣)، فيكون المعنى أن معنى^(٤) «إِنَّ» و«أَنَّ» المحتمل عند العقل لمعانٍ شتى، مصرف بالنظر إلى الخارج إلى المعنى الذي هو التوكيد خاصة، بأن تجعل معناه هو^(٥) التوكيد بعينه^(٦).

وأما توجيه كلامه بأن تجعل اللام زائدة، فهو خطأ صريح؛ لأن زيادة اللام في مثل هذا الموضع شاذ لا يقاس عليه.

ومعنى «لَكِنَّ» لِلْإِسْتِدْرَاكِ، وهو: أن تنسب إلى ما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا ذَاهِبٌ».

(١) في «م»: «كأنه» بدلاً من «لأنه».

(٢) في «م»: كلمة «نجعل» بدلاً من «يحمل».

(٣) «محذوفاً» سقطت من «م».

(٤) «أن معنى» سقطت من «ط».

(٥) «هو» سقطت من «ط».

(٦) يشير إلى معاني «إِنَّ» و«أَنَّ» فلهما معانٍ أخرى غير التوكيد، راجع: الجنى الداني (ص ٣٩٣-٤١٨).



وَمَعْنَى «كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ، وَهُوَ: الدَّلَالَةُ عَلَى مِثَالِ شَيْءٍ لِمِثَالِ شَيْءٍ أُخَرٍ فِي صِفَةٍ، نَحْوُ: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»^(٢).

وَمَعْنَى «لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وَهُوَ: طَلِبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ الْمَحَالِّ أَوْ الْبَعِيدِ، مِثْلُ: «لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ»، وَ«لَيْتَ الْغَائِبَ قَادِمٌ».

وَمَعْنَى «لَعَلَّ»:

- لِلتَّرَجُّي، وَهُوَ: طَلِبُ الْأَمْرِ الْمَحْبُوبِ الْقَرِيبِ.

- وَالتَّوَقُّعُ، وَهُوَ: انْتِظَارُ وَقُوعِ الشَّيْءِ مَحْبُوبًا كَانَ، وَيُسَمَّى تَرْجِيًا، أَوْ مَكْرُوهًا، وَيُسَمَّى إِشْفَاقًا.

وَالْمُرَادُ بِالتَّوَقُّعِ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ هُنَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ لِلتَّرَجُّي، فَالْأَوَّلُ، مِثْلُ: «لَعَلَّ الْحَبِيبَ وَاصِلٌ»، وَالثَّانِي، مِثْلُ: «لَعَلَّ الرَّقِيبَ حَاصِلٌ»^(٣).

تَنْبِيْه:

ظَاهِرُ سِيَاقِ كَلَامِ الْمَصْنُفِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ» مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّ»، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنَّ»، وَأَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «لَلْإِسْتِدْرَاكِ»، مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: «لِلتَّوَكُّدِ».

وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ قَوْلُهُ: «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ»، «وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي»، «وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّي»، كَمَا أَشْرَتْ إِلَى ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْجِيهِهِ كَلَامُهُ هَذَا بِمَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ السَّابِقِ.

(١) كلمة «لأمر» سقطت من «ط».

(٢) قوله: «ومعنى كأن» إلى قوله: «كأن زيداً أسد» سقط من «م».

(٣) «لعل» سقطت من «م».



ويحتمل أن يكون قوله: «ولَكِنَّ للاستدراك»، جملة معطوفة على جملة «ومعنى إِنَّ للتوكيد»، وجملة «وَكَأَنَّ للتشبيه» معطوفة على هذه الجملة، أو على تلك الجملة، وهكذا البقية، فلا يحتاج إلى التوجيه السابق.



ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

وَأَمَّا القسم الثالث من النواسخ، وهو ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.

وفي عبارته مسامحة، والمراد ظن وأخواتها، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ؛ أي: تنصب ما كان مبتدأً، وتَنْصِبُ الْخَبَرَ؛ أي: تنصب ما كان خبراً للمبتدأ، بناءً عَلَى أَنَّهْمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَيُسَمَّى ما كان مبتدأً مفعولها الأول، وما كان خبراً للمبتدأ^(١) مفعولها الثاني.

وَهِيَ؛ أي: «ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا» عشرة أفعال:

• ظَنَنْتُ، مثل: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا».

• وَحَسِبْتُ، مثل: «حَسِبْتُ بَكْرًا صَدِيقًا».

• وَخِلْتُ، مثل: «خِلْتُ الْهَلَالَ لَا نِجَا».

• وَزَعَمْتُ، مثل: «زَعَمْتُ زَيْدًا وَفِيًّا».

• وَرَأَيْتُ، مثل: «رَأَيْتُ الْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا».

• وَعَلِمْتُ، مثل: «عَلِمْتُ الرَّسُولَ صَادِقًا».

• وَوَجَدْتُ، مثل: «وَجَدْتُ الْعِلْمَ نَافِعًا».

وهذه الأفعال السبعة تُسَمَّى أفعال القلوب، وهي مختلفة في المعنى:

فمنها ما يدل على الرجحان واليقين، والغالب أن يكون للرجحان، وهو:

ظن وحسب وخال.

(١) «للمبتدأ» سقطت من «م».



ومنها ما يدل على الرجحان واليقين، والغالب أن يكون لليقين، وهو: «رأى وعلم».

ومنها ما يدل على اليقين فقط، وهو: «وجد».

ومنها ما يدل على الرجحان فقط، وهو: «زعم».

وقد بقي على المصنف من أفعال القلوب، أفعال آخر تذكر في المطولات^(١).

• وَاتَّخَذْتُ، مثل: «اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَاحِبًا».

• وَجَعَلْتُ، مثل: «جَعَلْتُ الطَّيْنَ إِنَاءً».

وهذان الفعلان ليسا من أفعال القلوب، بل هما من أفعال التصيير؛ أي: الأفعال التي تدل على التصيير والنقل من أمر إلى أمر آخر، كذا قيل، وهو سهو محض بالنسبة إلى «جعل»، فإنها كما تكون من أفعال التصيير، تكون أيضًا من أفعال القلوب، كما نصّوا عليه^(٢).

وقد بقي على المصنف منها أيضًا أفعال آخر تُذكر في المطولات.

• وَسَمِعْتُ، وهذا الفعل ليس من أفعال القلوب ولا من أفعال التصيير، لكنه ملحق بأفعال القلوب في التعدي إلى المفعولين، ولا يتعدى إلى مفعولين

(١) جاء في شرح ابن عقيل (بتصرف): «ظن» وأخواتها وتنقسم إلى قسمين: أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل، فأما أفعال القلوب فتتنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما يدل على اليقين، وهي: رأى، علم، وجد، درى، تعلّم (بمعنى: اعلم)، والثاني منهما: ما يدل على الرجحان، وهي: خال، ظن، حسب، زعم، عدّ، حجا، جعل (بمعنى: اعتقد)، هبّ، وأما أفعال التحويل: صير، جعل (بمعنى: صير)، وهب، اتخذ، اتخذ، ترك، رد. شرح ابن عقيل (٢/٢٢-٣٣).

(٢) قوله: «كذا قيل» إلى قوله: «كما نصّوا عليه» سقط من «م».



إلا إذا كان الاسم الذي بعده مما لا يُسمعُ مسماه، مثل: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ».

ف«سمع»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم في محل رفع على أنها فاعل به، و«زيدًا»: مفعولاً به أول، و«يتكلم»: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره «هو» عائد على «زيد»، وهو مرفوع المحل على أنه فاعل بقوله: «يتكلم»، وجملة قوله: «يتكلم»، في محل نصب على أنها المفعول الثاني لـ«سمع».

فإن كان الاسم الذي بعد «سمع» مما يسمع مسماه؛ لم يتعدَّ إلا إلى مفعول به واحد، مثل: «سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ»، فأعراب «سمعت»: كما تقدم، و«كلام»: مفعول به لـ«سمع» وهو مضاف، و«زيد»: مضاف إليه.

وَجَعَلَ «سمع»، ملحقاً بأفعال القلوب في التعدي إلى المفعولين كما فعل المصنف، مذهب جماعة من النحويين^(١).

والذي عليه الأكثر أن «سمع» لا يتعدى إلى مفعولين أبداً في حالة من الحالات، وإنما يتعدى إلى مفعول به واحد^(٢).

وأما «سمع» في مثل: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ»، فإنما يتعدى هنا إلى مفعول به واحد، وهو: «زيد»، وأما جملة: «يتكلم» فهي في محل نصب على أنها حال من «زيد»^(٣).

تَقُولُ أنت في تمثيل تعدي «ظن» التي هي أم الباب إلى المفعولين: «ظَنَنْتُ

(١) منهم: الأخفش، ووافقه: الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك. راجع همع الهوامع (٢/٢١٩).

(٢) أنكر الجمهور تعدي «سمع» لمفعولين، واحتج ابن السيد لقولهم: بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد. همع الهوامع (٢/٢١٩-٢٢٠).

(٣) هذا الإعراب على رأي الجمهور.

زَيْدًا قَائِمًا»، فـ«ظَنَّ»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم وحده في محل رفع على أنها فاعل، و«زَيْدًا»: مفعول به أول، و«قَائِمًا»: مفعول به ثانٍ.

وَتَقُولُ فِي تَمْثِيلِ تَعْدِي أَخَوَاتِهَا إِلَى مَفْعُولَيْنِ: «خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا».

فـ«خَالَ»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم وحده في محل رفع على أنه فاعل.

وَأَصْلُ «خِلْتُ»، خَيْلْتُ، بِكسر الياء، فنقلت كسرة الياء إلى الخاء بعد سلبها فتحتهما؛ فالتقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة.

وإعراب الباقي واضح مما قبله وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ المذكور من المثالين.



بَابُ النَّعْتِ

هذا بَابُ النَّعْتِ وهي عبارة الكوفيين، وأكثر ما يُعَبَّرُ البصريون بالوصف والصفة.

النَّعْتُ؛ أي: ما يطلق عليه هذا الاسم عند النحويين: تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَرْفُوعًا، وَفِي نَصْبِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَنْصُوبًا، وَفِي خَفْضِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَخْفُوضًا.

ولا يكون النعت تابعًا للمنعوت في جزمه؛ لأن المنعوت لابد أن يكون اسمًا، والجزم لا يدخل في الأسماء كما مرَّ^(١) أول الكتاب.

والنعت تابع للمنعوت أيضًا في تَعْرِيفِهِ؛ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرُوفًا، وَفِي تَنْكِيرِهِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكْرَةً^(٢).

تَقُولُ أَنْتَ فِي تَمْثِيلِ تَبْعِيَةِ النَّعْتِ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَتَعْرِيفِهِ: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ»، فـ«العاقل»: نعتٌ لـ«زيد»، تابع له في رفعه وتعريفه، لكن تعريف زيد بالعلمية، وتعريف العاقل بالألف واللام.

وَفِي نَصْبِهِ وَتَعْرِيفِهِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، فـ«العاقل»: نعتٌ لـ«زيد»، تابع له في نصبه وتعريفه.

وَفِي خَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ»، فـ«العاقل»: نعتٌ لـ«زيد»، تابع له في خفضه وتعريفه.

(١) في «م»: زيادة «من».

(٢) في «م»: «الاسم» بدلًا من «المنعوت».



وتقول في تبعيته للمنعوت في رفعه وتنكيره: «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ».

وفي نصبه وتنكيره: «رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا».

وفي خفضه وتنكيره: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ».

وَحَصَّ التعريف بالتمثيل؛ لأن التعريف أشرف من التنكير.

تنبيه:

هذا القدر أعني تبعية النعت للمنعوت في اثنين من الخمسة المذكورة أمر لازم في كل نعت، سواء كان:

حقيقياً، وهو: الذي يكون رافعاً لضمير مستتر يعود على المنعوت، كما في الأمثلة المذكورة.

أو كان سببياً، وهو: الذي لا يكون كذلك^(١)، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ أَبُوهُ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ أَبُوهُ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ أَبُوهُ»، و«جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ»، و«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا أَبُوهُ»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبُوهُ».

ويزيد النعت الحقيقي، على النعت السببي، بتبعيته للمنعوت في اثنين آخرين من خمسة أخرى؛ فيتبع منعوته في واحد من الأفراد والتثنية والجمع^(٢)، وفي واحد من التذكير والتأنيث.

وعلى هذا يكون تابِعاً لمنعوته في أربعة من عشرة، وهي:

واحد من أوجه الإعراب الثلاثة^(٣).

(١) النعت السببي: هو ما رفع اسماً ظاهراً مشتملاً على ضمير يعود على المنعوت، والنعت الحقيقي يبين صفة في متبوعه، والسببي يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به.

(٢) في «م»: «والجمعية» بدلاً من «والجمع».

(٣) الرفع والنصب والجر.



وواحد من التعريف والتنكير.

وواحد من الأفراد وفرعيه^(١).

وواحد من التذكير وفرعه^(٢).

وقد عُلِمَ مما مرَّ أمثلة الجميع، إلا مثال تبعيته للمنعوت في التأنيث، وفي التثنية، وفي الجمع، مع تبعيته له في هذه الثلاثة المذكورة.

فمثال الأول^(٣): «جاءتْ هندُ العاقلةُ»، و«امرأةٌ عاقلةٌ»، و«رأيتُ هندًا العاقلةَ»، و«امرأةً عاقلةً»، و«مررتُ بهندَ العاقلةِ»، و«امرأةً عاقلةً»^(٤).

ومثال الثاني^(٥): «جاءَ الزَّيْدَانِ العاقلانِ»، و«رجلانِ عاقلانِ»، و«رأيتُ الزَّيْدَيْنِ العاقلينِ»، و«رجلينِ عاقلينِ»، و«مررتُ بالزَّيْدَيْنِ العاقلينِ»، و«رجلينِ عاقلينِ».

ومثال الثالث^(٦): «جاءَ الزَّيْدُونَ العاقلُونَ»، و«رجالٌ عاقلُونَ»، و«رأيتُ الزَّيْدِينَ العاقلينِ»، و«رجالًا عاقلينِ»، و«مررتُ بالزَّيْدِينَ العاقلينِ»، و«رجالٍ عاقلينِ».

(١) في هامش «ك» (ق ١٦ أ): «أي: التثنية والجمع».

(٢) في هامش «ك» (ق ١٦ أ): «وهو: التأنيث».

(٣) يقصد بالأول: تبعية النعت للمنعوت في التأنيث، وفي أوجه الإعراب الثلاثة.

(٤) قوله: «ومررتُ بهندَ العاقلةِ، وامرأةً عاقلةً» سقطت من «م».

(٥) يقصد بالثاني: تبعية النعت للمنعوت في التثنية، وفي أوجه الإعراب الثلاثة.

(٦) يقصد بالثالث: تبعية النعت للمنعوت في الجمع، وفي أوجه الإعراب الثلاثة.



بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ^(١)

وَالْمَعْرِفَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْرَاءِ:

الْأَوَّلُ: الْمُضْمَرُ.

وَيُقَالُ الضَّمِيرُ أَيْضًا، وَهَذَانِ الْأَسْمَانِ لِلْبَصْرِيِّينَ، وَيُسَمِّيهِ^(٢) الْكُوفِيُّونَ: الْكِنَايَةَ، وَالْمَكْنَى.

وَرَأَيْتُ بَخْطَ الْوَالِدِ^(٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - نَقْلًا عَنْ بَعْضِ كُتُبِ هَذَا الْفَنِّ، أَنَّ الضَّمِيرَ يُسَمَّى: عُلُقَةً.

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى:

مَتَكَلِّمٍ، نَحْوُ: «أَنَا وَنَحْنُ».

أَوْ عَلَى مُخَاطَبٍ، نَحْوُ: «أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ».

أَوْ عَلَى غَائِبٍ، نَحْوُ: «هُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ».

وَالثَّانِي: الْعَلَمُ.

وَهُوَ: مَا وَضَعَ لِمَعِينٍ بِلَا قَيْدٍ، نَحْوُ: «زَيْدٌ وَمَكَّةٌ»، وَفِي التَّمَثِيلِ بِهِمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعَلَمَ يَنْقَسِمُ إِلَى:

عَلَمٌ مُذَكَّرٌ، مِثْلُ: «زَيْدٌ».

(١) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ فِي بَابِ النَّعْتِ بَيْنَ هُنَا مَا هِيَ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ.

(٢) فِي «ط»: «يُسَمُّونَهُ» بَدَلًا مِنْ «يُسَمِّيهِ».

(٣) يَقْصِدُ وَالِدَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَيْوَحِهِ.



وَعَلَمَ مؤنث، مثل: «مَكَّة».

وإلى:

منصرف، مثل: «زَيْد».

وغير منصرف، مثل: «مَكَّة».

وإلى:

ما يكون لعالم، مثل: «زَيْد».

وما يكون لغير عالم، مثل: «مَكَّة».

وإلى:

ما يكون مشتركاً، مثل: «زَيْد»؛ إذ يسمَّى به كثير من الناس.

وما يكون خاصاً، مثل: «مَكَّة»؛ إذ لم يُسمَّ بها غير البلد الحرام.

والثالث: الاسمُ المُبْهَمُ.

والمراد به: اسم الإشارة، وإنما سُمي مبهماً؛ لأنه مبهم يفتقر في بيان

مسماه إلى الإشارة، نَحْوُ:

«هَذَا» للواحد، و«هذه» و«هاتان» للواحدة.

و«هذان» للثنتين رفعاً، و«هذين» لهما نصباً وخفضاً.

و«هاتان» للثنتين رفعاً، و«هاتين» لهما نصباً وخفضاً.

و«هؤلاء» - بالمد - على الأفصح لجماعة الذكور والإناث، وهو - المد -

لغة أهل الحجاز، وبه جاء التنزيل.

وفي قوله: «نحو: هذا» مسامحة لأن الاسم المبهَم ليس لفظ «هذا» بتمامه،



وإنما الاسم المبهم هو لفظ «ذا» فقط، وأما «ها» المركبة من الهاء والألف فهي حرف تنبيه، وهكذا الكلام في «هذه» و«هاتا» وأخواتهما.

والرابع: الاسم الذي فيه الألف واللام.

يعني الدلالة^(١) على التعيين، كما أشار إليه بقوله^(٢): نَحْوُ: «الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ».

وبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في الألف واللام بين أن تكون شمسية، كما في «الرجل»، وأن تكون قمرية، كما في «الغلام».

والمراد بالشمسية: الألف واللام التي تغيرت لامها، كما في: «الرَّجُلِ»؛ إذ أصله: «أَل رجل»، فأُبدلت اللام راءً، فصار: «أَرَجُل»، ثم أدغمت الراء في الراء، فصار: «الرَّجُل».

والمراد بالقمرية: الألف واللام التي لم تتغير لامها، كما في: «الغلام»، ألا ترى أنها^(٣) بعد دخولها على «غلام»، باقية بحالها لم تتغير لامها؟

وقدّدت الألف واللام بأن تكون دالة على التعيين، احترازًا عن الألف واللام الموصولة، والألف واللام الزائدة.

فإن الأولى^(٤): إذا دخلت على الاسم؛ بقي على تنكيره، ولم تؤثر فيه شيئًا، فـ«ضارب» في قولنا: «الضارب» نكرة، كما كان قبل دخولها عليه.

(١) في «ط» و«م»: «الدالة» بدلًا من «الدلالة».

(٢) «كما أشار إليه بقوله» سقط من «ط».

(٣) «أنها» سقطت من «م».

(٤) أي: الألف واللام الزائدة.



والثانية^(١): تارة تكون في اسم نكرة؛ فلا تؤثر فيه شيئاً أصلاً، كما في قولهم: «ادخلوا^(٢) الأول فالأول»، يعني: أولاً فأولاً؛ أي: «مرتبتين».

وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها، كما في: «المدينة»؛ فإنها فيها زائدة، وهي معرفة لأنها علم على مدينة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ومن هذا عرفت أن الألف واللام تدخل على الأعلام.

وأما قول بعض الأدباء^(٣):

وقائلة أراك بغير مال وأنت مهذب علم إمام
فقلت: لأن مالا عكس لام ولم تدخل على الأعلام لام
فالمراد باللام في كلامه هو اللام الدالة على التعيين.

تنبيه:

اختلف في الاسم الذي فيه الألف واللام، المعدود من أقسام المعارف، فقليل:

إن تعريفه بالألف واللام معاً، وهو مذهب سيبويه^(٤)، واختاره ابن مالك وغيره^(٥).

وقيل: باللام وحدها، ونُسب إلى الجمهور.

(١) أي: الألف واللام الموصولة.

(٢) في «م»: «امضوا» بدلاً من «ادخلوا».

(٣) لم أقف على اسم قائل هذين البيتين.

(٤) اختلف النقل عن سيبويه: فمنهم من ينسب إليه هذا القول، ومنهم من ينسب إليه القول الثاني، وهو أن تعريفه باللام وحدها. شرح قطر الندى (ص ١٣٤).

(٥) هذا الرأي عليه الخليل وابن كيسان وابن مالك، والخليل يسميها «أل».



وقيل: بالألف وحدها، وهو مذهب المبرد^(١)، وسها بعضهم فنسبه إلى يونس^(٢) (٣).

والخامس: ما؛ أي: الاسم الذي أُضيفَ إضافةً معنويةً إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، بشرط:

أن لا يكون المضاف عريقاً في الإبهام، نحو: «مثل»^(٤).

ولا يكون لازم التنكير، مثل: «وَحَدَهُ».

فالمضاف إلى المضمّر^(٥) مثل: «غلامي»، والمضاف إلى العلم مثل: «غَلامٌ زَيْدٌ»، والمضاف إلى الاسم المبهّم مثل: «غَلامٌ هَذَا»، والمضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام مثل: «غَلامُ الرَّجُلِ».

(١) أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، قرأ كتاب سيبويه على الجرّمي، ثم المازني، وله من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الروضة، المقصور والممدود، الاشتقاق، إعراب القرآن، وغير ذلك، قيل: مولده سنة عشر ومائتين، وتوفي سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن بمقابر الكوفة. إنباه الرواة (٣/ ٢٤١ - ٢٥٣)، بغية الوعاة (١/ ٢٦٩ - ٢٧١).

(٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النحوي، من أهل جبل - بلدة بين النعمانية وواسط -، بارع في النحو، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، روى عن سيبويه، سمع منه الكسائي والفراء، من مصنفاته: معاني القرآن، اللغات، الأمثال، وغير ذلك، مولده سنة تسعين، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. إنباه الرواة (٤/ ٧٤ - ٧٨)، بغية الوعاة (٢/ ٣٦٥). (٣) ذكر هذا الرأي الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (١/ ١٧٩) بعد أن عرض الآراء الثلاثة كما جاءت في القطر قال: «وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد».

(٤) إذا كان المضاف عريقاً في الإبهام فلا تفيده إضافةً إلى المعرفة تعريضاً، ومن هذه الكلمات: حيز، ومثل، وشبه، وسوى، ونظير، فإن إضافة كلمة من هذه الكلمات لا تزيل إبهامها إلا بأمر خارج عن الإضافة.

(٥) في «م»: «الضمير» بدلاً من «المضمّر».



تنبيه:

الاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة، في رتبة المضاف إليه مطلقاً^(١)، هذا مذهب سيوييه وجماعة، وجزم به ابن مالك في التسهيل^(٢).

تنبيه آخر^(٣):

من جملة المعارف: الاسم الموصول، مثل: «الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ وَاللَّذِينَ وَاللَّتِينَ وَالَّذِينَ وَاللَّاتِي».

ومنها أيضاً: المنادى، في مثل: «يَا رَجُلٌ».

وكان المصنف إنما لم يعدهما في المعارف؛ لأنهما عنده داخلان في الاسم المعرف بالألف واللام، كما هو مذهب بعض النحويين^(٤).

فإن قلت: ليس في «يَا رَجُلٌ» ألف ولا م، فكيف يكون تعريفه بهما.

(١) في «م»: «مطلب» بدلاً من «مطلقاً».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (ص ٢١) بعد أن عدّد أنواع المعارف: «والمضاف بحسب المضاف إليه»، وابن هشام في شرح الشذور (ص ١٨٥-١٨٦) قال: «ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمّر كـ«غلامي»؛ فإنه ليس في رتبة المضمّر، بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخر إلى أنه في ربتها مطلقاً ولا يستثنى المضمّر...»، ثم بين بطلان الرأيين الأخيرين، وفي التصريح للأزهري، وفي همع الهوامع للسيوطي نُسب هذا الرأي -وهو أن المضاف بحسب المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمّر فهو في رتبة العلم- إلى سيوييه بخلاف ما ذهب إليه الشارح هنا.

(٣) في «م»: زيادة كلمة «اجزم» بعد قوله: تنبيه آخر.

(٤) قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٩٦): «وأقسام المعارف سبعة: ... الرابع: الموصول: بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بـ«أل» ملفوظة كـ«الذي» أو مقدرة كـ«من»، أو بالإضافة كـ«أي»».



فالجواب: أنهما مقدرتان، والأصل: «أَيُّهَا^(١) الرَّجُلُ»^(٢).

فإن قلت: من جملة الاسم الموصول ما ليس فيه ألف ولا م مثل: «مَنْ» و«مَا».

قلت: الألف واللام في مثل ذلك منوَّيتان عند صاحب هذا المذهب.

وَالنَّكَرَةُ لَا تَنْحَصِرُ بِالْعَدِّ كَالْمَعْرِفَةِ، وَإِنَّمَا تَنْحَصِرُ بِالْحَدِّ؛ فَلِذَلِكَ عَرَّفَهَا فَقَالَ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ؛ أَي: فِي الْجِنْسِ الَّذِي دَلَّ هُوَ عَلَيْهِ.

والمراد بالجنس هنا: المعنى الصادق على متعدد.

لَا يَخْتَصُّ بِهِ؛ أَي: بِهَذَا الْاسْمِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ دُونَ وَاحِدٍ آخَرَ، مِثْل: «رَجُل»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي الْجِنْسِ الَّذِي هُوَ إِنْسَانٌ^(٣) ذَكَرَ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْجِنْسِ دُونَ آخَرَ.

وقد تقرر في محله أن إدخال «كل» في الحد غير صحيح؛ لأنها تدل على قصد الأفراد، والمقصود من الحد الجنس لا الأفراد، فعلى هذا لا يصح قول المصنف: «كل اسم».

ومنهم من أجاب عن إدخالها^(٤) في الحد فقال: إنما يضر دخولها فيه إذا

(١) في «م»: «يا أيها» بزيادة «يا».

(٢) تعريف المنادى بالقصد، وقيل: بـ«أل» محذوفة، وناب حرف النداء منابها، هذا في المنادى النكرة المقصودة، أما النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلاً، فهو باق على تنكيره، لا خلاف فيه، وأما العلم نحو: يا زيد، فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريفه بالعلمية، والأصح أنه باق على تعريفه بالعلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحاً. همع الهوامع (١/ ١٩٠).

(٣) في هامش «م» (ق ٣٢ب): «... الرجل إنسان ذكر بالغ، وقد يطلق على ما ذكر من الإنسان الذكر وإن لم يكن بالغاً، ولما كان هذا المعنى قليل الاستعمال في كلامهم ناسب إثارته بالبيان لئلا يغفل». منه.

(٤) في «ط»: «إدخاله» بدلاً من «إدخالها».



كانت مستعملة في معناها وهو استغراق الأفراد، وأما إذا كانت مُفَحِّمَةً كما هنا فلا يضر دخولها فيه؛ لعدم دلالتها حينئذٍ على قصد الأفراد حتى ينافي قصد الجنس.

وفي قول المصنف: «لا يختص به» إدخال الباء على المقصور، إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصوراً على واحد دون آخر، بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس، يطلق أيضاً على كل واحد من الأفراد الأخر^(١)، وإدخال الباء على المقصور صحيح بإجماع العلماء، وأما إدخالها على المقصور عليه فصحيح على الصحيح.

وَتَقْرِيبُهُ؛ أي: تقريب بيان النكرة إلى فهم المبتدئ، فالضمير في «تقريبه» راجع إلى البيان المشعر به المقام، كُلُّ مَا؛ أي: كل اسم صَلَحَ -بفتح اللام وضمها-، دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، يعني: الدالة على التعيين عَلَيْهِ؛ أي: على ذلك الاسم، نَحْوُ: «الرَّجُلِ» و«الْفَرَسِ»، فيه مسامحة، ومراده نحو: «رجل» و«فرس»^(٢)؛ فإن «الرجل» و«الفرس» معرفة، وكلامه في النكرة.

فإن قلت: ما النكته في تعبيره بذلك؟

فالجواب: أن النكته في ذلك إيضاح صلاحية دخول الألف واللام عليهما، فكأنه قال: النكرة نحو: «رجل» و«فرس»؛ لأنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما، بدليل قولهم: «الرجل» و«الفرس».

(١) «الأخر» سقطت من «ط».

(٢) في هامش «م» (ق ١٣٣): «أي فإن رجلاً في الرجل، وفرساً في الفرس». منه.



بَابُ الْعَطْفِ

هذا بَابُ الْعَطْفِ، ومراده به المعطوف بالحرف، ويقال له عطف النسق^(١)، وأما عطف البيان^(٢) فلم يتعرض له في هذا الكتاب أصلاً، فلعل مذهبه فيه أنه ليس نوعاً مستقلاً من التوابع كعطف النسق، بل هو قسم من البديل، وهو بدل الشيء من الشيء، كما ذهب إليه نجم الأئمة الرضي^(٣)، فأغنى ذكر البديل عن ذكره^(٤).

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ بدليل الاستقراء، وهذا رأي الجمهور، وَهِيَ؛ أي: حروف العطف:

الْوَاوُ، وَقَدَّمَهَا لِأَنَّهَا أَمُّ الْبَابِ، وَهِيَ لِلْجَمْعِ فَقَطْ، مِثْلُ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَجِيءُ «عَمْرُو» بَعْدَ مَجِيءِ «زَيْدٍ»، وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ، وَأَنْ يَكُونَ

(١) عطف النسق هو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، وعند البصريين يسمّى شركة، وعند الكوفيين يسمّى نسقاً، وقال أبو حيان: ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده.

(٢) عطف البيان هو: التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو «أقسم بالله أبو حفص عمر»، فـ«عمر» عطف بيان لأنه موضح لـ«عمر»، قال أبو حيان: وسمّي به لأنه تكرر الأول لزيادة وبيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت والتأكيد والبديل، والكوفيون يسمونه الترجمة.

(٣) نجم الدين، وقيل: نجم الأئمة، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتابه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب، وشرح مقدمة ابن الحاجب، وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف، توفي سنة أربع وثمانين، أو ست وثمانين وستمائة. بغية الوعاة (١/ ٥٦٧-٥٦٨).

(٤) قال الرضي (١/ ١٠٧٣): «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه...».



قبله^(١).

والفَاءُ، وهي للترتيب والتعقيب، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمَّرُو»؛ أي: «جاء عمرو» بعد مجيء «زيد» بلا مهلة.

وُثْمٌ - بضم الثاء^(٢) المثلثة - وهي للترتيب والتراخي، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَّرُو»؛ أي: «جاء عمرو» بعد مجيء «زيد» بمهلة.

وَأَوُّ، لأحد الأمرين أو الأمور، مثل: «تزوجَ هندًا أو أختها»، و«الكلمة اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»^(٣).

وَأَمٌّ، وهي للتسوية، مثل: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَجِئْتَ أَمْ لَمْ تَجِئْ»، ولطلب التعيين، مثل: «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو».

وِإِمَّا - المكسورة الهمزة على المشهور - المسبوقه بمثلها، مثل: «اضربْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا».

والمذهب الصحيح في «إِمَّا» هذه أنها ليست حرف عطف، وإنما العاطف هنا هو الواو^(٤).

(١) قال المرادي في الجنى الداني (ص ١٥٨-١٦٠): «وهي مشرقة في الإعراب والحكم، ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق... وذهب قوم إلى أنها للترتيب».

(٢) «الثاء» سقطت من «ط».

(٣) مذهب الجمهور أنها تشرك في الإعراب، لا في المعنى، وقال ابن مالك: إنها تشرك في الإعراب والمعنى. الجنى الداني (ص ٢٢٧-٢٢٨).

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٤٤): «ونفيت أن تكون «إمّا» حرف عطف لأنها أيضًا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو». وفي الجنى الداني (ص ٥٢٨-٥٣٠): «إمّا: حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين، هكذا نقل ابن مالك عنهم، ونقل عن يونس وأبي علي وابن كيسان أنها ليست بعاطفة» قال ابن مالك: «وبه أقول؛ تخلصاً من دخول عاطف على عاطف»، وفيه أيضًا: «ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن «إمّا» ليست بعاطفة... وهذا الخلاف إنما هو في «إمّا» الثانية... ولا خلاف في أن الأولى غير عاطفة».



وَبَلْ، وهي للإضراب، مثل: «أَكْرِمَ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا»^(١).

وَلَا، وهي للنفي، مثل: «قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو».

وَلَكِنْ - بسكون النون -، وهي للاستدراك^(٢)، مثل: «لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»^(٣).

وَحَتَّى، فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ^(٤)، ومعناها التدرج والغاية، مثل: «زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْخَلِيفَةُ».

وإنما قال: «في بعض المواضع»؛ لأن «حتى» تكون في بعض المواضع حرف جر، مثل: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا».

وتكون في بعض المواضع حرف ابتداء، مثل: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا مَأْكُولٌ»^(٥).

ولا يختص هذا القيد، أعني قوله: «في بعض المواضع» بـ«حتى»، بل كل واحد من الحروف المذكورة، لا يكون حرف عطف إلا في بعض المواضع، كما هو معلوم من المطولات.

(١) راجع الجنى الداني (ص ٢٣٥-٢٣٧)، ومغني اللبيب (١/ ١٣٣).

(٢) قال المرادي عند حديثه عن «لكن»: «أن تكون حرف عطف هذا مذهب الجمهور... وذهب يونس إلى أن «لكن» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك... ووافقه ابن مالك في التسهيل على أنها غير عاطفة». الجنى الداني (ص ٥٨٦-٥٩٢).

(٣) من أول قوله: «ولا وهي للنفي...» إلى قوله: «...لكن عَمْرًا» سقط من «ط».

(٤) «حتى» عند البصريين: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكوفيون: حرف نصب، ينصب الفعل المضارع، وزاد بعض النحويين: حرف بمعنى الفاء.

(٥) في هامش «م» (ق ٣٤أ): «قوله: «حتى رأسها مأكول»، إنما قال: «مأكول» ولم يقتصر على قوله: «حتى رأسها»، ليظهر كونها حرف ابتداء بدخولها على جملة مصرح بجزأيتها، عند البصريين على ما نقله بعض الأئمة يوجبون في حتى الابتدائية أن لا يكون دخولها على جملة مصرح بجزأيتها فلا يجوز عندهم دخولها على جملة حذف...».



فَإِنْ عَطَفْتَ أَنْتِ بِهَا؛ أَي: بهذه الحروف العشرة لفظًا عَلَى لفظ مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ ذَلِكَ المَعْطُوفَ، أَوْ عَطَفْتَ بِهَا لفظًا عَلَى لفظ مَنصُوبٍ نَصَبْتَ ذَلِكَ المَعْطُوفَ، أَوْ عَطَفْتَ بِهَا لفظًا عَلَى لفظ مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ ذَلِكَ المَعْطُوفَ، أَوْ عَطَفْتَ بِهَا لفظًا عَلَى لفظ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ ذَلِكَ المَعْطُوفَ.

تَقُولُ فِي تَمَثِيلِ رَفْعِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَرْفُوعٍ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

وَفِي نَصْبِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَنْصُوبٍ، «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا».

وَفِي خَفْضِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَخْفُوضٍ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

وظاهر أن المَعْطُوفَ هنا من قبيل الاسم^(١).

وتقول أيضًا في تَمَثِيلِ رَفْعِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَرْفُوعٍ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ».

وَفِي نَصْبِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَنْصُوبٍ: «لَنْ^(٢) يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ».

وَفِي جَزْمِ المَعْطُوفِ لِعَطْفِهِ عَلَى مَجْزُومٍ: «لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ».

وظاهر أن المَعْطُوفَ هنا من قبيل الفعل.

واقصر المصنف على أمثلة الاسم المَعْطُوفِ بالواو ؛ لأن الاسم أشرف من الفعل، والواو أم حروف هذا الباب كما مرَّ.

(١) في «م»: «الإثم» بدلًا من «الاسم».

(٢) في «ط»: «أن» بدلًا من «لن».



بَابُ التَّوَكُّيدِ

هذا بَابُ التَّوَكُّيدِ بالواو ، أفصح من التأكيد بالهمزة ، والتأكيد بالألف .
التَّوَكُّيدُ مصدر بمعنى المؤكِّد - بكسر الكاف - ، تَابِعٌ لِلْمُؤَكِّدِ - بفتح
الكاف - ، في :

رَفَعِهِ ، إن كان مرفوعاً ، مثل : «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» ، و «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ» .
وَفِي نَصْبِهِ ، إن كان منصوباً ، مثل : «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ» ، و «رَأَيْتُ الْقَوْمَ
كُلَّهُمْ» .

وَفِي خَفْضِهِ ، إن كان مخفوضاً ، مثل : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ» ، و «بِالْقَوْمِ
كُلِّهِمْ» .

وَفِي تَعْرِيفِهِ ، إن كان معرفة ، كما في هذه الأمثلة .

فإن «نفسه» : تابع فيها للمؤكِّد الذي هو «زيد» في تعريفه ، كما هو تابع له
في رفعه ونصبه وخفضه ، و «كلهم» أيضاً تابع فيها للمؤكِّد الذي هو «القوم» في
تعريفه ، كما هو تابع له في رفعه ونصبه وخفضه .

لكن التعريف في «زيد» بالعلمية ، والتعريف في «نفسه» بالإضافة إلى
الضمير الذي هو «الهاء» .

والتعريف في «القوم» بالألف واللام ، والتعريف في «كلهم» بالإضافة إلى
الضمير الذي هو «الهاء» أيضاً ، وأما «الميم» فحرف دال على الجمعية والتذكير
كما مرَّ .



وإنما اقتصر^(١) على قوله: «في رفعه ونصبه وخفضه»، ولم يقل «وجزمه»؛ لأن مراده بالتوكيد التوكيد المعنوي، الذي هو عبارة عن الألفاظ الآتي بيانها، وهي^(٢) أسماء، فلا تكون تابعة للمؤكد في الجزم؛ لأن الجزم لا يكون في الأسماء كما مرَّ.

وإنما اقتصر على قوله: «وتعريفه»، ولم يقل «وتنكيره» أيضًا، كما قال في النعت؛ لأن مراده بالتوكيد التوكيد المعنوي كما تقرر، والتوكيد المعنوي لا يكون تابعًا للمؤكد في التنكير أبدًا، سواء قلنا بأنه يكون تأكيدًا للنكرة كما هو مذهب الكوفيين، وبعض البصريين.

أو قلنا بأنه لا يكون توكيدًا إلا للمعرفة، كما هو مذهب جمهور البصريين^(٣). وأما التوكيد اللفظي، فيكون تابعًا للمؤكد في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وتعريفه وتنكيره، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ»، و«لَيْثٌ أَسَدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا»، و«لَيْثًا أَسَدًا»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ»، و«لَيْثٌ أَسَدٍ»، و«لَمْ يَقُمْ يَقُمْ زَيْدٌ»، و«لَمْ يَقْعُدْ يَقْعُدْ زَيْدٌ».

وَيَكُونُ؛ أي: التوكيد^(٤) بِالْفَافِ مَعْلُومَةٌ؛ أي: قليلة، وهي؛ أي: الألفاظ المعلومَة سبعة:

الأول: «النَّفْسُ» - بسكون الفاء - والمراد بها هنا الحقيقة.

(١) في «ط»: زيادة كلمة «المصنف» بعد كلمة «اقتصر».

(٢) «وهي» سقطت من «م».

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦): «ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد»، وفي همع الهوامع (٥/ ٢٠٤): «رأي الأخفش والكوفيين يجوز توكيدها إن كانت محددة؛ أي: مؤقتة وإلا فلا».

(٤) أي: التوكيد المعنوي.

وَالثَّانِي: «الْعَيْنُ»: والمراد بها أيضاً ما ذكر، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن المنسوب إليه.

فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، احتمل أن يكون الجائي كتابه مثلاً، وأنتك نسبت المجيء إلى «زيد» على سبيل المجاز، فإذا قلت: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ»، تعين أن يكون هو الجائي.

وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ: «كُلُّ» و«أَجْمَعُ»، ويؤكد بهما للإحاطة والشمول.

فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ»، احتمل أن يكون الجائي بعض القوم، وأنتك عبرت باسم الكل عن البعض مجازاً.

فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، أو «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُ أَوْ أَجْمَعُونَ»^(١)، تعين أن يكون الجائي جميع القوم.

وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ وَالسَّابِعُ: تَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ:

«أَكْتَعُ»، مأخوذ من تَكَتَعَ الجلد؛ إذا اجتمع.

و«أَبْتَعُ»، مأخوذ من البَتَعَ -بفتحتين^(٢)- وهو طول العنق.

و«أَبْصَعُ» -بالصاد المهملة-، مأخوذ من البصع بالضم^(٣)؛ وهو العَرَقُ المجتمع^(٤).

(١) في «م»: «أجمعين» وهو غير صحيح.

(٢) «بفتحتين» سقطت من «م».

(٣) «بالضم» سقطت من «ط» و«م».

(٤) ذكر ابن مالك في التسهيل من ألفاظ التوكيد المعنوي «جميعاً» و«عامّة»، وقال في الشرح (٣/ ٢٩١): «وذكرت مع «كل» جميعاً وعامة، كما فعل سيويوه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين، سهواً أو جهلاً، فيقال: «جاء القوم جميعهم» أو «عامتهم»، كما يقال: «جاءوا كلهم»، والمعنى واحد».



وإنما سُمِّيت هذه الثلاثة توابع أجمع؛ لأنها إذا استعملت معه لا تكون إلا تابعة له، واقعة بعده.

تَقُولُ أَنْتَ فِي تَمْثِيلِ التَّوَكِيدِ بِالنَّفْسِ فِي الرَّفْعِ: «قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ».

وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ».

وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ».

وَفِي تَمْثِيلِ التَّوَكِيدِ بِكُلِّ فِي الرَّفْعِ: «جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ».

وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ».

وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ كُلِّهِمْ».

وَفِي تَمْثِيلِ التَّوَكِيدِ بـ«أَجْمَعَ» فِي الرَّفْعِ: «جَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ».

وَفِي النَّصْبِ: «رَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ».

وَفِي الْخَفْضِ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ».

ولما كان العِلْمُ بحال الأمثلة الستة التي تركها المصنف -وقد ذكرتها-

واضحاً من الأمثلة الثلاثة التي ذكرها هو ، لم يحتج إلى التصريح بها، فكان

تمثيله بالأمثلة الثلاثة التي ذكرها في قوة تمثيله بتسعة^(١) أمثلة.

(١) في «ط»: كلمة «سبعة» بدلاً من «تسعة».



بَابُ الْبَدَلِ

هذا بَابُ الْبَدَلِ^(١)، ويقال له التكرير^(٢) أيضًا.

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ أُبْدِلَ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ؛ أَي: تبع الاسم المبدل الاسم المبدل منه، والفعل المبدل الفعل المبدل منه، في جميع إعرابه؛ أي: في جميع إعراب الاسم المبدل منه، وهو الرفع والنصب والخفض، وفي جميع إعراب الفعل المبدل منه، وهو الرفع والنصب والجزم.

وَهُوَ؛ أَي: البدل من حيث هو عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ بدليل الاستقراء:

الأول: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ.

وهو بدل الشيء من الشيء الذي يوافقه في الماصدق^(٣) مع مخالفته له في المعنى.

والمشهور تسمية هذا البدل، بدل كل من كل، والاسم الذي ذكره المصنف أولى منه؛ لأنه ظاهر الصدق على اسم الله - تعالى - في مثل: ﴿صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾^(١) [إبراهيم: ١-٢] بخلاف ما ذكروه، فإنه لا يظهر صدقه عليه؛ لأن «الكل» عبارة عما له أجزاء، والله - سبحانه وتعالى - منزّه عن ذلك^(٤).

(١) في التصريح قال الشيخ خالد (٢/ ١٩٠) في أول باب البدل: «هذه التسمية للبصريين، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير».

(٢) في «م»: «المبدل» بدلًا من «التكرير».

(٣) في «م»: «صدق بدلًا من «الماصدق»، والماصدق: الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلي. المعجم الوسيط (ص ٥١١).

(٤) ويُسمَّى أيضًا البدل المطابق، وهي تسمية ابن مالك في الألفية والكافية الشافية فقد قال:



وَالثَّانِي: بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ.

أي: من كله، سواء كان ذلك البعض أزيد من الباقي، أو مساوياً له، أو دونه.

تنبيه:

منع الجمهور إدخال الألف واللام على «كل» و«بعض»؛ لأنهما مَعْرِفَتَانِ بنية الإضافة، ولا يجوز إدخال الألف واللام على المعرفة، فتعبير المصنف بقوله: «بدل البعض من الكل»، بإدخال الألف واللام عليهما، مبني على قول بعض النحويين بجواز ذلك^(١).

وَالثَّالِث: بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وهو بدل الشيء من الشيء الذي يكون بينه وبينه ملابسة بغير ما مرَّ.

وَالرَّابِع: بَدَلُ الْغَلَطِ^(٢)، وهو بدل الشيء من الشيء الذي ذكره المتكلم على سبيل الغلط. فإضافة البدل إلى الغلط لأدنى ملابسة، كما في قولهم: «كَوَكَبُ الْخُرْقَاءِ»^(٣).

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يلفى أو كمعطوف بـ«بل»

(١) قال ابن هشام في شرح قطر الندى (ص ٣٤٥-٣٤٦): «وإنما لم أقل: «بدل الكل من الكل» حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال «أل» على كل، وقد استعمله الزجاجي في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس».

(٢) وهو البدل المباين، وهو ثلاثة أنواع: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب، فبدل الغلط متعلق باللسان، وبدل النسيان متعلق بالجنان «القلب»، وبدل الإضراب متعلق باختلاف الإرادة، والبدل المباين لا يقع في كلام البليغ؛ لأنه إذا وقع في شيء منه أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة «بل». جامع الدروس العربية، الغلاييني (ص ٦٧٣).

(٣) يقصد: أن إضافة كلمة «بدل» إلى كلمة «الغلط» هي إضافة لأدنى ملابسة بينهما، كما في قولهم: «كوكب الخرقاء»، فـ«كوكب» مضافة إلى «الخرقاء» لأدنى ملابسة بينهما وهي أن هذه المرأة لا تعمل إلا عند طلوع هذا الكوكب المعروف «سهيل»، وهذا المثال جزء من

فبدل الشيء من الشيء في الاسم، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، ف«جاء»: فعل ماضٍ، و«زيد»: فاعل به، و«أخوك»: بدل من زيد، بدل الشيء من الشيء.

وبدل البعض من الكل، نحو: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلْثَيْهِ»، ف«أكل»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم في محل رفع على أنه فاعل به، و«الرغيف»: مفعول به، و«ثلثه»: بدل من الرغيف، بدل البعض من الكل.

وبدل الاشتمال، نحو: «نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، ف«نفع»: فعل ماضٍ، و«النون»: نون الوقاية، و«الياء»: ضمير المتكلم في محل نصب^(١) على أنه مفعول به، و«زيد»: فاعل به، و«علمه»: بدل من زيد، بدل الاشتمال.

وبدل الغلط، نحو: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، ف«رأى»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم في محل رفع على أنه فاعل به، و«زيداً»: مفعول به، و«الفرس»: بدل من «زيد» بدل الغلط.

وأخذ يبين وجه كون البدل هنا بدل الغلط، فقال: أَرَدْتُ -والخطاب للمتكلم- بقولك^(٢): «رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، أَنْ تَقُولَ: أي: ابتداء «رَأَيْتُ الْفَرَسَ»، من غير ذكر «زيد»، لأنه ليس مقصودك إلا الإخبار بأنك أبصرت «الفرس»، فَغَلِطْتَ في هذا الذي أردت أن تقوله، فَأَبْدَلْتَ؛ أي: عوضت «زَيْدًا»؛ أي: لفظ «زيد» مِنْهُ؛ أي: من لفظ «الفرس»، لأنك نطقت بـ«زيد» في مكان «الفرس».

بيت شعر هو: إِذَا كَوَّكَبَ الْخَرَفَاءُ لَاحَ بِسُحْرَةٍ... سُهَيْلٌ، أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ
وقد جاء في كتاب جامع الدروس العربية (ص ٦٥٢): قد يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى سبب بينهما (ويُسمون ذلك بالإضافة لأدنى ملابسة)، وذلك أنك تقول لرجل كنت قد اجتمعت به بالأمس في مكان: «انتظرني مكانك أمس»، فأضفت المكان إليه لأقل سبب، وهو اتفاق وجوده فيه، وليس المكان ملكاً له ولا خاصاً به، ومنه قول الشاعر: ...، وذكر البيت السابق.

(١) «نصب» سقطت من «م».

(٢) في «ط» و«ك» و«م»: «بقوله»، وأثبت «بقولك» لأن السياق يقتضيها.



فإن قلت: كان على المصنف أن يزيد بعد قوله: «فأبدلت زيداً منه»، هذه الكلمة وهي: «فأبدلت الفرس من زيد»؛ أي: جعلت «الفرس» بدلاً من «زيد»، بدل الغلط؛ لأنه لا يتم بيان وجه كون البديل هنا بدل الغلط، إلا بهذه الزيادة.

فالجواب: أن هذه الزيادة ظاهرة بعد تحقيق ما ذكره، فأغنى ذلك عن التصريح بها.

تنبيه:

لا بد في كل واحد من بدل البعض من الكل، وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود على المبدل منه، بخلاف بدل الشيء من الشيء، وبديل الغلط لا يحتاج شيء منهما إلى ذلك.

وقد يكون في تمثيله بالأمثلة المذكورة إشارة إلى كل من الأمرين.

تنبيه آخر:

قال الشاطبي^(١): أقسام البديل الأربعة، تجري في الفعل أيضًا^(٢):

فبدل الشيء من الشيء، مثل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ^(٦٨) يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ^(٦٩) [الفرقان: ٦٨، ٦٩] فإن معنى مضاعفة العذاب هي لقي الآثام^(٣).

(١) الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، اللخمي الغرناطي المالكي، الشهير بالشاطبي، من مؤلفاته: الأصول العربية، الاتفاق في علم الاشتقاق، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، عنوان التعريف بأسرار التكليف المشهور بالموافقات في الأصول، والاعتصام، توفي سنة تسعين وسبع مائة. انظر ترجمته في مقدمة كتاب المقاصد الشافية (١/١٤-١٤).

(٢) في هامش «ك» (ق ٢٠أ): «الظاهر أن قوله: «أقسام البديل الأربعة تجري في الفعل»، وقع سهواً من الناسخ، فينبغي أن يقال: أقسام البديل الأربعة الجارية في الاسم، أو التي تجري في الاسم، تجري في الفعل أيضًا».

(٣) الفعل «يضاعف»: بدل من الفعل «يلق».

وبدل البعض من الكل، مثل: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ».

وبدل الاشتمال، مثل قوله:

إِنْ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(١)

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة.

وبدل الغلط، مثل^(٢): «إِنْ تَأْتَيْنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ»، انتهى كلامه ملخصاً^(٣).

(١) أحد أبيات سيبويه الخمسين التي لم ينسبها إلى قائل معين في كتابه، وقال بعده: «فهذا عربي حسن». الكتاب (تحقيق: البكاء) (١/ ٢٢١)، وقد قاله الشاعر في شخص تقاعد وتكاسل عن مبايعة الملك والانقياد إليه.

الإعراب: إن: حرف توكيد، وعليّ: بتشديد الياء، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها مقدم، ولفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، وهو واو القسم، وأن: حرف مصدري ونصب واستقبال، وتبايعا: فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم إن مؤخر، والتقدير: إن مبايعتك والله واجبة عليّ، وتؤخذ: بالنصب بدل اشتمال من تبايعا، وبدل المنصوب منصوب، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وكرهاً: مفعول مطلق على تقدير مضاف؛ أي: أخذ كُره، أو منصوب على الحالية من الضمير المستتر في تؤخذ، ويؤول كرهاً بـ«كارهاً» وهو أنسب بقوله طائعاً، وأو: حرف عطف، وتجيء فعل مضارع معطوف على تؤخذ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وطائعاً: حال من الضمير المستتر في تجيء، يعني: والله إن إعطائك العهود والمواثيق للملك على طاعتك له وانقيادك إليه وأخذك لأجله كارهاً أو مجيئاً طائعاً أمر واجب عليّ وأنا المطالب به.

الشاهد: «تبايعا تؤخذ» حيث أبدل الفعل «تؤخذ» من الفعل «تبايعا» بدل اشتمال، فهو بدل مفرد من مفرد؛ بدليل ظهور الإعراب في كل، وهو جائز أيضاً. شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد المنعم الجرجاوي (ص ١٧٩).

(٢) «مثل» سقطت من «ط».

(٣) أي: انتهى كلام الشاطبي، راجع كلام الشاطبي بالتفصيل في المقاصد الشافية (٥/ ٢٢٩ - ٢٣١)، وهناك اختلاف في بعض الأمثلة، وانظر شرح الأزهري على الأجرومية (ص ٣٥).



وإنما اقتصر المصنف على أمثلة أقسام البدل التي للاسم للاختصار، مع
أن الاسم أشرف من الفعل^(١).

(١) في هامش «ك» (ق ٢٠أ): «الظاهر أن أصل العبارة: وإنما اقتصر المصنف على أمثلة أقسام البدل التي للاسم للاختصار، ولأن الاسم أشرف من الفعل؛ لأن قوله: «مع أن الاسم أشرف من الفعل» يقتضي أن يكون الفعل أشرف من الاسم. فتأمل».





باب

منصوبات الأسماء





بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ دُونَ مَنْصُوبَاتِ الْأَفْعَالِ

هذا بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ دُونَ مَنْصُوبَاتِ الْأَفْعَالِ؛ وهي الأفعال المضارعة الداخل عليها واحد من النواصب العشرة، للعلم بها مما مرَّ في الكلام على الفعل المضارع، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا.

الْمَنْصُوبَاتُ، جمع منصوب، صفة للاسم كما تقرر، وصفة المذكر الذي لا يعقل؛ يجوز جمعه بالآلف والتاء قياسًا مطردًا كما مرَّ في المرفوعات. خَمْسَةَ عَشَرَ^(١) نوعًا، وهي: أي: المنصوبات، أو الخمسة عشر، على سبيل الإجمال والتعداد^(٢):

المَفْعُولُ بِهِ، مثل: «ضَرَبْتُ زَيْدًا».

وَالْمَصْدَرُ؛ أي: المفعول المطلق؛ فإنه يسمَّى مصدرًا، كما أفاده بعض الأئمة^(٣)، مثل: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا».

وظَرَفُ الزَّمَانِ، مثل: «صُمْتُ يَوْمًا».

(١) قال المصنف: خمسة عشر، وذكر أربعة عشر نوعًا من المنصوبات. قال بعض العلماء ومنهم صاحب الشرح «العصامي»: نسي ما الحجازية، وقال آخرون: ترك مفعولي ظننت، وعدَّ بعضهم ظرفي الزمان والمكان واحدًا، وخبر كان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها واحدًا، وعدَّ كل واحد من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدًا.

(٢) في «ط»: «التعدد» بدلًا من «التعداد».

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع (٩٤/٣): «قال أبو حيان: تسمية ما انتصب مصدرًا مفعولًا مطلقًا هو قول النحويين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متسع...». وصاحب البسيط هو: محمد أبو عبد الله ضياء الدين بن العُلج، وقال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (٤٩٠/١): «وهذه التسمية للبصريين، وأما غيرهم فلا يسمي مفعولًا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول».



وَوَظَرَفُ الْمَكَانِ، مثل: «سِرْتُ أَمَامَكَ».

ويعبر عن هذين الظرفين بـ«المفعول فيه»^(١).

وَالْحَالُ، مثل: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَالْتَّمِيزُ، مثل: «عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا»، و«طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا».

وَأَسْمُ لَا؛ يعني النافية للجنس، مثل: «لَا رَجُلَ قَائِمٌ».

وَالْمُسْتَثْنَى، وسَمَاهُ الجوهري^(٢): مفعولاً دونه^(٣)، مثل: «جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا».

وَعَدُّ المصنّف التمييز والمستثنى من المنصوبات مبنيٌّ على التغليب، لا على سبيل الحقيقة؛ لأنَّ كلاَّ منهما قد يكون مخفوضًا، كما يكون منصوبًا، والمستثنى قد يكون مرفوعًا.

وَالْمُنَادَى، مثل: «يَا غُلَامَ زَيْدٍ».

فإن قلت: قد لا يكون المنادى منصوبًا، بل مبنيًا على الضم، أو نائبه^(٤)، مثل: «يَا زَيْدٌ»، و«يَا زَيْدَانِ»، و«يَا زَيْدُونَ».

(١) يُسَمَّى المفعول فيه عند البصريين: ظرفًا، واعترض الكوفيون على هذه التسمية، وتجاوزوا في ذلك واصطلحوا عليه، والفراء يسميه: محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف: صفات. راجع التصريح (١/٥١٥)، وحاشية الصبان (٢/١٢٥).

(٢) الإمام أبو نصر الفارابي إسماعيل بن حماد الجوهري، من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعلمًا، وأصله من فاراب من بلاد الترك، كان إمامًا في اللغة والأدب، صنّف كتابًا في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح في اللغة، مات مترديًا من سطح داره بنيسابور سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وقيل: سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، وقيل في حدود الأربعمئة. إنباه الرواة (١/٢٢٩-٢٣٣)، بغية الوعاة (١/٤٤٦-٤٤٨).

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في شرح قطر الندى (ص ٢٢٦).

(٤) نائب الضم في الأسماء: الألف والواو.



فهل عدَّ المصنّف له في ^(١) المنصوبات مبنياً على التغليب أيضاً؟

فالجواب: أنه يحتمل ذلك، ويحتمل أن يكون عده منها؛ لأن المراد بالمنصوبات أعم من المنصوبات لفظاً أو محلاً، فيكون المنادى المذكور داخلاً فيها؛ لأنه في الحالة المذكورة منصوب محلاً، كما يعلم مما يأتي، وهذا الجواب أولى.

وإنما ذكر المنادى مع أنه قسم من المفعول به - وقد ذكر المفعول به -؛ لتمييزه باسم على حدة وانفراده بأحكام.

وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ - بفتح الهمزة -، وقد تُكسر، مثل: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا».

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وسماه سيبويه: مفعولاً به ^(٢)، مثل: «سِرْتُ وَالنَّيْلَ».

وَخَبَرُ كَانَ وَإِحْدَى أَخَوَاتِهَا، مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا».

وَأَسْمُ إِنَّ - بكسر الهمزة وفتح النون المشددة - وَإِحْدَى أَخَوَاتِهَا، مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

ولم يتعرض للمفعولين في باب «ظن» وأخواتها لأنهما داخلان في المفعول به وقد سبق، ويأتي ^(٣) ذكره.

وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ، بدليل الاستقراء، كما مرَّ في باب المرفوعات: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالبَدَلُ.

(١) في «م»: كلمة «من» بدلاً من «في».

(٢) ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٢٤٧) ذكر هذه التسمية ونسبها لسيبويه، قال: «وربما سمّاه سيبويه مفعولاً به»، وفي الكتاب (تحقيق: البكاء) (١/٣٨٩) قال سيبويه: «هذا باب ما يضمّر فيه الفعل، ويتنصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه، ومفعول به».

(٣) «ويأتي» سقطت من «م».



وستمر بك هذه المنصوبات نوعاً نوعاً في أبواب.

تنبيه:

بقي على المصنف من المنصوبات، خبر «ما» و«لا» النافيتين في لغة أهل الحجاز، وخبر «إن» النافية في لغة أهل العالية^(١)، وخبر «لأت» في كل لغة، مثل: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا»، و«لَا رَجُلٌ قَاعِدًا»، و«إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«لَأَتَ حِينَ مَنَاصٍ» [ص: ٣] بنصب «حين»^(٢).

ولهذا الكلام تنمة مرت في المرفوعات فتذكر^(٣).

(١) أهل العالية: المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٢) تُسمَّى هذه الحروف «ما ولا وإن ولات» المشبهات بـ«ليس»؛ فهي تعمل عمل «ليس».

(٣) في هامش «ك» (ق ٢٠ ب): «التنمة التي أشار إليها الشيخ - رضي الله تعالى عنه - أنها مرت في المرفوعات، قول المصنف: وقد يعتذر عن تركه «لا» و«إن» و«لأت»، بأنه جرى على مذهب من يرى أنها لا تعمل أصلاً، وقد يعتذر عن تركه «لا» بوجه آخر وهو أنها لا تعمل إلا في الضرورة على ما جزم به بعض النحويين، واقتضى كلام بعضهم أنه مذهب الجمهور». راجع باب مرفوعات الأسماء (ص ٩٤).



بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

هذا بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ، وكثيرًا ما تحذف الصلة فيقال: المفعول^(١).

الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ: الاسمُ الصريحُ أو المؤول به، الْمَنْصُوبُ لفظًا أو تقديرًا أو محلاً، الَّذِي يَقَعُ بِهِ؛ أي: عليه الْفِعْلُ.

والمراد بوقوعه عليه؛ تعلقه به بحيث لا يعقل بدونه، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، ف«زيدًا»: مفعول به؛ لأنه اسم منصوب وقع عليه الفعل، وهو الضرب، إذ هو متعلق به، بحيث لا يعقل بدونه، إذ لا يعقل «ضرب» بلا مضروب، كما لا يعقل بلا ضارب.

و«رَكِبْتُ الْفَرَسَ»، ف«الفرس»: مفعول به؛ لأنه اسم منصوب وقع عليه الفعل، وهو الركوب، إذ هو متعلق به، بحيث لا يعقل بدونه، إذ لا يعقل ركوب بلا مركوب، كما لا يعقل بلا راكب.

وَهُوَ؛ أي: المفعول به قِسْمَانِ: مفعول به ظَاهِرٌ، ومفعول به مُضْمَرٌ.
فالمفعول به الظَّاهِرُ، نحو مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ من «زيدًا» في: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»،
«والفرس» في: «رَكِبْتُ الْفَرَسَ».

والمفعول به الْمُضْمَرُ قِسْمَانِ أَيْضًا: مضمَر مُتَّصِلٌ، ومضمَر مُنْفَصِلٌ^(٢).
فالمضمَر الْمُتَّصِلُ، هو: المضمَر الذي لا يقع بعد «إلا» في الاختيار،

(١) في «م»: «مفعول» بدلًا من «المفعول».

(٢) الضمير المتصل: هو ما لا يتبدأ به، ولا يقع بعد «إلا» إلا في ضرورة الشعر، والضمير المنفصل: هو ما يصح الابتداء به، كما يصح وقوعه بعد «إلا» على كل حال.



وهو اثنا عشر ضميرًا:

الأول: ضمير المتكلم وحده، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَنِي زَيْدٌ»، فـ«الياء» من «ضَرَبَنِي»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والثاني: ضمير المتكلم وحده معظماً لنفسه، أو معه غيره، نحو قولك: «ضَرَبْنَا زَيْدٌ»، فـ«نا» ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والثالث: ضمير الواحد المخاطب، نحو قولك: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ»، فـ«الكاف» المفتوحة: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والرابع: ضمير الواحدة المخاطبة، نحو قولك: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ»، فـ«الكاف» المكسورة: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والخامس: ضمير الاثنين المخاطبين، أو الثنتين المخاطبتين، نحو قولك: «ضَرَبَكُمَا زَيْدٌ»، فـ«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الميم» و«الألف»: حرفان دالان على التثنية^(١).

والسادس: ضمير جماعة الذكور المخاطبين، نحو قولك: «ضَرَبَكُمْ زَيْدٌ»، فـ«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به^(٢)، و«الميم»: حرف دال على الجمع والتذكير.

والسابع: ضمير جماعة الإناث المخاطبات، نحو قولك: «ضَرَبَكُنَّ زَيْدٌ»، فـ«الكاف»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«النون» المشددة المفتوحة^(٣): حرف دال على الجمع والتأنيث.

(١) سبق بيان أن الميم حرف عماد، في باب الفاعل (ص ٩٧).

(٢) «به» سقطت من «ط».

(٣) في «م»: «والنون الأولى من النون المشددة المفتوحة».



والثامن: ضمير الواحد الغائب، نحو قولك: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو»، ف«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والتاسع: ضمير الواحدة الغائبة، نحو قولك: «هِنْدٌ ضَرَبَهَا زَيْدٌ»، ف«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به.

والعاشر: ضمير الاثنين الغائبين، أو الشنتين الغائبتين، نحو قولك: «الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ ضَرَبَهُمَا عَمْرُو»، ف«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الميم» و«الألف»: حرفان دالان على التثنية^(١).

والحادي عشر: ضمير جماعة الذكور الغائبين، نحو قولك: «الزَّيْدُونَ ضَرَبَهُمْ عَمْرُو»، ف«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الميم»: حرف دال على الجمعية والتذكير.

والثاني عشر: ضمير جماعة الإناث الغائبات، نحو قولك: «الْهِنْدَاتُ ضَرَبَهُنَّ عَمْرُو»، ف«الهاء»: ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول به^(٢)، و«النون» المشددة المفتوحة^(٣): حرف دال على الجمعية والتأنيث.

ولا تقع «الهاء» و«الكاف»^(٤) في موضع الرفع أصلاً، وإنما تقعان في موضع النصب أو الخفض^(٥).

(١) سبق بيان أن الميم حرف عماد، في باب الفاعل (ص ٩٧).

(٢) «به» سقطت من «م».

(٣) في «م»: «والنون الأولى من النون المشددة المفتوحة».

(٤) في «م» زيادة: «المتصلان».

(٥) ضمائر الرفع المتصلة: «واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة وتاء الفاعل ونون النسوة»، وضمائر النصب والجر: «هاء الغيبة وياء المتكلم وكاف المخاطب»، وأما «نا» فتأتي ضمير رفع ونصب وجر.



وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّفَصِّلُ، وهو: المضمَر الذي يقع بعد إِلَّا في الاختيار، اثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا أَيضًا:

الأول: ضمير المتكلم وحده، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّاي» ^(١) أَكْرَمْتُ، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه ^(٢) مفعول به، و«الياء» المتصلة به: حرف دال على المتكلم.

والثاني: ضمير المتكلم وحده معظمًا لنفسه، أو معه غيره، نحو قولك: «إِيَّانَا أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«نا»: حرف دال على التعظيم أو المشاركة.

والثالث: ضمير الواحد المخاطب، نحو قولك: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الكاف» المفتوحة المتصلة به: حرف دال على الخطاب والتذكير ^(٣).

والرابع: ضمير الواحدة المخاطبة، نحو قولك: «إِيَّاكِ أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الكاف» المكسورة المتصلة به ^(٤): حرف دال على الخطاب والتأنيث ^(٥).

والخامس: ضمير الاثنين المخاطبين، أو الشتين المخاطبتين، نحو قولك: «إِيَّاكُمَا أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الكاف»: حرف دال على الخطاب، و«الميم» و«الألف»: حرفان دالان على

(١) في «م»: «إياك» بدلًا من «إيائي».

(٢) «على أنه» سقطت من «ط».

(٣) «التذكير» سقطت من «م».

(٤) «به» سقطت من «ط».

(٥) «التأنيث» سقطت من «م».



التثنية^(١).

والسادس: ضمير جماعة الذكور المخاطبين، نحو قولك: «إِيَّاكُمْ أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الكاف»: حرف دال على الخطاب، و«الميم»: حرف دال على الجمعية والتذكير.

والسابع: ضمير جماعة الإناث المخاطبات، نحو قولك: «إِيَّاكنَّ أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الكاف»: حرف دال على الخطاب، و«النون» المشددة^(٢): حرف دال على الجمعية والتأنيث.

والثامن: ضمير الواحد الغائب، نحو قولك: «إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الهاء»: حرف دال على الغيبة والتذكير.

والتاسع: ضمير الواحدة الغائبة، نحو قولك: «إِيَّاهَا أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الهاء» و«الألف»: حرفان دالان على الغيبة والتأنيث.

والعاشر: ضمير الاثنين الغائبين، أو الثنتين الغائبتين، نحو قولك: «إِيَّاهُمَا أَكْرَمْتُ»، فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الهاء» و«الميم» و«الألف»: حروف دالة على التثنية والغيبة^(٣).

والحادي عشر: ضمير جماعة الذكور الغائبين، نحو قولك: «إِيَّاهُمْ

(١) سبق بيان أن الميم حرف عماد، في باب الفاعل (ص ٩٧).

(٢) في «م»: «والنون الأولى من النون المشددة».

(٣) «والغيبة» سقطت من «ط»، وقد يحدث لبس في هذه الجملة وتفصيلها كالتالي: «الهاء»: ضمير الغيبة، و«الميم» و«الألف»: حرفان دالان على التثنية، وسبق الكلام على أن الميم تعرب: حرف عماد. انظر باب الفاعل (ص ٩٧).

أَكْرَمْتُ» فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الهاء» و«الميم»: حرفان دالان على الجمعية والتذكير.

والثاني عشر: ضمير جماعة الإناث الغائبات، نحو قولك: «إِيَّاهُنَّ أَكْرَمْتُ» فـ«إيا»: ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول به، و«الهاء» و«النون» المشددة^(١): حرفان دالان على الغيبة والجمعية والتأنيث.

(١) في «م»: «والنون الأولى من النون المشددة».



بَابُ الْمَصْدَرِ

هذا بَابُ الْمَصْدَرِ، وقد عرفت مما مرَّ أن معناه المراد هنا: المفعول المطلق^(١).

الْمَصْدَرُ بالمعنى المذكور، هُوَ: الاسمُ الصريح كما هو الظاهر، وأما المؤول فلا يقع مفعولاً مطلقاً أصلاً كما نصَّ عليه غير واحد^(٢).

وتعبيره بالاسم أحسن من تعبير بعضهم بالمصدر؛ لأن المفعول المطلق كثيراً ما يكون^(٣) غير مصدر، مثل^(٤): «قُمْتُ ذَاكَ»، مشيراً بـ«ذاك» إلى القيام، فـ«ذاك» مفعول مطلق^(٥)، وظاهر أنه اسم إشارة وليس مصدراً.

(١) يُسَمَّى المصدر بالمفعول المطلق؛ أي: الذي لم يُقَيَّد بصله ظرف أو جار ومجرور بأن يقال: مفعول معه أو مفعول به أو مفعول له أو مفعول فيه، ويقال في سبب إطلاقه: إنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل؛ إذ لا يوجد من الفعل إلا ذلك الحدث؛ نحو: «قام المريض قياماً»، فالمرريض قد أوجد القيام نفسه، وأحدثه حقاً بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات، فإنه لم يوجد لها، وإنما سميت باسمها باعتبار إصاق الفعل بها، أو وقوعه لأجلها، أو معها، أو فيها؛ فلذلك لا تسمى مفعولاً إلا مقيدة بشيء بعدها. النحو الوافي هامش ١ (٢٠٤/٢).

(٢) ممن نص على عدم وقوع المصدر المؤول مفعولاً مطلقاً: السيوطي في همع الهوامع، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني على الألفية، والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية.

(٣) في «م»: «كثيراً إما أن يكون».

(٤) «مثل» سقطت من «ط».

(٥) ذاك: نائب عن المصدر في الدلالة على المفعول المطلق وهو اسم إشارة، وكذا ينوب عنه: اسم المصدر، وصفته، وضميره العائد إليه، ومرادفه، ومصدر يلاقيه في الاشتقاق، وما يدل على نوعه، وما يدل على عدده، وما يدل على آتته، و«ما» و«أي» الاستفهاميتين، و«ما» و«مهما» و«أي» الشرطيات، ولفظ «كل» و«بعض» و«أي» الكمالية مضافات إلى المصدر، واسم الإشارة مشأراً به إلى المصدر. جامع الدروس العربية، الغلاييني (ص ٥٠٧-٥٠٩).



الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي حَالِ تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، فخرج بقوله: «المنصوب» الاسم المرفوع والاسم المخفوض، وبما بعده بقية المنصوبات، نَحْوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا»، فـ«ضربًا»: مفعول مطلق؛ لأنه اسم منصوب جاء ثالثًا في تصريف الفعل.

تنبيهان:

الأول: قوله: «ثالثًا»: حال من الضمير المستتر في قوله: «يجيء» العائد على الاسم، ويجوز أن يكون خبرًا لقوله: «يجيء» على تضمينه معنى الصيرورة، وأن يكون خبرًا له أيضًا، على تضمينه معنى الكون.

لكن هذين الوجهين يتوقفان على كون التضمين قياسيًا، والذي رجّحه أبو حيان وابن هشام أنه سماعي^(١).

الثاني: هذا التعريف غير تام؛ لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرًا كما مرّ.

ويمكن الجواب عنه: بأن المراد بقوله: «يجيء ثالثًا في تصريف الفعل»، أنه يجيء كذلك حقيقةً أو حكمًا، والمفعول المطلق فيما مرّ، وإن لم يجيء ثالثًا في تصريف الفعل حقيقةً، لكنه جاء ثالثًا في تصريفه حكمًا من جهة أنه بمعنى المصدر الذي جاء ثالثًا في تصريف الفعل حقيقةً.

(١) قال ابن هشام في المغني (٢/ ٣٤١-٣٤٢): «قد يُشْرَبون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضمينًا، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»، وقال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (١/ ٥٣٦): «واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثر على أنه قياسي، وضابطه: أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام»، وفي النحو الوافي (٢/ ٥٦٤-٥٩٥) بحث نفيس قدمه أ/ عباس حسن عرض خلاله قرار مجمع اللغة العربية في التضمين، ورأيه.



وَهُوَ؛ أي: المصدر بالمعنى المذكور قِسْمَانِ: مصدر لَفْظِيٌّ، ومصدر مَعْنَوِيٌّ، وَبَيْنَهُمَا بقوله:

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ؛ أي: لفظ المصدر لَفْظَ فِعْلِهِ؛ أي: الفعل الناصب له، وحقيقة اللفظ مجموع المادة التي هي عبارة عن الحروف الأصول، والهيئة التي هي عبارة عن الحروف الزوائد والحركات والسكنات.

والمراد باللفظ هنا أولاً وثانياً وفيما يأتي هو المادة لا غير، فَهُوَ؛ أي: المصدر مصدر لَفْظِيٌّ؛ لموافقته لفعله في اللفظ، نَحْوُ: «قَتَلَهُ قَتْلًا»، فـ«قَتَلًا»: مصدر لفظي؛ لأنه وافق لفظه لفظ فعله، ألا ترى أن مادته التي هي القاف والتاء واللام، هي بعينها مادة فعله الذي هو «قتل»، وإن كان مخالفاً له في الهيئة؟

وَإِنْ وَافَقَ؛ أي: المصدر باعتبار معناه مَعْنَى فِعْلِهِ؛ أي: الفعل الناصب له -وظاهر أن المراد بالمعنى هنا الحدث^(١) خاصة- دُونَ لَفْظِهِ؛ أي: لفظ الفعل، بأن خالفه في مادته، فَهُوَ مصدر مَعْنَوِيٌّ؛ لموافقته لفعله في المعنى.

فَإِنْ قُلْتُ: كما أن القسم الأول موافق لفعله في اللفظ، هو أيضاً موافق لفعله في المعنى، فلا شيء لم يُسَمَّ بالمعنوي؟

فالجواب: أنه إنما لم يُسَمَّ بذلك خوفاً من التباسه بالقسم الثاني، نَحْوُ: «جَلَسْتُ قُعُودًا»، وَ«قُمْتُ وَقُوفًا»^(٢).

فقوله: «قُعُودًا» مصدر معنوي؛ لأنه موافق لفعله الذي هو «جلس» في المعنى دون اللفظ؛ لأن مادته القاف والعين والdal، ومادة فعله الجيم واللام والسين.

(١) في «م»: «الحدوث» بدلاً من «الحدث».

(٢) في هامش «ك» (ق ٢٢أ): «كأن النكتة في تعدد المثال هنا دون الأول، أن الأول متفق عليه، بخلاف الثاني فقد لغاه بعض النحويين، فناسب تأكيد ثبوته بالتعدد». منه. دام مجده.



و«وقوفاً» أيضاً مصدر معنوي؛ لأنه موافق لفعله الذي هو «قام» في المعنى دون اللفظ؛ لأن مادته الواو الأولى^(١) والقاف والفاء، ومادة فعله القاف والواو^(٢) والميم^(٣).

تنبيه:

قد يعترض على جعله «قعوداً» في المثال الأول مصدرًا معنويًا بأنه لا يوافق معنى فعله، فإن «القعود» ما كان عن قيام، و«الجلوس» ما كان عن اضطجاع. ويجاب: بأن هذه مقالة لبعضهم، والمشهور أنهما بمعنى واحد، فليكن تمثيل المصنف بذلك مبنياً على هذا القول، على أنه لا يلزم في المثال أن يكون محققاً، بل يجوز أن يكون فرضياً، فليكن تمثيله بذلك مبنياً على فرض أنهما بمعنى واحد، وإن كانا في نفس الأمر متباينين. ولتجوزهم أن يكون المثال فرضياً، شاع فيما بينهم أن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

(١) «الأولى» سقطت من «م».

(٢) في «ط» و«م»: «الألف» بدلاً من «الواو».

(٣) لأن أصل الفعل «قام» «يقوم» فمادته الأولى: «قوم».



بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

هذا بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ، المعبر عنهما كما مرَّ بالمفعول

فيه^(١).

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».

فخرج بإضافة الاسم^(٢) إلى الزمان، اسم غيره.

وبقوله: «المنصوب»، اسم الزمان المرفوع، واسم الزمان المخفوض^(٣).

وبقوله: «بتقدير في»، بقية المنصوبات، حتى الزمان المخفوض بـ«في»،

مثل: «سِرْتُ فِي الْيَوْمِ»، فـ«اليوم» هنا: مفعول به بواسطة حرف الجر الذي هو «في»، وليس ظرفاً ولا مفعولاً فيه، خلافاً لابن الحاجب^{(٤)(٥)}.

(١) سبق الحديث في أول باب المنصوبات (ص ١٥٢) عن هذه التسمية.

(٢) في «ط»: كلمة «اسم» بدلاً من «الاسم».

(٣) اسم الزمان إذا وقع في موضع رفع، رُفِعَ نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك. أو في موضع جر، جُرَّ، نحو: سرت في يوم الجمعة.

(٤) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين بن الحاجب الكردي الدويني الأصل، الإنشائي المولد، ولد بعد سنة سبعين - أو إحدى وسبعين - وخمسائة بإسنا في صعيد مصر، صنّف في النحو: الكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها، وفي التصريف: الشافية وشرحها، وفي العروض قصيدة، وشرح المفصل بشرح سمّاه الإيضاح، توفي سنة ست وأربعين وستمائة. بغية الوعاة (٢/ ١٣٤ - ١٣٥)، البلغة (ص ١٩٦ - ١٩٧).

(٥) جاء في شرح الرضي لكافية لابن الحاجب (٢/ ٣): «قال ابن الحاجب: المفعول فيه: هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان»، ثم قال الرضي معلقاً على ذلك: «واحترز بقوله: مذكور، عن نحو قولك: «يوم الجمعة يوم مبارك»، فإنه لا بد أن يفعل في يوم الجمعة فعل، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه، ونحو: «يوم الجمعة» في قولك: «خرجت في يوم الجمعة»، داخل في هذا الحد، ولهذا قال بعد: وشرط نصبه: تقدير «في»، يعني أن «المفعول فيه» ضربان: ما يظهر فيه «في»، وما ينتصب بتقديره،

ولا فرق في انتصاب اسم الزمان بتقدير «في»، بين أن يكون مبهمًا، وأن يكون مختصًا^(١).

نَحْوُ: «اليَوْمَ» - بفتح الميم - على سبيل الحكاية لفتح^(٢)، علامة للنصب على الظرفية في نحو: «سِرْتُ اليَوْمَ»، وهكذا الكلام في البقية.

و«اليوم»: هو المدة من طلوع الشمس إلى غروبها شرعًا.

وهو لغة: بمعنى الوقت، ليلاً كان أو نهارًا، طويلًا كان أو قصيرًا.

والمراد في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، مطلق الوقت لعدم الشمس، نقله الوالد^(٣) - رحمه الله تعالى - في بعض تذاكره عن تفسير مولانا حافظ محمود^(٤)، المسمى: «بحر الحقائق»^(٥).

وشرط نصبه بتقديره، وأما إذا ظهر، فلا بد من جره، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في» فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور». والأشموني في شرح الألفية (١/ ٢١٨) بصدد حديثه عن المفعول فيه قال: «الاحتراز بقيد... «وبمعنى في دون لفظها» من نحو: «سرت في يوم الجمعة»، و«جلست في مكانك»، فإنه لا يسمى ظرفًا في الاصطلاح على الأرجح».

(١) يجوز نصب اسم الزمان مبهمًا كان أو مختصًا، والمبهم: ما دل على مقدار غير معين ولا محدود، مثل: لحظة، وقت، زمان، حين، والمختص: ما دل على مقدار محدود من الزمان، مثل: يوم، أسبوع، شهر، سنة، عام.

(٢) الحكاية: عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة، وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل. كتاب التعريفات للجرجاني (ص ١٥٥).

(٣) يقصد والده؛ لأنه من شيوخه كما في ترجمة المؤلف.

(٤) في «م»: زيادة «الفرسي».

(٥) جاء في كتاب طبقات المفسرين (٢/ ٣١٧): «محمود الحافظ الطوسي، كذا بخط يده من غير زيادة، له تفسير سماه «بحر الحقائق وكنز الدقائق» قال في آخره إنه فرغ منه في يوم الإثنين من سلخ الشهر المبارك رمضان، سنة اثنتين وستين وسبعمئة، ببلدة هراة».



ثم قال الوالد - رحمه الله تعالى - ^(١): قلت: من جملة معاني اليوم؛ الوقت الذي هو من طلوع الشمس إلى طلوعها، أو من غروبها إلى غروبها، وهو معنى شائع، لا سيّما في كتب النجوم ^(٢).

و«اللَّيْلَةُ»: وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، مثل: «اعْتَكَفْتُ لَيْلَةً».

و«غُدْوَةٌ»: وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وتستعمل معرفة، فتكون غير منصرفة للعلمية والتأنيث ولا تنون، ونكرة، فتكون منصرفة وتنون، مثل: «أَزُورُكَ غُدْوَةً».

و«بُكْرَةٌ»: وهي أول النهار، وتستعمل: منصرفة، وغير منصرفة، كما مرّ في «غدوة»، مثل: «أَجِيْتُكَ بُكْرَةً».

و«سَحْرًا»: وهو السدس الآخر من الليل، ويستعمل منصرفًا وغير منصرف ^(٣)، كاللَّذَيْنِ قبله، مثل: «جِئْتُكَ سَحْرًا، وَسَحْرًا».

و«غَدَاً»: وهو اليوم الذي بعد يومك بليلة، مثل: «أُكْرِمُكَ غَدَاً».

و«عَتَمَةً»: وهي ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق، وقيل: وقت صلاة العشاء الآخرة، مثل: «أَتَيْتُكَ عَتَمَةً».

و«صَبَاحًا»: وهو من نصف الليل إلى الظهر، مثل: «انْتَظِرْنِي صَبَاحًا».

و«مَسَاءً»: وهو من الظهر إلى آخر نصف الليل الأول، مثل: «انْتَظَرْتُكَ مَسَاءً».

(١) «قال الوالد - رحمه الله تعالى - سقطت من «م».

(٢) علم النجوم: هو علم يعرف به أحوال الشمس والقمر وغيرهما من بعض النجوم. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (٢/ ١٦٨٣).

(٣) في هامش «ك» (ق ٢٢ب) «للعلمية والعدل». منه.

و«أَبَدًا»: وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له، مثل: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَبَدًا».
و«أَمَدًا»: وهو بمعنى أبداً، مثل: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَمَدًا».
و«حِينًا»: وهو الوقت مطلقاً، مثل: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ المذكور
من أسماء الزمان المنصوبة بتقدير «في» مثل: «وَقْتًا وَزَمَنًا وَسَاعَةً»، وغير ذلك.

فائدة:

الاسم إما منصرف أو غير منصرف، وقد مرَّ بيان ذلك، والظرف:
إما متصرف، وهو: ما لا يلزم النصب على الظرفية، أو الخفض بـ«من».
أو غير متصرف، وهو: ما يلزم ذلك.

فمن هذه الأمثلة:

ما هو منصرف متصرف كـ«اليوم».

ومنها ما ليس بمنصرف ولا متصرف، مثل: «سحر» إذا كان علماً.

ومنها ما هو منصرف غير متصرف، مثل: «عتمة» و«مساء».

ومنها ما هو متصرف غير منصرف، مثل: «غدوة» و«بكرة» علمين.

وظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ: اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».

فخرج بإضافة الاسم إلى المكان، اسم غير المكان.

وبقوله: «المنصوب» اسم المكان المرفوع، واسم المكان المخفوض.

وبقوله: «بتقدير في» بقية المنصوبات، حتى اسم المكان المخفوض

بـ«في»، مثل: «سِرْتُ فِي أَرْضٍ»، فـ«الأرض» هنا: مفعول به بواسطة حرف



الخفض، وهو «في» وليس ظرفاً، ولا مفعولاً فيه، خلافاً لابن الحاجب^(١)،
نَحْوُ: «أَمَامَ» - بفتح الميم - على سبيل الحكاية لفتحها علامة للنصب على
الظرفية، في مثل: «انْطَلَقْتُ أَمَامَكَ»، وهكذا الكلام في البقية.

وَ«خَلْفَ» وهو بمعنى «وراء»، مثل: «صَلَّيْتُ خَلْفَكَ».

وَ«قُدَّامَ»، مثل: «قُمْتُ قُدَّامَكَ».

وَ«وَرَاءَ» بالمد، مثل: «سِرْتُ وَرَاءَكَ».

وَ«فَوْقَ»، مثل: «جَلَسْتُ فَوْقَ الْمِنْبَرِ».

وَ«تَحْتَ»، مثل: «أَقَمْتُ تَحْتَ الشَّجَرَةِ».

وَ«عِنْدَ»: وهي اسم لمكان الحضور أو زمانه، وعينها مكسورة، وقد تضم،
وقد تفتح^(٢)، مثل: «مَكَّثْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، و«جِئْتُكَ عِنْدَ^(٣) طُلُوعِ الشَّمْسِ».

وَ«مَعَ» - بفتح العين - وقد تسكن، وهي اسم لمكان^(٤) الاجتماع، مثل:
«قَعَدْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وتكون:

بمعنى «عند»، مثل: «ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ»؛ أي: «من عنده».

وتكون اسماً لزمان الاجتماع، مثل: «جِئْتُ مَعَ الْعَصْرِ».

وإذا كانت غير مضافة، فقال ابن مالك: هي بمعنى «جميعاً».

(١) سبق في أول هذا الباب (ص ١٦٥).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٢٣٥): «وكسر عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها».

(٣) «عند» سقطت من: «م».

(٤) في «ط»: كلمة «مكان» بدلاً من «المكان».



قال بعضهم: وهو مخالف لقول ثعلب^(١)، إذا قلت: «جَاءَ جَمِيعًا»، احتمل أن فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلت: «جَاءَ مَعًا»، فالوقت واحد، انتهى^(٢).

وتستعمل «مَعًا» للجماعة، كما تستعمل للثنتين، فيقال: «جَاءَ الْقَوْمُ مَعًا».

و«إِزَاءً» - بالمد - مثل: «جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ»؛ أي: مقابله.

و«حِذَاءً» - بالذال المعجمة والمد - بمعنى «إِزَاءً»، مثل: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ».

و«تِلْقَاءً» - بكسر التاء والمد - بمعنى «إِزَاءً» أيضًا، مثل: «جَلَسْتُ تِلْقَاءَ زَيْدٍ».

و«هُنَا» - بضم الهاء وتخفيف النون - اسم إشارة للمكان القريب، مثل: «جَلَسْتُ هُنَا»، كذا قال بعضهم، وكأنه ضبط للرواية، أو اختيار لما هو الأشهر، وإلا فيحتمل أن يكون «هنا» بفتح الهاء أو كسرهما مع تشديد النون فيهما، وهي اسم إشارة للمكان البعيد^(٣).

(١) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، أبو العباس النحوي الشيباني المعروف بـ(ثعلب)، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة مائتين، روى عنه محمد بن العباس اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد، صنف: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، وغيرها، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين، ودفن في باب الشام. إنباه الرواة (١/ ١٧٣ - ١٨٦)، بغية الوعاة (١/ ٣٩٦ - ٣٩٨).

(٢) راجع شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣٨ - ٢٤٢).

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٥٠ - ٢٥١): «من قال في الإشارة إلى الشخص القريب «ذا» قال في الإشارة إلى المكان القريب «هنا»... ويشار إلى المكان البعيد بـ«ثم»، و«هنا» و«هنا»... وكل هذه الأسماء المشار بها إلى المكان لا تفارق الظرفية إلا بدخول من أو إلى عليها».



و«ثُمَّ»^(١) - بفتح التاء المثلثة - اسم إشارة للمكان البعيد، مثل: «جَلَسْتُ ثُمَّ».

فائدة:

كثيراً ما تكتب هذه الكلمة بالهاء بعد الميم، وهذه الهاء هي صورة هاء الوقف، ولا يجب إثبات هذه الهاء في اللفظ وقفاً، بل هو جائز، ولكونه جائز لم تلزم كتابتها، ولا يجوز إثبات هذه الهاء في اللفظ وصلّاً، ولا إبدالها تاءً، ولا نقط صورتها أصلاً^(٢).

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ المذكور من أسماء المكان المنصوبة بتقدير «في» مثل: «يمين وشمال ومكان» وغير ذلك.

(١) في «ط» «ثمة» بتاء مربوطة، وقد أشار الشارح إلى عدم جواز ذلك.

(٢) جاء في حاشية الخضري على ابن عقيل (١٢٧/١): «ثُمَّ: بفتح المثلثة وشد الميم، وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة، كـ«رَبَّتْ» وهاء السكت وقفاً»، وفي حاشية الصبان على الأشموني (١٤٤/١): «ثُمَّ: وقد تلحقها وقفاً هاء السكت، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث، كـ«رَبَّتْ» كذا رأيت في غير موضع، ومقتضى التشبيه بـ«رَبَّتْ» جواز فتح التاء وإسكانها».



بَابُ الْحَالِ

هذا بَابُ الْحَالِ.

الحالُ هُوَ، ذَكَرَ الضَّمِيرَ مع أَنه عائد على الحال، إما بناء على أحد الوجهين فيها؛ فإنه يجوز فيها التذكير والتأنيث، وإما رعاية لتذكير الخبر، وهو الاسم.

وهذا الوجه أولى؛ لأنه يلزم على الوجه الأول بناء كلامه على خلاف الأفصح؛ إذ الأفصح في الحال هو التأنيث^(١).

والمراد بالاسم أعم من أن يكون وصفاً أو غيره، المَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ؛ أي: المبين لِمَا أَنْبَهُمْ وخفي مِنَ الْهَيْئَاتِ - جمع هيئة بفتح الهاء وقد تكسر - بمعنى الصفة^(٢).

فخرج بقوله: «المنصوب» الاسم المرفوع، والاسم المخفوض.

وبقوله: «المفسر» الاسم المنصوب غير المفسر.

وبقوله: «من الهيئات» الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات، وهو التمييز.

تنبيه:

أُعْتَرِضَ على المصنف في تعبيره بلفظ «انبهم» من جهة أنه على وزن

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى في التصريح (١/٥٦٩): «ويجوز فيها التذكير لفظاً ومعنى»، وفي حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٦٩) قال الأشموني: «الحال: يذكر ويؤنث»، وقال الصبان: «يطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر... لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء، وفي غيره التأنيث».

(٢) هياً: الهيئة والهيئة: حال الشيء وكيفية، لسان العرب (١٥/١١٧).



انفعل، والقاعدة فيما كان على هذا الوزن أنه لابد أن يكون معناه مشتقاً على العلاج، ومعلوم أن الانبهام ليس مما يحتاج في وجوده إلى علاج.

ونظير تعبير المصنف بـ«انبهم» تعبير كثير بلفظ «انعدم» فهو أيضاً لحن^(١) لما ذكر بعينه.

نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فـ«راكبًا»: حال؛ لأنه اسم منصوب مفسر لما انبهم من الهيئات التي لصاحبها، أعني الفاعل الذي هو «زيد»؛ إذ يحتمل أن يكون في حال المجيء راكبًا، وأن يكون راجلاً.

وعلى هذا القياس «مُسْرَجًا»، و«راكبين»، فيما يأتي:

وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، فـ«مسرجًا»: حال من المفعول الذي هو «الفرس».

وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبِينَ، فـ«راكبين»: حال من الفاعل الذي هو «التاء»، ومن المفعول الذي بعدها.

فإن قلت: هل المفعول «عبد» أو «عبد الله»؟

قلت: إن كان «عبد الله» علمًا؛ فالمفعول «عبد الله» بتمامه، وإن كان «عبد الله» غير علم؛ فالمفعول هو «عبد» فقط.

وكان غرض المصنف من هذه الأمثلة الثلاثة، الإشارة إلى ما عليه الجمهور، من أن الحال لا تكون إلا من الفاعل أو من المفعول أو منهما معاً^(٢).

(١) في «ط»: كلمة «نحو» بدلاً من «لحن».

(٢) يجوز مجيء الحال من غير ما ذكر المصنف ك: المبتدأ، والخبر، واسم النواسخ، والمضاف، والمضاف إليه، راجع النحو الوافي هامش ٢ (٣٦٤/٢) و(٤٠٢/٢)، وابن هشام في شرح الشذور (ص ٢٦٦-٢٦٧) قال: «ويأتي من الفاعل ومن المفعول ومنهما مطلقاً، ومن



فإن قلت: ماذا يصنعون في مثل: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةٍ»؟

فـ«جالسة»: حال من «هند»، و«هند» ليست مفعولاً، كما أنها ليست فاعلاً.

قلتُ: مراده بالمفعول؛ ما يشمل المفعول به بواسطة حرف الجر، و«هند» فيما ذكر مفعول به بواسطة حرف الجر الذي هو الباء.

فإن قلت: فماذا يصنعون في مثل: «ذَا زَيْدٌ قَائِمًا»؟

فـ«قائماً»: حال من «زيد»، و«زيد» ليس فاعلاً ولا مفعولاً به، بل هو خبر. قلتُ: المراد بالمفعول به؛ ما يتناول المفعول به الحكمي، و«زيد» فيما ذكر مفعول حكماً، إذ المعنى «أشير إلى زيد قائماً».

وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً؛ لأن المقصود منها كما مرَّ تفسير «ما انبهم من الهيئات»، وهذا الغرض حاصل بالاسم النكرة، فتعريفها يقع ضائعاً.

فإن قلت: هذا الحكم من المصنف معترض بمثل: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ».

فـ«وحده» هنا: حال من «زيد»، وهو معرفة^(١)، بدليل إضافته إلى المعرفة.

قلتُ: لا اعتراض على المصنف بذلك؛ لأن الإضافة لا تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه، إلا إذا كان المضاف غير مستحق للتنكير.

وأما إذا كان مستحقاً للتنكير فلا تفيده الإضافة إلى المعرفة تعريفاً أصلاً، والمضاف هنا مستحق للتنكير؛ لأنه حال، والحال لا تكون إلا نكرة كما تقرر^(٢).

المضاف إليه: إذا كان المضاف بعضه... أو كبعضه... أو عاملاً فيه.

(١) يقصد بقوله «معرفة»: كلمة «وحده».

(٢) الأشموني (١/ ٢٤٤) بعد أن ذكر جملة من الأمثلة المشتملة على أحوال وهي معرفة قال: «وهي معرفة لفظاً لكنها مؤولة بنكرة... وإنما التزم تنكيره لثلاثتهم كونه نعتاً؛ لأن الغالب



وَلَا يَكُونُ؛ أي: الحال، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، كما رأيت في الأمثلة المذكورة.
فإن قلت: كيف يصح هذا الحصر مع أن الحال يكون أيضًا قبل تمام
الكلام؟ مثل: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟» فـ«كيف» هنا: حال، وقد جاءت قبل تمام
الكلام، كما ترى^(١).

فالجواب^(٢) عن ذلك من وجهين:

الأول: أن هذا الحصر مبني على الغلبة؛ أي إن الحال بالنظر إلى الاستعمال
الغالب لا يكون إلا بعد تمام الكلام، وقد يكون قبل تمام الكلام، على خلاف
الغالب، كما في المثال المذكور.

والثاني: أن المراد بقوله: «بعد تمام الكلام» بعده حقيقةً أو حكمًا، والحال
وهو «كيف» في المثال المذكور، وإن كانت بالنظر إلى اللفظ واقعة قبل^(٣) تمام
الكلام، لكنها بالنظر إلى الرتبة واقعة بعد تمام الكلام؛ لأن حق الحال مطلقًا أن
لا يقع إلا بعد تمام الكلام^(٤).

كونه مشتقًا وصاحبه معرفة، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقًا بلا تأويل... وفصل
الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظًا... فإن لم تتضمن الحال
معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة.

(١) تقدمت الحال في هذا المثال وجوبًا؛ لأن لها صدر الكلام. أوضح المسالك لابن هشام
(٢/ ٢٧٥).

(٢) في «م»: «قلت» بدلًا من «فالجواب».

(٣) في «م»: «بعد» بدلًا من «قبل» والسياق يقتضي «قبل».

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٣٣٥): «نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ،
فالأصل تأخيرها وتقديم صاحبه، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة
الأصل ثابت في الحال، كما كان ثابتًا في الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو
الخروج عنه».



وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا، والمراد به مَنْ^(١) هي صفة له في المعنى إِلَّا مَعْرِفَةً، كـ«زيد» في المثال الأول، و«الفرس» في المثال الثاني، و«التاء» و«عبد الله» في المثال الثالث.

فتعريف «زيد» بالعلمية، وتعريف «الفرس» بالألف واللام، وتعريف «التاء» بكونها ضميراً، وتعريف «عبد الله» إما بالإضافة إلى المعرفة، أو بالعلمية.

فإن قلت: قد نص النحاة على جواز مجيء صاحب الحال نكرة؛ إذا كان لها مسوغ، مثل: «جَاءَ رَجُلٌ صَالِحٌ رَاكِبًا».

فكيف يصح ما ادعاه المصنف من الحصر^(٢)؟

فالجواب عن ذلك: نظير ما مرَّ، إن هذا الحصر مبني على الغلبة؛ أي إن صاحب الحال بالنظر إلى الاستعمال الغالب لا يكون إلا معرفة، ومجيئه نكرة لها مسوغ، على خلاف الغالب.

ويمكن أن يجاب عن ذلك أيضاً، بأن يقال: المراد بالمعرفة، المعرفة حقيقةً أو حكماً، والنكرة التي لها مسوغ، وإن لم تكن معرفة حقيقةً، لكنها معرفة حكماً فلا اعتراض.

(١) في «ك» و«م»: زيادة «ما».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (٢/ ٣٣١-٣٣٤): «لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص، أو يسقه نفي أو شبهه، أو يتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة»، وفي أوضح المسالك قال ابن هشام (٢/ ٢٦٦-٢٦٧): «وقد يقع نكرة بغير مسوغ، كقولهم: «عليه مائة بيضاء»، وفي الحديث: «وصلّى وراءه رجالٌ قياماً».



بَابُ التَّمْيِيزِ

هذا بَابُ التَّمْيِيزِ وَيُسَمَّى الْمُمَيِّزَ -بتشديد الياء مكسورة ومفتوحة-،
والمُفَسِّرَ -بكسر السين-، والتَّفْسِيرَ، والمُبَيِّنَ -بكسر الياء-، والتَّيْيِينَ^(١).

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ، وَلَوْ كَانَ وَصْفًا، الْمُفَسِّرُ: أَي: الْمُبِينُ لِمَا أَنْبَهُمْ وَخَفِيَ
مِنَ الذَّوَاتِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ الْمَقْدَرَةِ.

فخرج بقوله: «المفسر لما انبههم» ما لم يفسر مبهمًا.

وبقوله: «من الذوات» الحال.

فالثاني^(٢): نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ -؛ أَي: امْتَلَأَ- بَكْرٌ
شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، ف«عَرَقًا»: تَمْيِيزُ مَفْسَرٍ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنَ الذَّوَاتِ
الْمَقْدَرَةِ فِي «تَصَبَّبَ زَيْدٌ»؛ إِذِ الْمَعْنَى: تَصَبَّبَ شَيْءٌ مَنْسُوبٌ إِلَى زَيْدٍ، فَالشَّيْءُ
مُبْهَمٌ، فُسِّرَ بِالْعَرَقِ، وَهَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَثَالِينَ الْآخَرِينَ.

وعامل النصب في التمييز عن الذوات المقدرة، كما في هذه الأمثلة، هو
الفعل أو شبهه المسند إلى الفاعل أو نحوه^(٣).

(١) ذكر هذه الأسماء ابن مالك في شرح التسهيل، والأشموني وابن عقيل في شرح الألفية،
والسيوطي في همع الهوامع، وابن هشام في شرح الشذور ذكر: التمييز والتفسير والتبيين.
(٢) يشير بقوله الثاني، إلى النوع الثاني من نوعي التمييز المسمى: تمييز النسبة أو تمييز الجملة،
وهو: ما كان مفسرًا لجملة مبهمة النسبة، ويحى: محوّلًا عن الفاعل -كما في الأمثلة الثلاثة
السابقة-، أو عن المفعول به نحو: «وفجرنا الأرض عيونًا»؛ أي: «فجرنا عيون الأرض»، أو
عن المبتدأ نحو: «أنا أكثر منك مالًا»؛ أي: «مالي أكثر من مالك»، أو غير محوّل من شيء
نحو: «لله درّه فارسًا».

(٣) هو الرأي الصحيح، وعليه: سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي.

والأول^(١): نحو قولك: «اشترَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، و«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، ف«غُلَامًا»: تمييز مفسر للذات المذكورة؛ أعني «عشرين»، وهي هنا عبارة^(٢) عن معدود مبهم، وهو مفسر لها، ومثله المثال الثاني^(٣).

وعامل النصب في التمييز عن الذوات المذكورة، كما في هذين المثالين، هو اللفظ الدال عليها، كلفظ عشرين وتسعين فيهما.

و«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا»، و«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»، ف«أَبًا»: تمييز عن ذات مقدرة؛ إذ المعنى: أن شيئاً^(٤) منسوباً إلى زيد أكرم منك، وذلك الشيء هو أبوه، ومثله المثال المذكور بعده.

وَلَا يَكُونُ؛ أي: التمييز مطلقاً إلا نَكْرَةً؛ لأن المقصود من التمييز تفسير الذات، وهو يحصل في حالة نكارتة التي هي الأصل، كما يحصل في حالة تعريفه^(٥)، فلو عُرِّفَ لوقع التعريف ضائعاً.

ولا يعترض على هذا الحصر بـ«طَبْتُ^(٦) النفس»^(٧)؛ لأن الألف واللام

(١) يشير بقوله الأول، إلى النوع الأول من نوعي التمييز المسمى: تمييز الذات أو تمييز المفرد، وهو ما عُرِّفَ المصنف في المتن، وهذا النوع يزِيل ما انبهم من الذوات التالية: العدد، نحو المثالين السابقين، وما دل على مقدار من: وزن أو كيل أو مساحة، وما دل على ما يشبه المقدار، وما أجري مجرى المقادير، وما كان فرعاً للتمييز.

(٢) كلمة «عبارة» سقطت من «م».

(٣) المثال الثاني هو: «مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً» ف«نَعْجَةً» تمييز مفسر للذات المذكورة وهي: «تسعين».

(٤) في «م»: «أشياء» بدلاً من «شيئاً».

(٥) «كما يحصل في حالة تعريفه» سقطت من «م».

(٦) في «م»: «طيب».

(٧) هامش «ك» (ق ٢٤ب): أي: في قول الشاعر:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو



في «النفس» ليست للتعريف حتى يكون التمييز في ذلك معرفة، بل هي زائدة،
فالتمييز فيه نكرة قطعاً^(١).

(١) ما ذهب إليه الشارح هو مذهب البصريين، أما عند الكوفيين: فـ«أل» مُعَرِّفة، و«النفس» تمييز، لأنهم لا يشترطون كون التمييز مَعْرِفة، بل يكون نكرة ومعرفة.



بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

هذا بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ^(١)، وهو: الإخراج بـ«إِلَّا» أو إحدى أخواتها حقيقةً أو حكماً.

ويسمى الإخراج حقيقةً: استثناءً متصلًا.

والإخراج حكماً: استثناءً مُنْقَطِعًا.

ويسمى المُخْرَج حقيقةً: مستثنى متصلًا.

والمُخْرَج حكماً: مستثنى منقطعاً^(٢).

ويسمى المُخْرَج مِنْهُ مطلقاً: مستثنى منه.

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ؛ أي: الكلمات الدالة على الاستثناء، وسمّاها حروف الاستثناء، مع أنها^(٣) بعضها أسماء، وبعضها أفعال أيضًا، كما يعلم مما يأتي، قيل: تغليباً؛ أي: تغليباً للبعض الذي هو حروف على البقية؛ لأن من هذا البعض «إِلَّا» التي هي أم الباب.

ثَمَانِيَةٌ بِدَلِيلِ الِاسْتِقْرَاءِ، وَهِيَ؛ أي: حروف الاستثناء أو الثمانية:

(١) سَمَّى ابن مالك هذا الباب في التسهيل «المستثنى»، وتبعه السيوطي في همع الهوامع (٢٤٨/٣) قال: «عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل -خلاف تعبير النحاة، سيويه فمن بعده: بالاستثناء-؛ لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعولية والحالية».

(٢) «ويسمى المُخْرَج حقيقةً: مستثنى متصلًا، والمُخْرَج حكماً: مستثنى منقطعاً» سقطت من «م».

(٣) في «م»: «أن» بدلاً من «أنها».



الأول منها: «إِلَّا»، وقَدَّمها لما مَرَّ آنفًا^(١)، وهي حرف بلا خلاف.

والثاني: «غَيْرُ»، وهي اسم بلا خلاف.

والثالث: «سَوَى»، على وزن «رَضَى».

والرابع: «سُوَى»، على وزن «هُدَى».

والخامس: «سَوَاءٌ»، على وزن «سَمَاء».

وبقي عليه «سِوَاء» على وزن بَنَاء، والعذر له في تركها أنها^(٢) لغة شاذة^(٣)، حتى أن بعض الأئمة لم يطلع عليها، وهذه الأربعة^(٤) أيضًا أسماء^(٥).

والسادس والسابع والثامن: حَلَا وَعَدَا وَحَاشَا^(٦)، وهذه الثلاثة تارة تكون أفعالًا، وتارة تكون حروفًا.

(١) أي لأنها أم هذا الباب.

(٢) في «م»: «أنه» بدلًا من «أنها».

(٣) قال ابن هشام في أوضح المسالك (٢/٢١٢): «سِوَاء كبناء، وهي أغربها»، وقال الشيخ خالد بعدها في التصريح (١/٥٣٩): «وَقَلَّ من ذكرها، وممن نص عليها الفارسي في الحجة، وتبعه ابن الخباز في النهاية، ومنه أخذ ابن إياز»، وقال ابن عقيل في شرح الألفية (٢/١٧٧): «وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدُّ، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقل من ذكرها، وممن ذكرها الفاسيُّ في شرح الشاطبية».

(٤) يقصد بقوله الأربعة: «سِوَى وَسُوَى وَسِوَاء وَسِوَاء».

(٥) في «م»: بعد كلمة أسماء زيادة كلمة «بخلاف» وبعدها «السادس والسابع والثامن: خلا وعدا وحاشا».

(٦) اختلفوا في «حاشا» الاستثنائية على ثلاثة مذاهب: حرف جر دائمًا، مذهب سيبويه وجماعة من البصريين، وحرف جر كثيرًا، وتستعمل فعلًا متعديًا جامدًا قليلًا، مذهب الجرمي والمازني والزجاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني واختاره المتأخرون وجميع شُراح الألفية، وفعل دائمًا تنصب ما بعدها، مذهب جمهور الكوفيين. شرح التسهيل (٢/٣٠٦-٣٠٩) والتصريح (١/٥٣٧-٥٣٨) وجمع الهوامع (٣/٢٨٥-٢٨٦).



والمستثنى بعد هذه الكلمات الثمانية، بل التسعة مختلف الحال:

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» يُنْصَبُ عَلَى الاستثناء وجوبًا؛ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَهَا تَأْمًا؛ أَي: مذكورًا فيه المستثنى منه، مُوجِبًا -بفتح الجيم-؛ أَي: ليس واقعًا بعد نفي ولا نهى ولا استفهام إنكاري، نَحْوُ قولك: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»^(١).

فـ«قام»: فعل ماضٍ، و«القوم»: فاعل به، و«إِلَّا» حرف الاستثناء، و«زيدًا» مستثنى منصوب وجوبًا على الاستثناء؛ لأن الكلام الذي قبل «إِلَّا» وهو: «قام القوم» تام؛ لأن المستثنى منه وهو «القوم» مذكور فيه، ومُوجِبٌ أيضًا؛ لأنه لم يقع بعد شيء من الثلاثة المذكورة^(٢)، و«خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا»^(٣)، وإعرابه ظاهر مما قبله.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَ إِلَّا مَنْفِيًّا، أَوْ مِنْهِيًّا عَنْهُ، أَوْ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ اسْتَفْهَامًا إنكاريًا.

فإن قلت: لأي شيء لم يذكر هذين الأمرين؟^(٤)

فالجواب عن ذلك: أنه إنما فعل ذلك؛ لأنه جعلهما داخلين في النفي لأجل الاختصار.

فإن قلت: ما وجه صحة هذا الجعل؟

فالجواب: أن وجه الصحة في الثاني^(٥) ظاهر؛ لأنه ليس المراد بالاستفهام الإنكاري إلا النفي.

(١) في «ط»: جملة «قام القوم إلا زيدًا» لم تكتب بين قوسين، وهي من المتن.

(٢) أي لم يقع بعد: النفي أو النهي أو الاستفهام الإنكاري.

(٣) في «ط»: جملة «وخرج الناس إلا عمرًا» لم تكتب بين قوسين، وهي من المتن.

(٤) يقصد بالأمرين: النهي والاستفهام.

(٥) الثاني: أي الاستفهام الإنكاري.



ووجهه في الأول^(١): أن النهي عن الشيء في معنى طلب نفيه.

تأمًا؛ أي: مذكورًا فيه المستثنى منه كما مر، جازَ فيه؛ أي: في المستثنى:

البدلُ؛ أي: إبداله من المستثنى منه، بدل بعض من كل^(٢)، فيكون تابعًا له في إعرابه مطلقًا، وجاز فيه:

النَّصْبُ، على الاستثناء.

وفي عامل النصب فيه حينئذٍ خلاف، والذي جرى عليه جماعة منهم ابن مالك، أنه «إلَّا»، وعزاه لسيبويه^(٣)، وصححه ابن هشام^(٤).

نَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ»، برفع المستثنى الذي هو «زيد» على البدلية، من المستثنى منه الذي هو «القوم».

وقد مرَّ في الكلام على البدل، أن بدل البعض لا بد له من ضمير يعود على المبدل منه، إما ظاهر أو مقدر.

فمنهم من أبقي ذلك الكلام على عمومته، فقال: إن البدل هنا مقرون بضمير مقدر، والأصل: «إلَّا زيد منهم»؛ أي: «من القوم».

ومنهم من خصص ذلك الكلام، وقال: لا يحتاج البدل في مثل هذا المثال

(١) الأول: أي النهي.

(٢) البصريون يقولون عن المستثنى في هذه الحالة: بدل بعض من كل، والكوفيون يقولون: عطف نسق.

(٣) الخلاف في المنصوب بعد «إلَّا» على الاستثناء، ذكر ابن مالك آراء كثيرة فندها واحدًا تلو الآخر، وأكد أن الناصب هو «إلَّا» فقال في شرح التسهيل (٢/ ٢٧١): «واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه».

(٤) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٤٥٣-٤٥٤).

إلى تقدير ضمير يربطه بالمبدل منه، بل «إِلَّا» كافية في الربط^(١).

و«مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، بنصب المستثنى وهو «زيد» على الاستثناء.

فإن قلت: ما الراجح من هذين الوجهين؟

قلت: البدل، وقد أشار إلى هذا المعنى^(٢)، بتقديمه على الوجه الآخر^(٣).

وإن كَانَ الْكَلَامُ المذكور قبل «إِلَّا نَاقِصًا» أي: غير مذكور فيه المستثنى منه، منفيًا، أو منهيًا عنه، أو مستفهمًا عنه استفهامًا إنكاريًا، وقد مرَّ عُدْرُهُ في تركه هذين فلا يعاد.

كَانَ أَي: المستثنى حينئذٍ جاريًا عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، -بفتح السين وقد تسكن-^(٤)؛ أَي: على قدرها.

فإن كَانَ الْعَامِلُ الَّذِي قَبْلَ «إِلَّا» يقتضي رفعًا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مرفوعًا به، مِثْلُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، ف«ما»: حرف نفي، و«قام»: فعل ماضٍ، و«إِلَّا»: حرف استثناء، و«زيد»: مستثنى، وهو جارٍ عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ قَبْلَ «إِلَّا» وهو: «قام»، فيكون مرفوعًا به؛ لَأَنَّ «قام» يقتضي رفع اسم عَلَى أَنَّهُ فاعل به،

(١) نَسَبَ الصَّبَانُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ (٢/ ١٤٥) هَذَا الْكَلَامَ لِلدَّمَامِينِيِّ.

(٢) «الْمَعْنَى» سَقَطَتْ مِنْ «ط»، وَفِي «ك» هَامِش (٢٥ب): «إِلَى هَذَا الْوَصْفِ وَهُوَ كَوْنُهُ الرَّاجِحُ مِنْهُ».

(٣) تَرْجِيحُ إِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى «بَدَلًا» عَلَى نَصْبِهِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، هَذَا فِي حَالَةِ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُتَصِلًا؛ أَي: الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا؛ بَأَنَّ كَانَ الْمُسْتَثْنَى لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَجِبَ النَّصْبُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ، مَا عَدَا تَمِيمَ، يَجُوزُ عِنْدَهُمُ الْإِتْبَاعُ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، إِذَا أَمَكْنَ تَسْلِيطَ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، وَإِنْ لَمْ يَمَكُنْ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، نَحْوُ: «مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ» وَجِبَ النَّصْبُ اتِّفَاقًا، فَلَا يُقَالُ: زَادَ النِّقْصُ. شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ (٢/ ٤٤٩).

(٤) وَالْحَسَبُ وَالْحَسْبُ: قَدْرُ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: الْأَجْرُ بِحَسَبِ مَا عَمَلْتَ وَحَسْبِهِ أَي قَدْرُهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ (٤/ ١١٢).



والمستثنى منه محذوف، والتقدير: «ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ»، والفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف، وأما المستثنى فهو بدل منه، بدل بعض من كل، وإطلاق الفاعل على هذا المستثنى على سبيل المجاز كما نص عليه غير واحد من الأئمة.

وإن كان العامل الذي قبل «إلَّا» يقتضي نصبًا، كان المستثنى منصوبًا به، نحو: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا».

ف«ما»: نافية، و«ضرب»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير المتكلم في محل رفع على أنه فاعل به، و«إلَّا»: حرف استثناء، و«زيدًا»: مستثنى، وهو جار على حسب العامل الذي قبل «إلَّا» وهو: «ضرب»، فيكون منصوبًا به^(١)؛ لأن «ضرب» يقتضي نصب اسم على أنه مفعول له، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: «ما ضربتُ أحدًا إلَّا زيدًا».

وتتمة الكلام السابق^(٢) يأتي هنا بلا تفاوت.

وإن كان العامل الذي قبل «إلَّا» يقتضي خفضًا، كان المستثنى مخفوضًا به، نحو: «مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ»، ف«زيد»: مستثنى جار على حسب العامل الذي هو^(٣) قبل «إلَّا» وهو: «الباء»، فيكون مخفوضًا به؛ لأن «الباء» حرف يقتضي خفض الاسم، والمستثنى منه محذوف، والتقدير: «ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زيدًا». وتأتي هنا أيضًا تلك التهمة.

(١) «به» سقطت من «م».

(٢) في هامش «ك» (ق ٢٦ أ): «بأن يقال هنا: والمفعول في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف، وأما المستثنى فهو بدل منه، بدل بعض من كل، وإطلاق المفعول على هذا المستثنى على سبيل المجاز، كما نص عليه غير واحد من الأئمة». منه. دام مجده.

(٣) «هو» سقطت من «ط».



تنبيه:

يُسَمَّى المستثنى في هذه الصورة - أعني صورة كون الكلام ناقصاً منفياً - مستثنى مُفَرَّغاً^(١)؛ لأنه فَرَّغَ العامل الذي كان يعمل في المستثنى منه، له؛ أي: للعمل فيه، فهو مُفَرَّغٌ له، هذا أصل اسمه، فخفف بحذف اللام، وجعل الضمير مستتراً لكثرة الاستعمال^(٢).

وقد ظهر مما تقرر أنه لا عمل لـ «إلا» في الصورة المذكورة، كما لا عمل لها في صورة الإبدال من المسألة^(٣) السابقة^(٤).

وَالْمُسْتَثْنَى بـ: غَيْرِ وَسَوَى، على وزن رَضَى، وَسَوَى، على وزن هُدَى، وَسَوَاء، على وزن سَمَاء، وكذا سَوَاء، على وزن^(٥) بِنَاء، كما مَرَّ مَجْرُورٌ بسبب إضافتهن إليه لا غَيْرُ^(٦)؛ أي: «لا غير ذلك جائز»، فـ«لا»: لنفي الجنس، و«غير»:

(١) يسمَّى أيضاً بالاستثناء الناقص؛ لأن جملة الاستثناء نقصت ركناً مهماً من أركانها وهو المستثنى منه.

(٢) أصل تسمية هذه الصورة من الاستثناء «مُفَرَّغٌ له» حذفت اللام من «له»، وجعل الضمير «الهاء» مستتراً فأصبح الاسم «مُفَرَّغاً».

(٣) في «م»: «الأمثلة» بدلاً من «المسألة».

(٤) يقول النحاة في إعراب «إلا» في هذه الحالة: إلا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها.

(٥) «وزن» سقطت من «م».

(٦) قال العلامة الكفراوي (ص ١٦٢-١٦٣) في إعراب «لا غير»: «لا غير»: لا نافية تعمل عمل ليس، وغير: اسمها مبني على الضم تشبيهاً بـ«قبل وبعد»، في الإبهام إذا حذف المضاف إليه، ونوي معناه، في محل رفع، والخبر محذوف، والأصل: «لا غيرُه جائزاً»، والشيخ خالد في شرح الأجرومية (ص ٤٤) قدّر: «لا غيرُ الجرِّ جائزاً»، والمعنى واحد، وقال ابن هشام في مغني اللبيب (٢/ ٤٥٣-٤٥٤): «لا غير» لحن، ويقال: «قبضتُ عشرةً ليس غيرها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً، وبنصبها على إضمار الاسم، أي: ليس المقبوض غيرها».



منصوبة على أنها^(١) اسمها، و«جائز»: خبرها، فحذف المضاف إليه الذي هو ذلك، ونوي معناه؛ فبنيت «غير» على الضم على القاعدة، وحذف الخبر، كما هو الغالب في خبر «لا» المذكورة إذا علم.

تنبيه:

تعرب «غير» إعراب المستثنى بـ«إِلَّا» على التفصيل المتقدم:
فيجب نصبها على الاستثناء إذا كان الكلام تاماً موجباً، مثل: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ».

ويجوز فيها البدل والنصب على الاستثناء إذا كان الكلام منفياً تاماً، مثل:
«مَا^(٢) قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ»، بالرفع، و«غَيْرَ زَيْدٍ» بالنصب.
وتعرب على حسب العوامل إذا كان الكلام ناقصاً منفياً، مثل: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ»، و«مَا ضَرَبْتُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ».

وأما «سَوَى وَسَوَاءَ وَسِوَاءَ» فيلزم من النصب على الظرفية^(٣).
لكن النصب في «سَوَاءَ» و«سِوَاءَ» يكون ظاهراً، وفي «سَوَى» و«سَوَى» يكون مقدراً؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ سِوَاءَ زَيْدٍ» و«سَوَى عَمْرٍو»، و«مَا قَامَ الْقَوْمُ سِوَاءَ زَيْدٍ» و«سَوَى عَمْرٍو»، و«مَا قَامَ سِوَاءَ زَيْدٍ» و«سَوَى عَمْرٍو».

(١) في «ط»: «أنه» بدلاً من «أنها».

(٢) «ما» سقطت من «م».

(٣) في المسألة تفصيل، وللعلماء في ذلك أقوال، راجع التصريح (١/ ٥٥٩-٥٦٠).



وَالْمُسْتَنَى بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ:

- أما جره، فعلى أنها حروف جر.

- وأما نصبه، فعلى أنها أفعال ماضية، فاعلها ضمير مستتر وجوباً، يعود على البعض المبهم المفهوم من الكل السابق، وهو المستثنى منه، ومفعولها المستثنى، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا»، بنصب «زيد» على أن «خلا» فعل ماضٍ، فاعله كما مرَّ، ومفعوله «زيد»؛ أي: «خلا بعضهم^(١) زيداً».

و«قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ»، بجر المستثنى وهو: «زيد» على أن «خلا» حرف جر.

و«قَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا»، بنصب «عمرو» على أن «عدا» فعل ماضٍ، فاعله كما مرَّ، ومفعوله «عمرو»؛ أي: عدا بعضهم عمراً.

و«قَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرٍو»، بجر «عمرو» على أن «عدا» حرف جر.

و«قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا»، بنصب «زيد» على أن «حاشا» فعل ماضٍ، فاعله كما مرَّ، ومفعوله «زيد».

و«قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ»، بجر «زيد» على أن «حاشا» حرف جر.

تنبيه:

ليس جر المستثنى ونصبه بهذه الكلمات سواء، بل جره بعد «خلا» و«عدا» مرجوح، ونصبه راجح، وجره بعد «حاشا» راجح، ونصبه مرجوح.

(١) في «م»: «بعض» بدلاً من «بعضهم».



بَابُ «لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

هذا بَابُ «لَا»، والمراد بها: «لَا» التي لنفي الجنس^(١).

إِعْلَمَ - بكسر الهمزة - فعل أمر من تَعَلَّمَ^(٢) أَنَّ «لَا» المذكورة تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ؛ أي: تعمل فيها النصب وجوبًا، لفظًا أو محلاً، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ أي: بلا تنوين لا مطلقًا^(٣)، بل إِذَا بَاشَرَتْ كَلِمَةَ «لَا» المذكورة النِّكَرَةَ^(٤) بأن اتصلت بها. فتنصبها لفظًا إذا كانت مضافةً، أو مشبهة بالمضاف، مثل: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ»، و«لَا طَالِعًا جِبَلًا»^(٥).

وتنصبها محلاً؛ إذا كانت مفردة؛ أي: غير مضافة، ولا مشبهة به، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، ف«لَا»: نافية للجنس، و«رجل»: اسمها مبني على الفتح؛ لتضمنه معنى «من» الاستغرافية، أو لتركبه معها تركيب «خمسة عشر»، وهو منصوب بها محلاً؛ لأنه نكرة مفردة، وقوله: «في الدار» في محل الرفع على أنه خبرها، هذا مذهب الجمهور^(٦).

(١) وتسمى «لَا» التبرئة.

(٢) فعل الأمر يؤخذ من الفعل المضارع بحذف حرف المضارعة؛ لقرب المسافة الزمنية بينهما، والشيخ خالد الأزهرى في شرحه للأجرومية (ص ٤٤) قال: «اعلم، بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم».

(٣) النكرات بعد «لَا» منصوبة بغير تنوين في حالات، وليس ذلك على الإطلاق، كما بين بعدها. (٤) لم يذكر الشارح (العصامي) من كلام المصنف (ابن أجروم) شرطًا مهمًا جدًا وهو قوله: «ولم تتكرر لا»، وهو موجود في كل النسخ التي يسر الله لي الاطلاع عليها، علمًا بأن «لَا» تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

(٥) مثال: «ولا طالعًا جبلاً» سقط من «م».

(٦) في هامش «ك» (ق ٢٦ ب): «أي: بناء اسمها على الفتح».



وذهب بعضهم إلى أن «لا» إذا باشرت النكرة المفردة، تكون ناصبة لها لفظاً، أو تقديرًا^(١)، كما إذا باشرت النكرة المضافة أو المشبهة بالمضاف. وعلى هذا المذهب فحذف التنوين من النكرة المفردة للتخفيف^(٢). وكلام المصنف محتمل لتنزيله على هذا المذهب، لكن لا ينبغي حمله عليه؛ لأنه مذهب ضعيف.

تنبيه:

يتوجه الاعتراض على المصنف في قوله: «بغير تنوين» فإنه إنما يصح في النكرة المفردة، والنكرة المضافة، كما رأيت في المثالين^(٣)، وأما في النكرة المشبهة بالمضاف، فلا؛ لوجوب إثبات التنوين فيها، مثل: «لا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرًا»^(٤).

وقد يجاب عن ذلك بأن قوله: «بلا تنوين»^(٥) مبني على التغليب.

فإن لَمْ تَبَاشِرْهَا؛ أي: لم تباشر كلمة «لا» المذكورة، النكرة، بأن وقع بينهما فاصل، وَجَبَ الرُّفْعُ؛ أي: رفع النكرة على أنها مبتدأ، وَوَجِبَ أَيْضًا تَكَرُّارُ «لا» مع نظير تلك^(٦) النكرة، نَحْوُ: «لا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»^(٧)، ف«لا»: نافية لا

(١) «أو تقديرًا» سقطت من «م».

(٢) هذا مذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني، كما في همع الهوامع (١٩٩/٢).

(٣) في هامش «ك» (ق ٢٦ ب): وهما: «لا غلام سفر»، و«لا رجل في الدار». منه.

(٤) اسم «لا» إذا كان مشبهًا بالمضاف فهو منصوب وينون.

(٥) قوله: «مثل: «لا طالعًا جبلًا حاضِرًا»، وقد يجاب عن ذلك بأن قوله: بلا تنوين». سقط من «م».

(٦) «تلك» سقطت من «م».

(٧) في «ط»: «نَحْوُ: لا رجل في الدار ولا امرأة».



عمل لها، «وفي الدار»: خبر مقدم، و«رجل»: مبتدأ مؤخر، و«الواو»: عاطفة، و«لا»: الثانية زائدة، و«امرأة»: معطوف على «رجل»^(١).

ويجوز أن يكون خبر «امرأة» محذوفاً، نظير المذكور؛ أي: «ولا امرأة في الدار».

ويجوز في «لا»^(٢) الثانية وجه آخر وهو: أن تكون عاملة عمل «ليس» فتكون «امرأة» اسمها، والخبر محذوفاً على ما قرر.

تنبيه:

مثل هذه الصورة^(٣)، ما إذا باشرت «لا» معرفة، فيجب أيضاً الرفع والتكرار، مثل: «لا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو».

وإِنْ تَكَرَّرَتْ؛ أي: كلمة «لا» في حال مباشرتها للنكرة، جَازَ إِعْمَالُهَا؛ أي: إعمال كلمة «لا»، وَإِلْغَاؤُهَا؛ أي: عدم إعمالها.

فَإِنْ شِئْتَ التَّمْثِيلَ لِإِعْمَالِهَا^(٤) قُلْتَ: «لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، بفتح «رجل» و«امرأة» على أن «لا» في الموضعين لنفي الجنس، وقوله: «في الدار» خبر^(٥)، وخبر^(٦) «لا» الثانية محذوف نظير المذكور؛ أي: «لا امرأة في الدار».

(١) في هامش «ك» (ق ٢٧أ): «وعلى هذا يكون قوله: «في الدار» خبراً عن المعطوف والمعطوف عليه». منه.

(٢) «لا» سقطت من «ط».

(٣) في هامش «ك» (ق ٢٧أ): «أي: مثل صورة عدم مباشرة «لا» للنكرة في وجوب الرفع والتكرار». منه.

(٤) قوله: «التمثيل لإعمالها» سقط من «م».

(٥) في «م» زيادة بعد قوله: «في الدار خبر»، لـ«لا» الأولى.

(٦) «خبر» سقطت من «م».



وَأِنْ شِئْتَ التَّمْثِيلَ لِإِلْغَائِهَا، قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، برفع «رجل» و«امرأة»، أما رفع «رجل» فعلى أن «لا» نافية لا عمل لها، و«رجل»: مبتدأ، وقوله: «في الدار»: خبر.

وأما رفع «امرأة» فعلى أن «لا» كذلك^(١)، و«امرأة»: معطوف على رجل. ويجوز أن تجعل «امرأة»: مبتدأ، ويقدر له خبر نظير المذكور؛ أي: «لا»^(٢) امرأة في الدار»، وعلى هذا فالمعطوف جملة «لا امرأة في الدار» والمعطوف عليه جملة «لا رجل في الدار».

تنبيه:

يجوز في نحو: «لا امرأة» من قولك: «لا رجل في الدار وَلَا امْرَأَةٌ»، على تقدير فتح «لا رجل» وجهان: النصب والرفع^(٣). وعلى تقدير رفعه، وجه واحد وهو الفتح^(٤)، وقد أوضحت ذلك في شرح الشذور.

(١) في هامش «ك» (ق٢٧أ): «أي: نافية لا عمل لها». منه.

(٢) «لا» سقطت من «م».

(٣) في هامش «ك» (ق٢٧أ): «بل ثلاثة: الثالث: الفتح، لكن هذا الوجه قد علم من قوله في المتن «جاز إعمالها»؛ فلذا لم أذكره هنا». منه. وعليه فتكون الأوجه الجائزة في كلمة «امرأة» في المثال: الرفع والنصب والفتح.

(٤) في هامش «ك» (ق٢٧أ): «بل وجهان، والثاني: الرفع، لكن هذا الوجه قد علم من قوله في المتن «وإلغاؤها»، فلذا لم أذكره هنا». منه. وعليه فتكون الأوجه الجائزة في «امرأة» في المثال: الرفع والفتح.



بَابُ الْمُنَادَى

هذا بَابُ الْمُنَادَى - بفتح الدال -.

الْمُنَادَى - بالفتح - وهو: المدعو مسماه بحرف نائب عن «أنادي».

وحروف النداء ثمانية، وهي: يَا، وَأَيَّا، وَهَيَّا، وَأَي - بالقصر -، وَآي - بالمد -، والهمزة المقصورة، والهمزة الممدودة، و«وا»^(١).

خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، بدليل الاستقراء:

الأول: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، والمراد بـ«المفرد» هنا كباب «لا» السابق آنفاً: ما ليس مضافاً ولا مشبهاً بالمضاف.

والثاني: النَّكْرَةُ الْمُقْصُودَةُ بأن أريد بها واحدٌ بعينه، فتكون حينئذٍ معرفة.

فإن قلت: كيف تكون معرفة، والمصنف يقول: «النكرة»؟

فالجواب: أن قوله هذا مبني على المجاز لا على الحقيقة، فسميت نكرة مع كونها معرفة؛ لأنها كانت قبل أن تصبح مقصودة نكرة، ويسمى هذا المجاز مجاز الكون.

أو لأنها بصورة النكرة، ويسمى هذا المجاز استعارة.

والثالث: النَّكْرَةُ غَيْرُ الْمُقْصُودَةِ، بأن أريد بها واحدٌ لا بعينه.

والرابع: الْمُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ.

والخامس: الْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(١) حروف النداء: يَا، أَيَّا، هَيَّا، أَي، آي، آ، وا.



فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ؛ فَيُبَيَّنَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ.

فالمفرد العلم، نحو: «يَا زَيْدٌ».

والنكرة المقصودة، نحو: «يَا رَجُلٌ»، مُريدًا به رجلًا بعينه.

تنبيه:

قوله: «على الضم» لا يصح على إطلاقه؛ لأن المفرد العلم، والنكرة المقصودة إذا كانا مثنيين أو مجموعين جمع مذكر سالمًا لا يبينان على الضم، بل إن كانا مثنيين بُنِيَ على الألف، نحو: «يَا زَيْدَانِ»، علمًا، و«يَا رَجُلَانِ». وإن كانا جمع مذكر سالمًا بُنِيَ على الواو، نحو: «يَا زَيْدُونَ»، علمًا، و«يَا مُسْلِمُونَ».

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن مراده بالضم؛ ما يشمل هذين الأمرين على سبيل المجاز.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ الَّتِي هِيَ: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف مَنصُوبَةٌ لَا غَيْرُ^(١)؛ أي: لا غير ذلك جائز.

فالنكرة غير المقصودة، مثل: قول الأعمى: «يَا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ».

والمضاف، نحو: «يَا عَبْدَ اللَّهِ».

والمشبه بالمضاف، نحو: «يَا طَالِعًا جَبَلًا»، و«يَا حَسَنًا وَجْهَهُ»، و«يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ»، و«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ»، فيمن اسمه ذلك.

(١) راجع إعراب «لا غير» في باب الاستثناء (ص ١٨٦).



بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ

هذا بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ - بفتح الهمزة - وقد تكسر.

وَيُسَمَّى: المفعول من أجله، والمفعول له.

والأجل في الأصل، مصدر أَجَلَ^(١) شَرًّا؛ إذا جنّاه، استعمل في تعليل الجنيات، كقولهم: «من جرّاك فعلته»؛ أي: «من أن جرّرت»؛ أي: «جنيته»، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل.

ومن الداخلة عليه للابتداء، كذا قال بعض الأئمة.

وفي شرح الخلاصة لبدر الدين ابن مالك^(٢): أن «من» الداخلة عليه للسببية.

وَهُوَ الْأِسْمُ، والمراد به^(٣): المصدر الْمَنْصُوبُ، الَّذِي يُذَكَّرُ بَيِّنًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْ فاعله.

فخرج بقوله: «المنصوب» الاسم المرفوع والاسم المخفوض.

وخرج بما بعده، بقية المنصوبات، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»،

(١) في هامش «ك» (ق ٢٧ ب): «بفتح الجيم».

(٢) محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام، بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النحوي بن النحوي، إمامًا في النحو والمعاني والبيان والبدیع والعروض والمنطق، أخذ عن والده، من تصانيفه: شرح ألفية والده، شرح كافيته، شرح لاميته، المصباح في اختصار المفتاح في المعاني، وغير ذلك، مات بالقولنج بدمشق سنة ست وثمانين وستمائة. بغية الوعاة (١/ ٢٢٥)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٧/ ٦٩٦-٦٩٧).

(٣) «به» سقطت من «ط».



فـ«إجلالاً»: مفعول لأجله^(١)؛ لأنه اسم منصوب ذكر بياناً لسبب الفعل، الذي هو القيام، و«قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ»، فـ«ابتغاء»: مفعول لأجله؛ لأنه اسم منصوب ذكر بياناً لسبب الفعل، وهو القصد.

وأشار المصنف بالمثالين، إلى أن المفعول لأجله على ضربين:

مفعول لأجله يكون سببته لوقوع الفعل باعتبار قصد تحصيله، كما في المثال الأول؛ إذ سبب قيام زيد، قصد تحصيل إجلال عمرو وتعظيمه.

ومفعول لأجله يكون سببته لوقوع الفعل باعتبار وجوده، كما في المثال الثاني، إذ سبب قصدك للمخاطب، وجود ابتغائك معرفه.

وفي المثال الثاني إشارة إلى رد ما ذهب إليه بعض النحويين من أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة^(٢).

(١) «لأجله» سقطت من «ط».

(٢) شروط المفعول لأجله: أن يكون مصدرًا قلبيًا وأن يتحد المصدر القلبي مع الفعل في الفاعل والزمن، وأن يكون المصدر علة لحصول الفعل. فإذا توافرت هذه الشروط جاز نصبه وجره، وإذا فُقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف جر يفيد التعليل، كـ«اللام» و«من» و«في» نحو: جئت للكتابة. جامع الدروس العربية للشيخ: مصطفى الغلاييني (ص ٥١٤-٥١٥).



بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

هذا بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَأَخْرَجَهُ عَنْ بَقِيَّةِ الْمَفَاعِيلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ بِأَنَّهُ سَمَاعِي لَا يُقَاسُ ^(١) عَلَيْهِ.

وإِنْ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ خِلَافَ الْمَذْهَبِ الْمَنْصُورِ، بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ فَإِنَّ النِّحَاةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا قِيَاسِيَّةٌ.

وَلِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَصِلُ عَمَلُهُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَسْطَةِ، وَهِيَ الْوَائِ، بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَصِلُ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ.

هُوَ: الْأِسْمُ الصَّرِيحُ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ، وَبِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ.
الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكِّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، فَخَرَجَ بِالْمَنْصُوبِ: الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ، وَالْأِسْمُ الْمَخْفُوضُ، وَخَرَجَ بِمَا بَعْدَهُ: بَقِيَّةُ الْمَنْصُوبَاتِ.

وَالْتَعْبِيرُ بِ«مَنْ» فِي قَوْلِهِ: «مَنْ فَعَلَ» مَعَ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْعَاقِلِ، مَبْنِيٌّ عَلَى التَّغْلِيْبِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ مَسْمَاهُ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعُقُولِ ^(٢)، كَمَا فِي: «اسْتَوَاءَ الْمَاءِ وَالْخَشَبَةِ».

لَكِنْ كَوْنُ مَسْمَاهُ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَذَوُو الْعُقُولِ أَشْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَاسْتَعْمَلْتُ «مَنْ» فِي الْأَعْمِ تَغْلِيْبًا لَذَوِي الْعُقُولِ عَلَى غَيْرِهِمْ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، فَ«الْجَيْشُ»: مَفْعُولٌ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَنْصُوبٍ ذَكَرَ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ الْمَجِيءُ، وَالْمَعْنَى: «جَاءَ الْأَمِيرُ مَعَ الْجَيْشِ».

(١) فِي «م»: «قِيَاسٌ» بِدَلَالَةٍ مِنْ «يُقَاسُ».

(٢) قَوْلُهُ: «بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعُقُولِ». سَقَطَتْ مِنْ «م».



و«اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ»، فـ«الخَشْبَةُ»: مفعول معه لما ذكر في «الجيش» بعينه.

وفي التمثيل بهذين المثالين إشارة إلى أن ما بعد الواو قد يكون بحيث لا يلزم إعرابه مفعولاً معه، بل يجوز تخريجه على غير ذلك، كما في المثال الأول، إذ يجوز في «الجيش»، أن يجعل معطوفاً على «الأمير».

وقد يكون بحيث يتعين إعرابه مفعولاً معه؛ لتعذر غيره، كما في المثال الثاني، إذ لا يجوز في «الخَشْبَةُ» أن يكون معطوفة على «الماء»^(١).

وأما خَبَرُ كَانَ وإحدى أَخَوَاتِهَا، مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، واسْمُ إِنَّ المَكْسُورَةِ، وإحدى أَخَوَاتِهَا، مثل: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا اسْتِطْرَادًا فِي الْمَرْفُوعَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فلا حاجة إلى ذكرهما هنا، بل لا يحسن ذلك، وَكَذَا التَّوَابِعُ الْأَرْبَعَةُ: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

والمراد المنصوبة، مثل: «رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، و«رَأَيْتُ زَيْدًا^(٢) أَخَاكَ»، فَقَدْ تَقَدَّمتْ؛ أي: تقدم ذكرها هُنَاكَ؛ أي: في المرفوعات فلا تعاد.

(١) «الماء» سقطت من «م».

(٢) «زيدًا» سقطت من «م».



باب

مخفوضات الأسماء





بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

هذا بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ^(١) المَخْفُوضَاتِ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَلَا يَشْيءُ قَيْدُهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَسْمَاءِ.
أَجِيبُ: بَأَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَيْسَ لِلَا حِتْرَازٍ، بَلْ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ.
الْمَخْفُوضَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، بِدَلِيلِ الْاسْتِقْرَاءِ:
الْأَوَّلُ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، مِثْلُ: «بَزَيْدٍ».
وَالثَّانِي: مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، مِثْلُ: «غُلَامُ زَيْدٍ».

تنبيه:

إِنْ كَانَ مَرَادُهُ بِالْإِضَافَةِ؛ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ نِسْبَةٌ بَيْنِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَهَذَا مَذْهَبُ ضَعِيفٍ.
وَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ بِالْإِضَافَةِ؛ الْمُضَافِ، فَهُوَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ عَامِلُ الْخَفْضِ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ لَا الْإِضَافَةُ، لَكِنْ هَذَا الْمَعْنَى خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ عِبَارَتِهِ.

الثالث: مَخْفُوضٌ بِالتَّبَعِيَّةِ، عَلَى رَأْيٍ ضَعِيفٍ.

قِيلَ: وَهُوَ مَرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ، مِثْلُ: «بَزَيْدٍ الْفَاضِلِ».
وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الثَّلَاثَةُ فِي الْبِسْمَلَةِ^(٢).

(١) «إِنْ»: سَقَطَتْ مِنْ «ط».

(٢) فِي الْبِسْمَلَةِ «اسْمٌ» مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ «اللَّهُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ«الرَّحْمَنُ» وَ«الرَّحِيمُ» صِفَتَانِ لَلْفِظِ الْجَلَالَةِ فَهُمَا مَجْرُورَتَانِ بِالتَّبَعِيَّةِ.



فإن قلت: فما الراجح في عامل الخفض في التابع للمخفوض؟
قلت: الراجح فيه أن عامله، عامل الخفض في المتبوع، وهو إما: حرف
الخفض، أو المضاف.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ مَا؛ أَي: اسم يُخْفَضُ بـ:

مِنْ، مثل: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ».

وإِلَى، مثل: «إِلَى الْكُوفَةِ».

وَعَنْ، مثل: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ».

وَعَلَى، مثل: «صَعَدْتُ عَلَى الدَّارِ».

وَفِي، مثل: «صَلَّيْتُ^(١) فِي الْمَسْجِدِ».

وَرُبَّ، مثل: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُهُ».

وَالْبَاءِ، مثل: «مَرَرْتُ^(٢) بِزَيْدٍ».

وَالْكَافِ، مثل: «كَالَأَسَدِ».

وَاللَّامِ، مثل: ﴿سُقْنَاهُ^(٣) لِبَلَدٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

ويخفض بحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَأُو، وَالْبَاءُ الْمَوْحِدَةُ، وَالتَّاءُ الْمُثْنَةُ مِنْ
فَوْق، مثل: «وَاللَّهِ وَبِاللَّهِ وَتَالِلَهُ لِأَفْعَلَنَّ»^(٤).

(١) «صليت» سقطت من «م».

(٢) «مررت» سقطت من «م».

(٣) «سقناه» سقطت من «م».

(٤) «لأفعلن» سقطت من «م».



وَيُخَفِّضُ بِوَإِوِ رَبٍّ؛ أي: الواو التي بمعنى «رَبٍّ»، مثل: «وليل»^(١).

والقول بأن هذه الواو حرف خفض، مذهب الكوفيين والمبرد.

والذي عليه جمهور البصريين أن هذه الواو ليست خافضة، وأن الخفض إنما هو بـ«رَبٍّ» مقدرة بعدها.

وَيُخَفِّضُ بـ«مُذٍّ»، وَ«مُنْذٌ»، ومعناها:

ابتداء الغاية إن دخلا على الزمان الماضي، مثل: «مَا^(٢) رَأَيْتُ زَيْدًا مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ»، أو «مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ».

والظرفية إن دخلا على الزمان الحاضر، مثل: «مَا^(٣) رَأَيْتُ زَيْدًا مُذْ يَوْمِنَا»، أو «مُنْذُ يَوْمِنَا».

وابتداء الغاية وانتهائها معًا إن دخلا على الزمان المعدود، مثل: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ»، أو «مُنْذُ يَوْمَيْنِ».

وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «عَلَامُ زَيْدٍ»، فـ«زيد»: مخفوض بالإضافة.

وَهُوَ؛ أي: المخفوض بالإضافة^(٤) وفيه مسامحة ظاهرة.

قيل^(٥): ويمكن أن يكون الضمير راجعًا إلى الإضافة، وتذكره باعتبار الخبر.

(١) في هامش «ك» (ق ٢٨ ب): يعني به «ليل» في قول امرئ القيس:
وليل كموج البحر أرخى سُدُولَهُ عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

(٢) «ما» سقطت من «م».

(٣) «ما» سقطت من «م».

(٤) في «م»: زيادة كلمة «قيل» بعد كلمة «بالإضافة».

(٥) «قيل» سقطت من «م».

على قِسْمَيْنِ:

الأول: منهما مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، التي تدل على الاختصاص، وهذا هو الغالب، نَحْوُ: «غَلَامٌ زَيْدٌ».

والثاني: منهما مَا يُقَدَّرُ بـ«مِنْ»، التي تدل على بيان الجنس، نَحْوُ: «ثَوْبٌ خَزٌّ»، و«بَابٌ سَاجٍ»، و«خَاتَمٌ حَدِيدٍ»؛ أي: «ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ»، و«بَابٌ مِنْ سَاجٍ»، و«خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ».

و«الْخَزُّ»: نوع من الحرير، و«السَّاجُ»: نوع من الشجر.

تنبيهان:

الأول: ظاهر كلام المصنف أن كل إضافة لابد أن تكون مقدرة بأحد هذين الحرفين، وهذا رأي ذهب إليه بعضهم.

والمشهور أن ذلك مخصوص بالإضافة المعنوية^(١)، وأما الإضافة اللفظية^(٢) فلا تُقَدَّرُ بحرف أصلاً.

الثاني: ظاهر كلامه أيضًا أن الإضافة لا تقدر إلا بأحد هذين الحرفين فقط، وهذا ما عليه جمهور النحويين.

(١) الإضافة المعنوية -وتسمّى المحضة أو الحقيقية- هي: أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله، وهي التي تعرّض المصنف لها بالشرح هنا، وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا كتابٌ محمدٍ»، أو تخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: «هذا كتابٌ رجلٍ».

(٢) الإضافة اللفظية -وتسمّى غير المحضة أو المجازية- لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، والمضاف فيها «اسم فاعل، أو مبالغة اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة» بشرط أن تضاف هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو: «هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ». راجع جامع الدروس العربية (ص ٦٤٨-٦٤٩).



وذهب جماعة منهم ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام إلى أن الإضافة قد تكون مقدرة بـ«في»، الدالة على الظرفية، مثل: «مَالِكٌ عَالِمٌ الْمَدِينَةِ»؛ أي: «عَالِمٌ فِي الْمَدِينَةِ».

هذا، وأما تابع المخفوض فقد علم مما مرَّ في المرفوعات، فلم يحتج إلى التعرض له هنا، ولما كان هذا العذر واضحاً، استغنى المصنف - رحمه الله تعالى - عن التصريح به، والله أعلم^(١).

تم تأليف هذا الشرح، ضحى يوم الخميس ثامن عشرة جمادى الأول من السنة الرابعة عشر بعد الألف^(٢).

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة، نهار الخميس عشرة من شهر رجب الفرد من شهور سنة سبع عشر بعد الألف^{(٣) (٤)}.

(١) في «ط»: «والله - سبحانه وتعالى - أعلم».

(٢) في «ط»: ورد بعد كلمة «الألف» من هجرة من له العز والشرف - صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم - وشرف وعظم وكرم.

(٣) في هامش «ك» (ق ٢٩أ): بلغ مقابلته بحسب الطاقة على نسخة قرئت على المؤلف، دام ظله.

(٤) في «م»: تم الكتاب المبارك على يد الفقير عبد الرحمن بن عبد السلام البابلي - عفا الله عنهما - في ٢٩ شهر محرم الحرام سنة ١٠٣٧.





ملحق
متن الأجرومية





تعريف الكلام وأقسامه

الكَلَامُ هُوَ: اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ، الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

فَالْأَسْمُ يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرَبِّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَائِ، وَالْبَاءِ، وَالتَّاءِ.

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّانِيثِ السَّائِكَةِ.

وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

بَابُ الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ،



وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ
بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَأُو فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ،
وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَقُوكَ، وَذُومَالٍ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي: تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي: الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ
تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ
النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ،
وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، مِثْلُ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ
وَأَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ، فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعُهَا
بَشَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ
الْمُنْصَرِفِ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.



وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ،
وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.
وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.
وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بَثْبَاتِ النُّونِ.

فصلُ المعربات

فصلُ المعربات قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.
فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ،
وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ
بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ،
وَالِإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ
يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ،
وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ،
وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.



فَأَمَّا التَّشْيِئَةُ: فُتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكِّرِ السَّالِمِ: فَيُتْرَفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فُتَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فُتَرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.
فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرُ أَبَدًا، وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي
أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَتَيْتُ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ حَتَّى يَدْخُلَ
عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَا مَ كَيْ، وَلَا مَ الْجُحُودِ،
وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَبِالْوَاوِ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَّةٌ عَشْرٌ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَا مَ الْأَمْرِ
وَالدُّعَاءِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى،
وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنْتَى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ،
وَحَبْرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبْرُ «إِنَّ»، وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ
أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.



بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«قَامَ الزَّيْدَانِ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدَانِ»، وَ«قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«يَقُومُ الزَّيْدُونَ»، وَ«قَامَ أَخُوكَ»، وَ«يَقُومُ أَخُوكَ».

وَالْمُضْمَرُ مِثْلُ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبْنَا.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا، ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمَاضِي، مِثْلُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، وَ«يُضَرِّبُ زَيْدٌ»، وَ«أَكْرَمَ عَمْرُو»، وَ«يُكْرِمُ عَمْرُو».

وَالْمُضْمَرُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبْنَا.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»،



وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهِنَّ، نَحْوُ: «أَنَا قَائِمٌ»، وَ«نَحْنُ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْمُفْرَدُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ».

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ: أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، وَ«زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ«زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، وَ«زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الْأِسْمَ أَوْ تَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ وَمَا انْفَلَكَ وَمَا فَتَحَى، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأُصْبِحُ، تَقُولُ:

«كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«لَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.
 وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، تقول: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، و«لَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ».
 وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوَكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلإِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّيِ وَالتَّوَقُّعِ.
 وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ، تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَ«خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ، تقول: «جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ».

بَابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الْمُضْمَرُّ، نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةُ، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هَذَا، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: «الرَّجُلُ» وَ«الْغُلَامُ»، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.
 وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ.
 وَتَقْرِيْبُهُ: كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «الرَّجُلِ» وَ«الْفَرَسِ».



بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَائُ، وَالْفَاءُ، وَثَمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو».

بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ.

وَيَكُونُ بِالْفَافِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعًا وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ».

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبَعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلْطِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَ«أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً»، وَ«نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: «رَأَيْتُ الْفَرَسَ»، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ «زَيْدًا» مِنْهُ.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ،



وَزَظَرُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُسْتَشْنَى، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ: الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَ«رَكِبْتُ الْفَرَسَ».

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُنَّ».

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُنَّ».

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ هُوَ: الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا».

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: «قَتَلَهُ قَتْلًا».



وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ، فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: «جَلَسْتُ قُعُودًا»، وَ«قُمْتُ وَقُوفًا».

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».

نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ: اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي»، نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّةَ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ هُوَ: الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ، نَحْوُ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، وَ«رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا»، وَ«لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبِينَ».

وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبَهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْاسْمُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهَمَ مِنَ الدَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، وَ«اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ«مَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، وَ«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا»، وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»، وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً.



بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسَوَى، وَسِوَى، وَسِوَاءُ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجِبًا، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا، جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ، نَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«إِلَّا زَيْدًا».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا، كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ».

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: غَيْرِ وَسِوَى، وَسِوَى، وَسِوَاءُ: مَجْرُورٌ لَا غَيْرَ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ جَرُّهُ وَنَصْبُهُ، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا»، وَ«زَيْدًا»، وَ«عَدَا عَمْرًا»، وَ«عَمْرًا»، وَ«حَاشَا زَيْدًا»، وَ«حَاشَا زَيْدًا».

بَابُ «لَا» النَافِيَةِ لِلْجِنْسِ

إِعْلَمَنَّ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النِّكَرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتِ النِّكَرَةَ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ».

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرِّفْعُ، وَتَكَرَّرَ «لَا»، نَحْوُ: «لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ».

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ: جَازَ إِعْمَالُهَا، وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ»، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ».



بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ: الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا رَجُلُ»، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرَ، نَحْوُ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ

وَهُوَ: الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، وَ«قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرِوْفِكَ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

هُوَ: الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشُ»، وَ«اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ».

وَأَمَّا خَبْرٌ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَا التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمتْ هُنَاكَ.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالِإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخَفَّضُ بِ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى،



وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ،
وَالتَّاءُ، وَيَوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- مَا يُقَدَّرُ بِ«الْلامِ»، نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ».

- وَمَا يُقَدَّرُ بِ«مِنْ»، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ»، وَ«بَابُ سَاجٍ»، وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ».





الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الفاتحة: مكة

- ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤] ١٦٦

البقرة: مدنية

- ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [١٧] ٣١
- ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [١٩] ٢٧
- ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [٤٨، وغيره] ٢٩
- ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [١٧٧] ٢٩
- ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ [١٨٥] ٢٩
- ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [١٨٧] ٣٠
- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ﴾ [١٩٧] ٨٧
- ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [١٩٨] ٣٢
- ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٨٤] ٣٣

آل عمران: مدنية

- ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [١٠، وغيره] ٢٨
- ﴿إِنْ تَأْمَنُهُ بَنِطَارٍ﴾ [٧٥] ٣٢
- ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [٩٢] ٢٧
- ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [١٢٣] ٣٠



- ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [١٧٩] ٢٨

النساء: مدنية

- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [٢] ٢٨

- ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٧٩، وغيره] ٣٢

- ﴿كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٩٦، وغيره] ١١١

- ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [١٢٣] ٨٨

- ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [١٧٠] ٣١

الأعراف: مكية

- ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [٣٨] ٣٠

- ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ﴾ [٥٧] ٢٠٢

- ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ [١٠٥] ٣٠

التوبة: مدنية

- ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [٣٨] ٢٧

هود: مكية

- ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [٤١] ٣١

- ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [٥٣] ٢٩

- ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [١٠٧، وغيره] ٣٤

يوسف: مكية

- ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [١٠٠] ٣٢

- ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [٣٣] ٢٨



الرعد: مدنية

- ﴿لَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [٢، وغيره] ٣٣

إبراهيم: مكية

- ﴿صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ﴾ [١، ٢] ١٤٢

- ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [٩] ٣٠

الإسراء: مكية

- ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [٧٨] ٣٣

- ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [١٠٧، وغيره] ٣٣

طه: مكية

- ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [٧١] ٣٠

الأنبياء: مكية

- ﴿تَاللَّهِ لَا أَكِيدَنَّ﴾ [٥٧] ٣٤

- ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [٧٧] ٢٨

الحج: مدنية

- ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [٣٠] ٢٧

النور: مدنية

- ﴿لَسَكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [١٤] ٣٠

الفرقان: مكية

- ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ [٢٥] ٣٢

- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [٦٨، ٦٩] ١٤٥

النمل: مكية

- ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [٣٣] ٢٨

القصص: مكية

- ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [١٥] ٣٠

العنكبوت: مكية

- ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [٤٠] ٣١

- ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [٤٤] ٥٧

ص: مكية

- ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٣] ١٥٤، ٩٤

الشورى: مكية

- ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [١١] ٣٠

- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [١١] ٣٢

- ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [٤٥] ٢٨

الأحقاف: مكية

- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا﴾ [١١] ٣٣

ق: مكية

- ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [٢٢] ٢٨



الرحمن: مدنية

- ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [٢٦] ٢٩

الجمعة: مدنية

- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [٩] ٢٨

الإنسان: مدنية

- ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [٦] ٣٢

الانشقاق: مكة

- ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [١٩] ٢٩

الفجر: مكة

- ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [٢٤] ٣٣

الشرح: مكة

- ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [١] ٨٤





ثانيًا: فهرس الشعر

- لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سماء عشر

(ص ٢٤)

- إن على الله أن تبايعا تؤخذ كَرَهَا أو تجيء طائعا

(ص ١٤٦)

- إذا تعمل بما علمت تظفر من المولى - تبارك - بالنوال

(ص ٩٠)

- وقائلة أراك بغير مال وأنت مهذب علم أمام
فقلت: لأن مالا عكس لام ولم تدخل على الأعلام لام

(ص ١٢٩)

- إن الغنى يستهاب كلما اعتكرت دجى الخطوب جلا عنها حنادسها
لا تنفع الخمسة الأسماء محذقة لديك إلا إذا ما كنت سادسها

(ص ٥٣)





ثالثاً: فهرس الأعلام

- ١- ثعلب ١٧٠
- ٢- أبو إسحاق السفاقي ٣٥
- ٣- الشاطبي ١٤٥
- ٤- الجوهري ١٥٢
- ٥- الزمخشري ٣٥
- ٦- حافظ محمود ١٦٦
- ٧- الأخفش ٧٥
- ٨- ابن هشام الأنصاري ٢٠٥، ١٨٣، ١٦٢، ٧٨، ٧٦
- ٩- ابن الحاجب ٢٠٥، ١٦٩، ١٦٥
- ١٠- سيبويه ١٨٣، ١٥٣، ١٣١، ١٢٩، ٧٦
- ١١- نجم الدين الرضي ١٣٤
- ١٢- قطرب ٨٩
- ١٣- جمال الدين بن مالك ... ٢٠٥، ١٨٣، ١٦٩، ١٣١، ١٢٩، ١١٤، ٩٩، ٢٢
- ١٤- بدر الدين بن مالك ١٩٥
- ١٥- المبرد ٢٠٣، ١٣٠
- ١٦- أبو حيّان ١٦٢، ٢٢
- ١٧- الفراء ١١٤، ٨٩
- ١٨- السكاكي ٨٣
- ١٩- يونس ١٣٠





رابعاً: المراجع والمصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الكتب والمراجع:
 - الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
 - التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتنى به: عز الدين ضلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
 - الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
 - الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبْذِي، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
 - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تصحيح الدكتور سالم الكرنكوي الألمان.

- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الخانجي، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، دار البشير، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، لعبد الله مرداد أبي الخير، عالم المعرفة، جدة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل الحلييات، أبو علي الفارسي، تحقيق د: حسن هنداي، دار القلم، دار المنارة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، تركيا، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة السابعة عشرة ٢٠٠٩م.



- إنباه الرواة إلى أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، أحمد مصطفى المراغي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، دار صادر، بيروت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار أحياء الكتب العربية، وعيسى الحلبي وشركاه، مصر.

- حاشية يس العليمي على التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر، بيروت.
- رحلة الشتاء والصيف، محمد بن عبد الله الحسيني الموسوي المعروف بـ«كبريت»، تحقيق: محمد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
- رفاة رافع الطهطاوي، الدكتور أحمد أحمد البدوي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، علي صدر الدين المدني، المكتبة المرتضوية.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تحقيق د: مصطفى أحمد عبدالعليم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح الأزهرية، خالد الأزهرى، مع حاشية العطار، المكتبة الخديوية.
- شرح الأجرومية للكفراوي، بحاشية الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي المالكي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.



- شرح الآجرومية للمكودي، المطبعة العامرة العثمانية.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د: عبد الرحمن السيد، د: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ٢٠١١م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي، وبهامشه شرح شواهد ابن عقيل للعلامة قطة العدوي، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر.
- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- كتاب التعريفات، للجرجاني، تحقيق د: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، الطبعة الثالثة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، دار صادر، الطبعة السابعة ٢٠١١ م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.



- موسوعة قواعد الكتابة العربية، الدكتور: عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق د: علي دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.





خامسًا: فهرس الموضوعات

٥	تقديم أ.د. محمد بن أحمد بن علي باجابر.....
٧	مقدمة المحقق.....
٩	التعريف بالمؤلف.....
١٣	التعريف بالكتاب.....
١٩	تعريف الكلام.....
٢٢	أقسام الكلام.....
٢٤	علامات الاسم.....
٣٦	علامات الفعل.....
٣٨	علامة الحرف.....
٣٩	باب الإعراب.....
٤٣	أقسام الإعراب.....
٤٥	باب معرفة علامات الإعراب.....
٤٧	علامات الرفع.....
٥٦	علامات النصب.....
٥٨	علامات الخفض.....
٦٢	علامتا الجزم.....
٦٥	فصل في حاصل ما تقدم.....
٧١	باب الأفعال.....
٧٨	نواصب الفعل المضارع.....



جوازم الفعل المضارع.....	٨٤
باب مرفوعات الأسماء.....	٩١
باب الفاعل.....	٩٥
باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.....	٩٩
باب المبتدأ والخبر.....	١٠٤
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر.....	١١٠
كان وأخواتها.....	١١٠
إن وأخواتها.....	١١٥
ظن وأخواتها.....	١١٩
باب النعت.....	١٢٣
المعرفة والنكرة.....	١٢٦
باب العطف.....	١٣٤
باب التوكيد.....	١٣٨
باب البدل.....	١٤٢
باب منصوبات الأسماء.....	١٤٩
باب المفعول به.....	١٥٥
باب المصدر.....	١٦١
باب ظرف الزمان وظرف المكان.....	١٦٥
باب الحال.....	١٧٢
باب التمييز.....	١٧٧
باب الاستثناء.....	١٨٠
باب «لا» التي لنفي الجنس.....	١٨٩



١٩٣	باب المنادى
١٩٥	باب المفعول لأجله
١٩٧	باب المفعول معه
١٩٩	باب مخفوضات الأسماء
٢٠٧	ملحق: متن الآجرومية
٢٢٣	الفهارس العامة
٢٢٣	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
٢٢٩	ثانياً: فهرس الشعر
٢٣١	ثالثاً: فهرس الأعلام
٢٣٣	رابعاً: المراجع والمصادر
٢٤١	خامساً: فهرس الموضوعات



هذا الكتاب

من أحسن ما أُلف في علم النحو العربي لصغار طلاب العلم والمبتدئين فيه متن الأجرومية، وهو للعلامة الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد الصنّاجي المعروف بابن أجروم (ت ٧٢٣هـ) رحمه الله تعالى، وهو كتاب صغير الحجم، عظيم النفع، كبير الفائدة، اعتنى به العلماء قديمًا وحديثًا، حفظًا وشرحًا ونظمًا وإعرابًا وتهذيبًا وتتميمًا، وقد كثرت الكتب المؤلفة حوله جدًا على صِغر حجمه، كما كثرت في هذا العصر طبعاته، وأقبل الكثير على تحقيقه ونشره، واعتمد في كثير من المدارس الشرعية والدورات العلمية مقررًا تعليميًا.

ومن هذه الشروح القيمة شرح الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل الأسفراييني العصامي الشافعي المعروف بالملّا عصام، المولود بمكة المكرمة سنة (٩٧٨هـ) والمتوفى بالمدينة المشرفة سنة (١٠٣٧هـ) رحمه الله تعالى، وهو من العلماء الذين لهم عناية كبيرة بعلم النحو، فقد شرح كثيرًا من كتب النحو المشهورة، كقطر الندى وشدور الذهب وألفية ابن مالك - ولم يتمها - وقواعد الإعراب وغيرها.

كما شرح متن الأجرومية، وهو شرح وسط، أرفع من مستوى المبتدئين، ودون المتقدمين، أكثر فيه من ذكر الإيرادات على عدد من المسائل النحوية، ثم تعقبها بذكر الجواب عنها وحل إشكالاتها، كما أضاف كثيرًا من الفوائد والتبويضات التي يُورد فيها بعض المسائل والتفريعات النحوية، كما اعتنى بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهو بحق كتاب ممتع للمتوسطين من طلاب العربية.

وقد اعتنى الأخ الفاضل الشيخ وجيه فوزي الهمامي بهذا الكتاب، وهو مدرس اللغة العربية بوزارة التربية والمعاهد الدينية بدولة الكويت، فقام مشكورًا بتحقيقه معتمدًا على نسختين خطيتين كُتبتا في زمن المؤلف، أولاهما نُسخَت قبل وفاة المؤلف بنحو عشرين سنة، ونُسخَت الثانية في السنة التي توفي فيها المؤلف، كما اعتمد أيضًا على نسخة مطبوعة واحدة، فقابل بين النسخ، وأثبت الفروق بينها، وضبط متن الأجرومية، وعلّق على الشرح بما يليق به، من عزو آية أو ذكر ترجمة أو حلّ غامض وبيان مُشكّل. وقد قرأت هذا الكتاب على عجل، فسرني متًا وشرحًا وتعليقًا.

أ. د. محمد بن أحمد بن علي باجابر
الأستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة



@daradahriah



www.daradahriah.com



daradahriah



daradahriah@gmail.com